جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

تخصص: مالية ونقود فرع: العلوم الاقتصادية

أثر تقلبات سعر صرف الدولار على العوائد النفطية

دراسة تحليلية لحالة الجزائر2000-2014

إعداد الطالبة
بحاش الربح

تاريخ المناقشة:2016/05/26

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

- ذبيح عقيلة. أستاذ مساعد(أ) .جامعة: المسيلة رئيسا
- طيبي حمزة أستاذ محاضر(ب) جامعة المسيلة مشرفا ومقررا
- غفصي توفيق. أستاذ مساعد(أ) جامعة: المسيلة ممتحنا

السنة الجامعية2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
كلمة شكر وعرفان	I
الإهداء	II
فهرس المحتويات	III
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال	V
فهرس الملاحق	VI
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف	
تمهيد الفصل الأول	02
المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف	03
المطلب الأول: ماهية سعر الصرف	03
المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف ومخاطره	08
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف وطرق تنظيمه	10
المطلب الرابع: أنظمة سعر الصرف	16
المبحث الثاني:سوق الصرف	19
المطلب الأول: سوق الصرف وأدواته	19
المطلب الثاني: وظائف سوق الصرف	20
المطلب الثالث: المعاملات التي تتم في سوق الصرف	21
المطلب الرابع: عناصر سوق الصرف	23
المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف	27
المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية	27
المطلب الثاني: النظرية الكمية ونظرية سعر الخصم	28

المطلب الثالث: نظرية الأرصدة	29
المطلب الرابع: نظرية الإنتاجية	29
خلاصة الفصل الأول	30
الفصل الثاني:الإطار النظري للاقتصاد النفطي	
تمهيد الفصل الثاني	32
المبحث الأول:عموميات حول النفط	33
المطلب الأول: ماهية النفط	33
المطلب الثاني: مكامن ووسائل نقل النفط	38
المطلب الثالث: أهمية النفط	39
المطلب الرابع:السعر البترولي وطرق تسعيره	41
المبحث الثاني: تطورات أسعار النفط في الأسواق النفطية وآثارها على الاقتصاد العالمي	45
المطلب الأول: السوق النفطية	45
المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط	52
المطلب الثالث: آثار تقلبات أسعار النفط	60
المبحث الثالث: المكانة الدولية للدولار في الاقتصاد العالمي	62
المطلب الأول: موقع الدولار الأمريكي ضمن الأنظمة النقدية الدولية	62
المطلب الثاني: دلائل استمرارية ريادة الدولار في المعاملات النقدية والمالية الدولية	64
المطلب الثالث: المخاطر التي تهدد مكانة الدولار	67
المطلب الرابع: ميلاد العملة الأوروبية	69
خلاصة الفصل الثاني	75
الفصل الثالث: انعكاسات تغيرات الدولار على العوائد النفطية في الجزائر	
تمهيد الفصل الثالث	77
المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر	78
المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر	78

المطلب الثاني: أثر العوائد النفطية على الاقتصاد الجزائري	82
المبحث الثاني: سياسة الصرف في الجزائر	92
المطلب الأول: تطور أنظمة التسعير في الجزائر	92
المطلب الثاني: الرقابة على الصرف في الجزائر	98
المطلب الثالث: تخفيض قيمة العملة الجزائرية	101
المبحث الثالث: واقع وآفاق تغيرات سعر صرف الدولار الأمريكي على العوائد النفطية في الجزائر	111
المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري بين تحدي الأورو وتدهور الدولار	111
المطلب الثاني: آفاق الجزائر للحد من أثر التقلبات العالمية لأسعار الصرف	120
خلاصة الفصل الثالث	123
الخاتمة العامة	125
قائمة المراجع	130

المقدمة العامة

المقدمة العامة

يعتبر النفط الخام المصدر الرئيسي للطاقة في العالم والسلعة الأكثر وفرا وتوفيرا لإنتاج هذه الطاقة، فهو مادة إستراتيجية برز دورها على المستوى العالمي من خلال الاهتمام الذي حظيت به من طرف الدول الصناعية المستوردة كونه مادة أولية تدخل في مختلف الصناعات، أما على المستوى المحلي فقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة النفطية بهدف دفع عجلة النمو وبذلك صار الاقتصاد الوطني مرتبط بمورد واحد ناضب هو البترول والوضع الاقتصادي الوطني أصبح مرهون بالتطورات والتقلبات التي تحدث في قطاع المحروقات.

و إن بروز عملة دولية إلى الوجود ألا وهي العملة الأوروبية الموحدة تجسيدا للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، والتي أصبحت منافسا قويا للعملة الدولية الأمريكية، ونظام سعر الصرف العائم الذي يتحدد بناءا على قوى العرض والطلب على العملات الأمر الذي أصبح ينبئ بفشل ذريع لنظام المدفوعات القائم على عملة واحدة.

وبما أن الجزائر دولة نفطية وتعتمد على الدولار الأمريكي كعملة مرجعية في تقويم وفوترة عوائد صادراتها وكعملة احتياطية جعلها تعاني من مصاعب جمة نتيجة التقلبات في أسعار صرف هذه العملة.

أولا: الإشكالية الرئيسية

في إطار ما سبق تقديمه يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هو اثر تقلبات سعر صرف الدولار على العوائد النفطية في الجزائر؟

ومن هذه الإشكالية نطرح أسئلة فرعية أخرى نذكر منها:

- ما موقع النفط من صادرات الجزائر؟

- ما مدى مساهمة العوائد النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- ما هي علاقة سعر صرف الدولار بالتجارة الخارجية عامة و بالعوائد النفطية خاصة؟
- ما هو أثر تقلبات أسعار الصرف على القيمة الحقيقية للعوائد النفطية؟
- هل يشكل تسعير النفط بالأورو أو سلة من العملات حلا للدول المصدرة للنفط لتفادي مشكلة الفوارق في العملات؟

ثانيا: فرضيات البحث

- تمثل العوائد المالية المتأتية من ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية للجزائر مصدرا هاما لتمويل التنمية الاقتصادية؛
- تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على عوائد صادرات قطاع المحروقات بصورة كبيرة؛
- تؤدي تقلبات أسعار صرف الدولار لتآكل القيمة الحقيقية للعوائد النفطية في الجزائر؛
- تمثل العوائد النفطية في الجزائر المورد الرئيسي للاحتياطات الأجنبية؛
- يعد تنويع الاحتياطي الأجنبي من سلة عملات متعددة للجزائر آلية تعامل مع انخفاض سعر صرف الدولار في الأسواق العالمية.

ثالثا: منهج الدراسة

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدنا كل من:

- المنهج التاريخي في سرد الأحداث الاقتصادية كالتطور التاريخي لأسعار النفط وتطور النظام المصرفي في الجزائر.
- المنهج الوصفي التحليلي لوصف المتغيرات الاقتصادية من سعر صرف وعوائد نفطية وغيرها مع تحليل المؤشرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة.

رابعا: أدوات الدراسة

اعتمدنا لإثراء رصيدنا من المعلومات في هذا الموضوع على الكتب والأطروحات والمجلات ومختلف الملتقيات الدولية والوطنية، إضافة إلى مختلف التقارير والقوانين.

خامسا: أهداف الدراسة

- فهم العلاقة التي تربط تقلبات سعر صرف الدولار بارتفاع أو انخفاض أسعار البترول؛
- التعرف على الآثار الناتجة عن ارتباط الاقتصاد الوطني بهيكل تصديري وحيد يجعل منه رهنا للأوضاع الاقتصادية في السوق العالمي؛
- التعرف على مختلف التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني كونه اقتصاد ريعي، مع التطرق لأهم توجهاته المستقبلية كسياسات بديلة عن قطاع المحروقات.

سادسا: أسباب اختيار موضوع الدراسة

- كونه موضوع يندرج في إطار مواضيع متجددة وحديثة نسبيا والتي تدور حولها نقاشات باستمرار خاصة بعد الوضع الذي آلت إليه الجزائر حاليا ودخولها سياسة تقشفية ناتجة عن التراجع الملحوظ والمسجل في أسعار البترول.
- كون الموضوع يرتبط بأسعار الصرف التي هي ركيزة المعاملات الدولية.

سابعا: إطار الدراسة

- الإطار المكاني: تم إسقاط ضوء دراستنا بالعموم على الوضع العالمي وعلى وجه الخصوص على حالة الجزائر.
- الإطار الزماني: تم تخصيصه من مطلع الألفيات إلى غاية 2014.

ثامنا: الدراسات السابقة

- عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، شهادة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007، تعرض الباحث من خلال هذا الموضوع إلى قطاع المحروقات الجزائري من حيث التاريخ والأهمية

والإمكانيات، إضافة إلى خصائص الاقتصاد الجزائري ومدى اعتماده على قطاع المحروقات، وتكلم عن التحولات الاقتصادية والسياسة العالمية ومدى انعكاسها على قطاع المحروقات الوطني خاصة في ظل تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق.

- مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال فترة (1973-2003)، شهادة ماجستير(غير منشورة)، نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2005/2004، تطرقت الباحثة إلى مختلف المتغيرات المؤثرة في السوق البترولية وحرب الأسعار بين الدول المصدرة والمستوردة، بالإضافة إلى تحديات ومستقبل البترول العربي في ظل معطيات الاقتصاد العالمي الحديث.
- قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، شهادة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، مالية ونقود، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009/2008، تم التطرق إلى مراكز احتياطي وإنتاج النفط ووضح المكانة التي تحتلها الجزائر في السوق البترولية، كما تطرق إلى التطورات التي حدثت في أسعار البترول والعوامل المحددة لها، بالإضافة إلى دراسة قياسية تهدف إلى تبيين أثر تقلبات أسعار البترول على كل من الميزان التجاري والناتج الداخلي الإجمالي والميزانية العامة.

تاسعا: هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا الدراسة إلى ثلاث فصول، يضم كل فصل ما يلي:

- الفصل الأول جاء تحت عنوان الإطار النظري لسعر الصرف، تم التطرق فيه من خلال المبحث الأول لعموميات سعر الصرف، والمبحث الثاني لسوق الصرف، أما المبحث الثالث للنظريات المفسرة لسعر الصرف.

- الفصل الثاني المعنون تحت الإطار النظري للاقتصاد النفطي والذي التطرق فيه من خلال المبحث الأول لعموميات حول النفط، في المبحث الثاني لتطورات أسعار النفط في الأسواق النفطية، إضافة إلى المكانة الدولية للدولار في الاقتصاد العالمي في المبحث الأخير.
- الفصل الثالث تم تخصيصه لدراسة حالة الجزائر من خلال التطرق للتطور التاريخي لقطاع المحروقات وسياسة سعر الصرف في المبحث الأول والثاني، أما المبحث الثالث فخصص لواقع وآفاق تغيرات سعر صرف الدولار على العوائد النفطية.

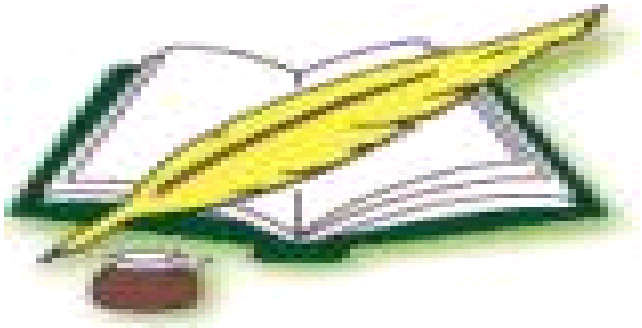

الفصل الأول :

الإطار النظري لسعر الصرف

تمهيد الفصل الأول:

التبادل الدولي كالتبادل الداخلي لا يتم إلا بالنقود، غير أن الاختلاف يكمن في كون أن التجارة الداخلية تخضع لنظام نقدي واحد هو العملة الوطنية للدولة، وهذا ما لا يتوفر في التجارة الدولية، إذ نجد نقود ونظم صرف مختلفة وهذا راجع لعدم وجود وحدة نقدية مشتركة على الصعيد العالمي، وهذا ما أثار مشكلة حساب قيمة التبادل ومنه مشكلة دفع تلك القيمة، ونظراً لأن العملة الوطنية لكل دولة لا تقبل أساسا في المبادلات الدولية فدفعت هذه الحاجة إلى إيجاد علاقة تبادلية بين هذه العملات التي عرفت بسعر الصرف الذي حضي بأهمية كبرى لاعتباره الأساس في تحديد الأسعار بين الدول.

وبغية معرفة المزيد على سعر الصرف ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم سعر الصرف وأنواعه ومختلف العوامل التي تؤدي إلى تقلباته والأخطار الناجمة عن تقلباته، بالإضافة إلى فهم وظائف سوق الصرف ومختلف الأدوات التي يستعملها في عملياته، وأخيرا التطرق إلى النظريات المفسرة لسعر الصرف.

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم، فهو يمثل حلقة ربط بين أسعار البيع والتكلفة بين الشركاء التجاريين على المستوى الدولي، فبواسطته تتم ترجمة الأسعار فيما بين الدول وفي الوقت نفسه يلعب دورا بارزا في القدرة التنافسية للاقتصاد ومنه في معدلات التضخم والنمو الحقيقي وغيرها.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

بخلاف تسوية العمليات التجارية التي تتم باستخدام العملة الوطنية تتطلب العمليات التجارية مع الخارج استخدام علاقة تحدد الاختلاف بين قيمة العملة المحلية وعملة البلد الأجنبي، وهذه العلاقة تعرف بسعر الصرف.

أولاً: تعريف سعر الصرف

نشأ مفهوم سعر الصرف نتيجة للتبادل الدولي في السلع والخدمات بين مختلف دول العالم، حيث يتم تسوية المعاملات التجارية والاقتصادية باستخدام سعر الصرف، فتعددت بذلك وجهات النظر لتعريف سعر الصرف، نذكر منها ما يلي:

- سعر الصرف هو نسبة مبادلة عملتين إحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، أي هو عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى[1].
- سعر الصرف لعملة هو عبارة عن سعر لإحدى العملات بدلالة عملة أخرى[2].
- سعر الصرف هو عدد الوحدات الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة أجنبية[3]،

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص:129.

[2] عبد الرزاق بن الزاوي، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص:15.

[3] أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد النقدي والدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، بدون سنة نشر، ص:375.

ومنه سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى[1].

ومن بين طرق تسعير العملات مقابل بعضها البعض نذكر:

1- طريقة التسعير المباشر(المؤكد): تبين عدد وحدات العملة الوطنية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، فالعملة الوطنية هي المبلغ المتغير والعملة الأجنبية مبلغها ثابت وتسمى عملة الأساس، فمثلا عند إعلان البنك السويسري أنه يستبدل85.5 فرنك سويسري (مبلغ متغير) مقابل 100 دوتش مارك (مبلغ ثابت) فهنا نقول البنك استخدم طريقة التسعير المباشر، ويتم استخدام الطريقة من طرف المتعاملون في أوربا[2].

2- طريقة التسعير غير المباشر(غير المؤكد): تبين عدد وحدات العملة الأجنبية التي تشترى مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية التي تعتبر عملة الأساس، وبذلك فالتسعير المباشر ما هو إلا مقلوب التسعير غير المباشر، وتستعمل هذه الطريقة في لندن، أما الولايات المتحدة الأمريكية فتستخدم كلتا الطريقتين فإذا كان العميل داخل الإقليم يتبع الطريقة المؤكدة، وإذا كان البنك يتعامل مع بنوك أخرى في أوروبا (ماعدا إنجلترا) يتبع الطريقة غير المؤكدة.

3- سعر الصرف المشتق (الأسعار المتقاطعة): هو إيجاد سعر عملة مقابل عملة أخرى غير العملة المحلية من خلال علاقة هاتين العملتين بعملة ثانية مشتركة، وفي غالب الأحيان يستخدم سعر الصرف المشتق على أساس الدولار الأمريكي، لأن هذا الأخير لا يعتبر العملة الرئيسية للاحتياطي النقدي فقط بل لأنه يعتبر عملة الأساس في معظم معاملات الصرف الأجنبي[3].

---

[1] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار جامعية جديدة للنشر، 2008، ص:44.

[2] مدحت صادق، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، الطبعة الأولى، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة ، 1997، ص:137.

[3] مدحت صادق، **مرجع نفسه**، ص:140.

مثال: إذا كان سعر الصرف لعملتين إلى الدولار هو:

1دولار=1.8417 فرنك سويسري

1.7079 مارك=1 دولار

فإن متوسط سعر صرف المارك الألماني إلى الفرنك السويسري كالتالي:

100 مارك $= \frac{1,8417 * 1 * 100}{1,7079 * 1} =$ 107.8342 فرنك سويسري

ثانيا: أنواع سعر الصرف

1- سعر الصرف العاجل (الآني): هو مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية شرط أن تكون عملية دفع واستلام ثمن العملتين فورية أو في خلال يومي عمل لاحقين بعد اليوم الذي تمت فيه المعاملة، مثلا إذ تمت العملية يوم الاثنين يكون يوم التسليم الأربعاء، وإذا تمت المعاملة يوم الأربعاء يكون يوم التسليم الاثنين (باعتبار أيام السبت والأحد عطلة رسمية)[1]، إلا أنه في الوقت الحالي لم يعد يوم العمل شرط قائم لأنه من الممكن اتفاق وتنفيذ العمليات بنفس اليوم للتطور التكنولوجي.

2- سعر الصرف الآجل: إن التبادل الآجل يعود لعقود يلتزم بها الطرفان لإتمام صرف عملات معينة على أن يكون التسليم في المستقبل (بعد شهر، شهرين، 3 أشهر، 6 أشهر، سنة) مع تحديد اليوم والتاريخ، ويمتاز سعر الصرف الآجل بأنه يقلل من درجة عدم التأكد الناتجة عن تذبذب معدلات أسعار الفائدة بين العملات، وعليه فإن السعر الآجل يتساوى مع السعر الآني عند تساوي أسعار الفائدة للعملتين، حيث أنه إذا كان السعر الآجل أعلى من

[1] شقيري نوري موسى، عبد الله يوسف سعادة، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص:142.

الآني فالسعر الآجل بهذه الحالة يعبر عن العلاوة، أما إذا كان السعر الآجل أقل من السعر العاجل فهو يعبر عن الخصم[1].

$$\text{العلاوة/ أو الخصم} = \frac{\text{السعر الآجل} - \text{السعر الآني}}{\text{السعر الآني}} * \frac{12}{\text{فترة التسليم}}$$

سعر الصرف الآجل= سعر الصرف الحاضر+ ثمن التأجيل[2]

ثالثا: أشكال سعر الصرف

توجد عدة أشكال لسعر الصرف نذكر منها ما يلي:

1- سعر الصرف الاسمي: هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، حيث إن تغير سعر الصرف الاسمي يكون تبعا لتغير العرض والطلب على العملة وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد[3].

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى:

1-1- سعر التعادل: أو ما يعرف بالسعر الرسمي الذي تأخذ به الدولة ويتم الإعلان عنه وهو يعتبر السعر الأساسي في كافة المعاملات التي تتم بين الأطراف المتعاملة في السوق الرسمية للصرف الأجنبي[4].

1-2- السعر الموازي: هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

[1] شقيري نوري موسى، عبد الله يوسف سعادة، **مرجع سبق ذكره**، ص:148.

[2] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2003، ص:109.

[3] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص:103.

[4] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص:23.

إضافة إلى[1]:

2- سعر الصرف الحقيقي: يعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه العلاقة بين السوق العالمي والسوق المحلي، ويمثل نسبة سعر السلعة في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية إلى سعر السلعة في السوق العالمية بالعملة المحلية، وهو يهتم بتأثير التضخم على سعر الصرف الاسمي لبلد ما وذلك من خلال الصيغة التي تجمع الرقم القياسي لمستويات الأسعار في البلد المعني والرقم القياسي لمستويات الأسعار في بلدان المقارنة.

$$TCR = E * \frac{P*}{P}$$

E سعر الصرف الاسمي

*P مستوى الأسعار في الاقتصاد الأجنبي

P مستوى الأسعار في الاقتصاد المحلي

بطريقة أخرى يمكن القول أن سعر الصرف الحقيقي يعبر عن السعر النسبي للسلع المتبادلة إلى السلع غير المتبادلة فهو يقيس القدرة على المنافسة التي هي مع علاقة عكسية بينها وبين سعر الصرف الحقيقي.

3- سعر الصرف الفعلي: هو سعر الصرف المتعدد الحقيقي أو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي المرجح تجاريا، ويستخدم عند التعامل مع مجموعة من الشركاء التجاريين بأسعار صرف مختلفة، وذلك بقياس متوسط مرجح لسعر السلع بإعطاء وزن لكل شريك تجاري يعتمد على حصة هذا الشريك في التجارة الخارجية.

[1] عبد الرزاق بن الزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:70-71.

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو القيمة الحقيقية (القوة الشرائية) للعملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، وهو سعر الصرف الفعلي الاسمي معدل بالفروق المثقل للأسعار الأجنبية والمحلية*.

المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف ومخاطره

أولا: وظائف سعر الصرف

يمارس سعر الصرف عدة وظائف في الاقتصاد الوطني تتمثل في[1]:

1- وظيفة قياسية: يشكل سعر الصرف قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية، أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة.

2- وظيفة تطويرية: يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان، فهو يستخدم في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع الصادرات.

3-وظيفة توزيعية: يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين بلدان العالم، فإن عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة ستؤثر في حجم الاحتياطي الموجود برصيد البنوك المركزية في البلدان الأخرى.

*re=ne-(fp-dp)=ne-rp/ ne سعر الصرف الفعلي الاسمي، re سعر الصرف الفعلي الحقيقي

ne= $\sum_{i=1}^{n} w(i).e(i)$/ w(i)اثقال تجارة خارجية ثنائية، e(i)أسعار صرف اسمية ثنائية

fp= $\sum_{i=1}^{n} w(i).fp(i)$/ fp(i)مستوى سعر دولة i التي يتاجر معها.

[1] عبد الرزاق بن الزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص:17.

ثانيا: مخاطر سعر الصرف

يتمثل خطر سعر الصرف في مجمل المخاطر التي تترتب عن تغير سعر صرف عملة، ويمكن التمييز بين هذه المخاطر كالتالي[1]:

1- مخاطر مالية: هي أكثر المخاطر وضوح تنشأ بسبب التغيرات المفاجئة في قيمة العملة، وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام سعر الصرف المعوم، فجاء في أحد الإحصائيات أن تقلبات قيمة العملة خلال ثلاث أشهر تراوحت بين3.1% و25%.

2- مخاطر ائتمانية: وهي مخاطر تترتب على عدم وفاء أحد الطرفين بالتزاماته المنصوص عليها في عقود الائتمان في الموعد المتفق عليه.

3- مخاطر التمويل: وهي مخاطر يتعرض لها البنك لإيجاد صعوبة في الحصول على أرصدة لازمة لتمويل نشاطه المصرفي، بمعنى آخر اضطرار البنك لسداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24ساعة، وهذا ما حدث عند تخفيض الجنيه الإسترليني في نوفمبر1967 حيث اشتد بيع الجنيه الإسترليني فباعت مختلف المنشآت التجارية للبنوك بيعاً آجلا الأمر الذي أدى لزيادة الموجودات من الإسترليني عن المطلوبات فدفع بالبنك ببيع الجنيه الإسترليني بيع فوري للبنك الانجليزي بهدف الموازنة.

4- مخاطر التعامل بالعملات الأجنبية بالخارج: هي مخاطر تترتب على التغيرات التنظيمية، فلو وضعت دولة فجأة نظام صرف مزدوج لعملتها(نظام يحدد سعر صرف عملة مقابل عملات أخرى) كأن يكون سعر صرف حر يحدده العرض والطلب وسعر صرف موجه تحدده السلطات النقدية، وهذا ما حصل في فرنسا حيث أخرجت منذ عدة سنوات نوعين من العملة منها الفرنك المالي والفرنك التجاري وحددت أنواع المدفوعات التي يتم تسويتها بكل نوع مما دفع بعض المشروعات إلى بيع الفرنكات غير المطلوبة بخسارة.

[1] مدحت صادق، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:134-135.

5- مخاطر النشاط التجاري: تتمثل في الأخطاء الممكن ارتكابها بالبنك مثل إدراج عملة غير مرغوبة وسعر صرف خطأ وغيرها.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف وطرق تنظيمه

عادة ما تتعرض العملة إلى تقلبات مستمرة نتيجة تأثير مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى حدوث تغيرات في المعاملات الاقتصادية للدولة، وهذا ما يستدعي إتباع عدة إجراءات (سياسات) لتنظيم هذه التقلبات والتغيرات.

أولا: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

باعتبار سعر الصرف متغير يتحدد بتفاعل قوة العرض والطلب في السوق فهو يتعرض إلى عدة مؤشرات جانبية تعمل على تغيير مستواه، ومن بينها:

1- العوامل الاقتصادية:

1-1- تغير الميزان التجاري: توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر صرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي حدوث خلل في الميزان التجاري والعكس صحيح، لذلك غالبا ما ينتج ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان التجاري[1].

1-2- معدلات التضخم: إن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الاستيراد والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي، مما يدفع بسعر الصرف إلى الارتفاع، وعليه المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلباته[2].

[1] عبد الرزاق بن الزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص:19.

[2] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **مرجع سبق ذكره**، ص:69.

مثال: لنفترض أن معدل التضخم في ألمانيا ينمو بوتيرة أسرع من نموه في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه التطورات تؤدي إلى تحرك منحنى الطلب على المارك الألماني في و.م.أ إلى (D*)، ويتحرك منحنى عرض المارك في ألمانيا إلى (S*) وينخفض سعر الصرف لهذه التطورات إلى المستوى (E*) من خلال الشكل البياني التالي:

شكل رقم(I-01): آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف

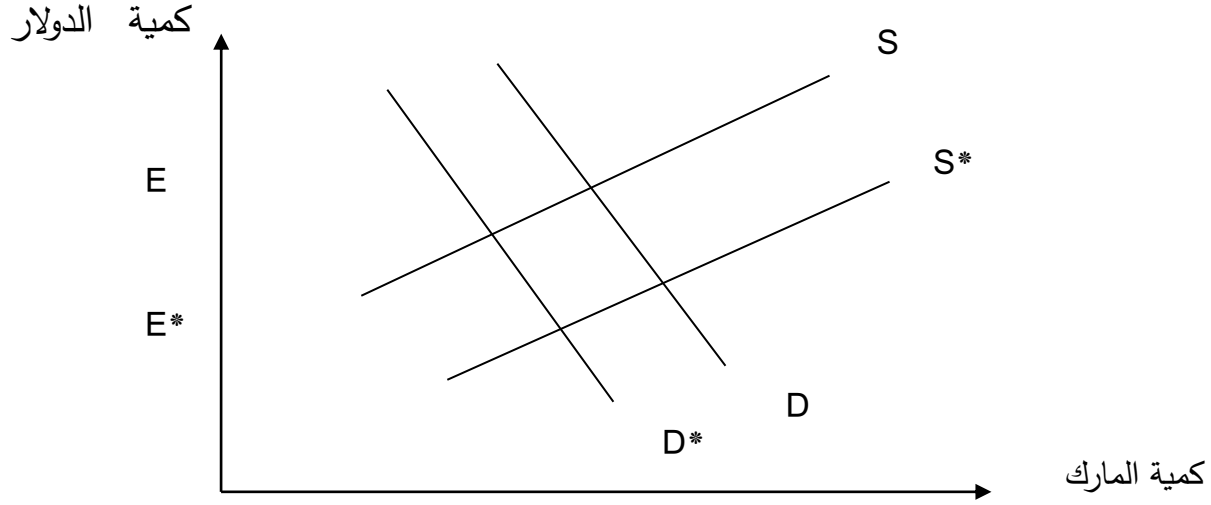

المصدر:عبد الرزاق بن الزاوي، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2016، ص:20.

1-3- أسعار الفائدة: إن رؤوس الأموال والأرصدة المعدة للاقتراض الدولي حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة إذ أنها تتدفق إلى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى، فالزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية ستحفز رأس المال الأجنبي للانسياب إلى الداخل مؤدية إلى ارتفاع قيمة عملتها في سوق الصرف الأجنبي، ولا تقتصر التغيرات في أسعار الفائدة على الأسعار المحلية فحسب بل تمتد إلى أسعار الفائدة الأجنبية[1].

مثال: لنفترض أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية قد انخفضت عن المعدلات في ألمانيا فإن الطلب على المارك في و.م.أ سيزيد وينتقل إلى (D)، ويتحرك

[1] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **مرجع سبق ذكره**، ص:65.

منحنى عرض المارك في ألمانيا إلى (S)، فعند ارتفاع معدل الفائدة المحلي فإنه سيجذب رؤوس أموال أجنبية وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة، ويظهر ذلك من خلال الشكل البياني الذي يوضح أثر تغير سعر الفائدة على سعر الصرف كما يلي:

شكل رقم (I-02): آثار تغير سعر الفائدة على سعر الصرف

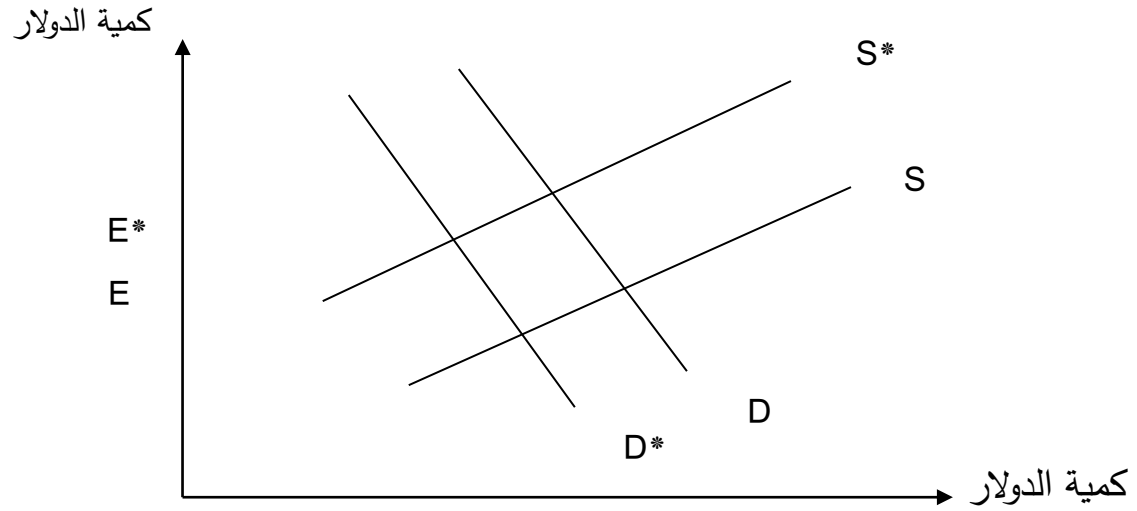

المصدر: عبد الرزاق بن الزاوي، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص:22.

1-4- التدخل الحكومي: تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائما للسياسة المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام صرف ثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها (مثلاً في حالة حدوث اختلال في ميزان المدفوعات تتبع الدولة سياسية انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخصيص أو الرفع في سعر العملة، وهذه العملية تسمح للدولة في التحكم بكمية النقود المعروضة لتجنب التضخم واستقرار العملة المحلية)[1].

2- عوامل أخرى:

[1] عبد الرزاق بن الزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص:23.

2-1- الإشاعات والأخبار: هو من العوامل الذي يحدث توترات سريعة على سعر الصرف سواء كانت هذه الإشاعات صحيحة أو غير صحيحة، غير أن التأثير يحدث خلال وقت قصير.

2-2- خبرة المتعاملين: بفضل خبرة المتعاملين ومهارتهم في التفاوض وأساليبهم يستطيعون التأثير في أسعار الصرف وبشكل مباشر.

ثانيا: تنظيم سعر الصرف

لم تعد الدول تقبل أن يتقلب سعر صرفها لظروف السوق وإنما راحت تتدخل لتنظيم تقلباته وفق طرق وسياسات، وتعتبر سياسة سعر الصرف جزءا من السياسات الاقتصادية تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم النمو والحد من الخلل في توازناته، وتهدف هذه السياسات إلى[1]:

- **مقاومة التضخم:** إن تحسن سعر الصرف يؤدي إلى الانخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات؛
- **تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى زيادة الصادرات من السلع وتخفيض الواردات؛
- **تنمية الصناعات المحلية:** يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعات الوطنية(مثل العملية التي قامت بها كل من اليابان وألمانيا حيث تم تخفيض عام للعملة من أجل حماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات).

ومن بين أهم السياسات التي يتم إتباعها لتنظيم سعر الصرف نذكر:

1- الرقابة على الصرف:

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص:131.

1-1- تعريف الرقابة على الصرف: يقصد بالرقابة على الصرف إما رقابة بالمعنى الواسع وتعني التدخل من جانب السلطات النقدية الذي من شأنه التأثير في سوق الصرف، أو رقابة بالمعنى الضيق وتعرف بأنها تنظيم تضعه السلطات العامة لعرض وطلب الصرف الأجنبي والشروط التي تحددها من أجل فرض سعر معين أو أسعار معينة، ومن مميزات نظام الرقابة على الصرف هو وجود سلطة مركزية تتولى تجميع كافة موارد الصرف الأجنبي بين يديها ثم تقوم هذه السلطة بتوزيع الصرف الأجنبي وفقا لقواعد خاصة تضعها على مختلف حاجات الطلب وهذه السلطة قد تكون البنك المركزي أو إدارة خاصة[1].

1-2- أهداف الرقابة على الصرف:

ومن بين الأهداف التي تسعى إليها سياسة الرقابة على الصرف مايلي[2]:

- التغلب على النقص الذي تعانيه الدولة في الأرصدة الأجنبية من عملات وذهب والحد من الطلب عليها؛
- محاربة ظاهرة هروب رأس المال؛
- رفع الأسعار الداخلية حتى تساعد على إنعاش بعض الصناعات الهامة؛
- المحافظة على العملة فوق المستوى السائد وفق ظروف العرض والطلب.

2- تخفيض العملة:

2-1- تعريف تخفيض العملة: هو إجراء تقوم به الدولة يهدف إلى تخفيض سعر صرف عملتها وتخفيض قوتها الشرائية في الخارج بسبب ارتفاع أسعارها ارتفاعا تضخمياً.

2-2- شروط فعالية سياسة تخفيض العملة:

[1] أحمد فريد مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص:440.

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **مرجع سبق ذكره**، ص:147.

- أن تقوم الدولة بتوحيد بين سعري الصرف الموجودين، أي بين السعر الذي يتحدد فعلياً والسعر الذي يتحدد رسمياً(لأنه إذا كان السعر الرسمي سعر مرتفع والسعر الفعلي سعر منخفض سيصاب الميزان التجاري للدولة بعجز لقلة الصادرات وزيادة الواردات، بالإضافة إلى هجرة رؤوس الأموال الموجودة في الداخل)، فعندها تستطيع الدولة أن تحقق من وراء التخفيض أهم غرض تسعى إليه وهو توازن ميزانها التجاري.
- مرونة الإنتاج الداخلي من سلع وخدمات قابلة للتصدير(هل يستطيع ذلك الإنتاج أن يتزايد بنسبة تتماشى مع انخفاض سعر الصرف).
- مرونة الطلب في الخارج على الإنتاج المحلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير(هل يتزايد هذا الطلب بنسبة تجاري انخفاض سعر الصرف).
- مرونة الطلب الداخلي على السلع والخدمات الخارجية الصالحة للاستيراد(هل يقل نتيجة للتخفيض الذي حدث في سعر الصرف المحلي)[1].

3- صندوق موازنة الصرف: يعرف صندوق موازنة الصرف على أنه احتياطي مكون من عملات موضوعة تحت يدي السلطة النقدية بغرض التدخل في سوق الصرف ليحتفظ بسعر صرف عملة عند مستوى معين، ففي حالة انخفاض سعر الصرف عن المستوى الذي يريده ينزل إلى السوق بصفة مشتري للعملة الوطنية وبائعا للعملات الأجنبية، والعكس في حالة الارتفاع، وصندوق موازنة الصرف يفترض قيام السوق على خلاف نظام الرقابة على الصرف الذي يلغي ذلك السوق[2].

وهناك بعض المخاطر التي يمكن للسوق أن يتعرض لها نذكر منها:

- فقدان مبالغ كبيرة في عمليات الصرف؛

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:145-146.

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **مرجع نفسه**، ص ص:150-151.

- لا يمكن أن تكون عمليات الصندوق فعالة إذا كانت هناك حركات ضخمة من رؤوس الأموال قصيرة الأجل تحاول الخروج من البلد.

المطلب الرابع: أنظمة سعر الصرف

تعددت أنظمة الصرف بتعدد الأنظمة النقدية الدولية، فعرف العالم عدة أنظمة نذكر منها مايلي[1]:

أولا: أنظمة الصرف قبل بريتن وودز

1-نظام قاعدة الذهب (1870-1914): خلال هذه الفترة كان الذهب وسيطاً عالمياً في المبادلة فكان يتمتع بالقبول التام بين مختلف الدول مما جعله يساهم في تحقيق توازن واستقرار نقدي وثبات أسعار الصرف خاصة بين الدول الرأسمالية ونمو في المبادلات الدولية، كما استخدم لتسوية المدفوعات الدولية، فتم تحديد القيمة الخارجية لكل العملات بأسعار ثابتة مقومة بالذهب.

مثال: أوقية ذهبية=20جنيه إسترليني=40 دولار أمريكي= 160 فرنك فرنسي

ولاعتبار الجنيه الإسترليني كان هو العملة الدولية السائدة إلى جانب الذهب تمكنت إنجلترا من قيادة هذا النظام، غير أنه مع اندلاع الحرب العالمية الأولى فقدت بريطانيا هذه المكانة الدولية وهذا راجع لحدة العجز في ميزان مدفوعاتها.

2- نظام ما بين الحربين: بعد الحرب العالمية الأولى أخذت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا بقاعدة الذهب في صورتها الجديدة وهي السبائك الذهبية وبمقتضاها يفرق بين التداول الخارجي والداخلي، حيث يتم في هذا الأخير استعمال النقود الورقية التي تتعادل مع وزن معين من الذهب ويتم تغطية هذا الإصدار في شكل سبائك ذهبية بحيث لا يمكن تحويل هذه الأوراق إلى ذهب باستثناء معاملات ضخمة، أما التداول الخارجي فيتم فيه

[1] عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص: 178-179.

استخدام السبائك الذهبية في تسوية المدفوعات الخارجية، وعرفت هذه الفترة أسعار صرف ثابتة من 1926 إلى 1931، تم التعويم لليرة الإسترلينية والدولار الأمريكي في 1933، أما المجوعة الأوربية المعروفة بكتلة الذهب(فرنسا، بلجيكا، هولندا، ألمانيا، سويسرا) فقامت عام 1936 بتخفيض عملاتها في آن واحد باستثناء ألمانيا التي انهارت في 1933.

ثانيا: نظام سعر الصرف في ظل بريتن وودز

في عام 1944 تم اجتماع 44 ممثل دولة من أجل حل المشاكل الاقتصادية ونتج عن هذا الاجتماع ولادة مؤسستين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتم ربط كل العملات بالدولار الأمريكي وهذا راجع لقوة وحجم الاقتصاد الأمريكي ولأنه أداة المعاملات الدولية ورصيدا للاحتياطي النقدي إلى جانب الذهب، غير أنه في عام 1971 أعلن الرئيس الأمريكي قرار يتمثل في فك ارتباط الدولار بالذهب وإلغاء قابليته للتحويل وتخفيض قيمته الذهبية وهذا راجع للعجز الذي عرفه ميزان مدفوعات أمريكا الذي خيب كل التوقعات في أن يحقق فائضا قدره07 أو08 مليار دولار نتيجة لتخفيض قيمة الدولار، وهذا ما أدى إلى فقدان الثقة في الدولار الأمريكي فأصبح بذلك حائزو الدولار الأمريكي يهربون إلى العملات الأوربية القوية والين الياباني، وهذه كانت بوادر انهيار نظام بريتن وودز[1].

ثالثا: أنظمة الصرف بعد انهيار بروتين وودز

بعد انهيار نظام بريتن وودز وبعد فقدان الثقة في الدولار الأمريكي الذي كان يستند عليه مثلما كان يستند على الذهب قبل الحرب العالمية الأولى جاءت أنظمة صرف جديدة. يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

1- نظام الصرف المرن: في ظل هذا النظام السلطات النقدية لا تتدخل في تحديد قيمة العملة، ومن مزايا هذا النظام أنه يحث على إعادة التوازن الأوتوماتيكي لميزان المدفوعات

[1] سي محمد كمال، **مدخل إلى الاقتصاد الدولي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص ص: 201-202.

[2] جوزي جميلة، **أسس الاقتصاد الدولي النظريات والممارسات**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة الجزائر3، 2013، ص ص:65-67.

وضمان استقلالية السياسة النقدية، كما أنه يسمح للبنك المركزي أن يلعب دوره كمقرض أخير لضمان أمن هذا النظام في حالة أزمة سيولة.

ومن مساوئ هذا النظام يصبح لعامل عدم التأكد دور كبير في الصفقات الدولية وهذا يعوق التوزيع الفعال للموارد ومنه يساهم في كبح النمو العالمي ويزيد من المعدل المتوسط للتضخم في البلدان المعنية، وهذا النظام لا يلغي احتياطات الصرف كون المصرف لا يقبل أن يكون سعر صرفه خارج إطار مراقبته.

2- نظام الصرف الثابت: في إطار هذا النظام يجب على البنك المركزي أن يكون مستعدا لبيع أو شراء العملة المحلية بسعر ثابت بموجب سعر العملة الأجنبية، وفي هذا النظام يتم ربط العملة المحلية بعملة أجنبية واحدة أو بسلة من العملات القوية مثل اليورو، الجنيه الإسترليني، الين الياباني وغيرها من العملات، غير أن هذا النظام لا يخلو من السلبيات التي تكمن في:

- خسارة استقلال السياسة النقدية، وتأثر سياسات التسعير؛
- تجميد سيولة كبيرة عن الاستعمال داخليا وخارجيا وهذا بسبب اضطرار البنك المركزي
- للاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملة أو العملات الأجنبية ؛
- إعاقة النظام للتوجه العفوي نحو وضع التوازن.

المبحث الثاني: سوق الصرف

عرفت الأزمنة القديمة أشكالا بدائية لأسواق الصرف الأجنبي في المناطق التي شهدت نشاطا تجاريا حيث أمتهن البعض عمليات الاستبدال كما كان الحال في القدس وأثينا والإسكندرية في العهدين البطليموسي والروماني، وفي القرون الوسطى قامت المدن الايطالية بدور بارز في المجال المصرفي ليبدأ ظهور الأسواق الناشئة للصرف.

المطلب الأول: سوق الصرف وأدواته

أولا: تعريف سوق الصرف

هو الحيز الذي يجرى فيه تبادل العملات الدولية المختلفة بيعا وشراء، وسوق الصرف ليس كغيره من الأسواق المالية أو التجارية إذ أنه ليس محدد بمكان معين يجمع بين البائعين والمشترين، حيث يتم التعامل فيه بواسطة أجهزة التليفون والتلكس والفاكس الموجودة داخل غرف التعامل بالصرف التي تعرض على شاشاتها التغيرات الفورية التي تطرأ على أسعار العملات المختلفة على مدى 24 ساعة، لمدة 05أيام تبدأ أسواق الشرق الأقصى نشاطها أولا (طوكيو هونغ كونغ، سنغافورة) ثم أسواق الشرق الأوسط(بحرين، دبي...) ثم تليها الأسواق الأوربية (لندن، فرنسا...) ثم أسواق أمريكا الشمالية[1].

ثانيا: أدوات سوق الصرف

من أهم وسائل الدفع والأدوات التي يتم استعمالها في سوق الصرف نذكر[2]:

1- الحوالات الخارجية: هي أوامر يصدرها البنك إلى مراسليه بناءاً على طلبات عملائه، وتقسم إلى حوالات خارجية صادرة يكون فيها الدفع للمستفيد بالعملة الأجنبية وحوالات خارجية واردة ويكون الدفع فيها بعملة وطنية.

[1] مدحت صادق، **مرجع سبق ذكره**، ص:121.

[2] شقيري نوري موسى، عبد الله يوسف سعادة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:112- 113.

2- شيكات مصرفية: هي أوامر دفع يصدرها البنك المحلي بصفته الساحب يأمر فيها مراسليه بدفع مبلغ معين بالعملة الأجنبية لصالح المستفيد، ويكون الساحب والمسحوب عليه هنا هو البنك المحلي والبنك المرسل.

3- شيكات السياحة: هي أوامر دفع يصدرها البنك المحلي بناءا على طلب العميل يطلب فيها دفع مبلغ معين وبعملة قابلة للتحويل، أو قد تكون بأكثر من عملة واحدة قابلة للتحويل.

4- الاعتمادات الشخصية: وهي عبارة عن رسالة يوجهها البنك المحلي إلى مراسليه في الخارج يطلب فيها دفع أية مبالغ يسحبها حامل الرسالة وذلك ضمن سقف محدد ومدة محددة

5- الودائع تحت الطلب: هي عقد بين الطرفين يتعهد الأول بإيداع مبلغ من المال لأجل معين، ويتعهد الثاني بدفع الفائدة التي يتم تحديدها في العقد بتاريخ الاستحقاق ويسمح هذا النوع من الودائع السحب والإيداع في الحساب في أي وقت.

المطلب الثاني: وظائف سوق الصرف

يقوم سوق الصرف بعدة وظائف يمكن إيجازها كالتالي[1]:

أولا: تحويل القوة الشرائية بين الدول

وظيفة السوق الأساسية هي تحويل أموال من دولة إلى أخرى ويتم هذا التحويل عن طريق تحويل تلغرافي(هو شيك يرسل بالبرق بدلاً عن البريد)، أو عن طريق الحوالات المصرفية وغيرها، وبواسطة هذا التحويل يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المرسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدراً معين من العملة المحلية إلى شخص معين.

ثانيا: تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية

[1] عبد الرزاق بن الزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 40-41.

يتم ذلك عن طريق قيام أحد البنوك بمنح الائتمان، فعندما يقوم البنك بفتح اعتماد بالعملات الأجنبية أكثر من حجم الودائع لديه فإنه يكون قد منح ائتمانا لتمويل التجارة الخارجية.

ثالثا: تغطية مخاطر الصرف الأجنبي

يقوم سوق الصرف بمساعدة المستثمرين على تجنب مخاطر سعر الصرف خلال عملية التغطية(تجنب الخسارة المترتبة على تقلبات أسعار الصرف).

المطلب الثالث: المعاملات التي تتم في سوق الصرف

تتنوع العمليات التي تتم في أسواق الصرف حسب تنوع وأغراض المتعاملين ونشاطهم، ومن أهم العمليات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي مايلي[1]:

أولا: العمليات الحاضرة والعمليات الآجلة

تعتبر العمليات الحاضرة الأكثر أهمية في سوق الصرف إذ تحتل حوالي 50% من إجمالي عمليات الصرف، ويسمى سعر الصرف الذي يدخل في مثل هذه العمليات بسعر الصرف الفوري، أما السعر الذي يدخل في العمليات الآجلة هو سعر الصرف الآجل، ويمكن الجمع بين هذه العمليات بالعمليات المزدوجة أو ما تعرف بعمليات المبادلة، وأهم مايميز هذه الأخيرة أنها تشمل عمل عمليتين إحداهما حاضرة والأخرى آجلة.

ثانيا: عمليات المضاربة

تعد المضاربة إحدى أهم العمليات التي تتم في سوق الصرف، إذ يهدف المضاربون إلى تحقيق أرباح من خلال شراء العملات عندما تكون منخفضة السعر والانتظار حتى

[1]عبد الرزاق بن الزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 55- 60.

ارتفاع أسعارها وبيعها، وعليه يعتبر عنصر المخاطر أحد أهم مميزات عملية المضاربة بالإضافة إلى أن الوسيط لا يكون لديه مشتري فوري.

ثالثا: عمليات التغطية

هي تلك العمليات التي تقوم من أجل تجنب الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف، حيث يتم الاتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناءًا على ثمن تم الاتفاق عليه آنيا عن طريق بنك تجاري لقاء فائدة.

رابعا: عمليات المراجحة

تهدف هذه العمليات إلى تحقيق الربح من خلال الاستفادة من فارق السعر في سعر صرف عملة معينة بين سوقين أو أكثر في آن واحد، وذلك عن طريق شراء العملة في السوق الحاضرة منخفضة السعر وبيعها في السوق الآجلة مرتفعة السعر، والهدف منها تحقيق أعلى عائد ممكن مع تجنب مخاطر سعر الصرف.

خامسا: عمليات العقود المستقبلية

تمثل هذه العقود التزاما قاطعا ببيع أو شراء العملات خلال فترة زمنية محددة وسعر معين، بمعنى آخر هي عقود نمطية وموحدة من حيث كمية العملة ونوعها وشهور التسليم، وتجرى من خلال مزاد علني مفتوح يقام في سوق صرف منظم، حيث يتم تسليم العملات المتعاقد عليها من خلال غرفة المقاصة، وأهم ما يميز هذه العقود عن العقود الآجلة أنها تمكن مالكها من القيام بعملية شراء أو بيع خلال الفترة الممتدة ما بين تاريخ إبرام العقد وتاريخ الاستحقاق، ويمكن إبراز ذلك من خلال الجدول التالي الذي يبين أوجه الاختلاف بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية كالتالي:

جدول رقم (I-01): أوجه الاختلاف بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية

العقـــــود الآجلـــــة	العقـــود المستقبليـــة
- إبرام العقد بين طرفين - عقود غير موحدة - يستحق بعد الفترة المتفق عليها - لا يوجد ضمان	- سوق منظم - عقود متشابهة وموحدة - يمكن لمالك العقد تنفيذ العقد قبل انتهاء فترة الاستحقاق - هناك ضمان مقابل الخطر

المصدر: سي محمد كمال، **مدخل إلى الاقتصاد الدولي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص:190.

سادسا: عمليات عقود الخيار

هي عقود تعطي لصاحبها الحق في شراء أو بيع كمية معينة من العملات المتداولة في سوق الصرف بسعر محدد يسمى سعر الممارسة أو سعر التنفيذ حتى حلول الاستحقاق أو قبله، ويسمى الخيار الذي يجرى حتى تاريخ الاستحقاق خيار أوربي أما ممارسة الخيار قبل موعد استحقاقه فيسمى خيار أمريكي، والفرق بين هذه العمليات وعمليات العقود المستقبلية يكمن في أن الأخير ملزم بشراء أو بيع العملة موضع الاتفاق في سوق الصرف بينما يكمن الثاني في الحق وليس التعهد بالشراء أو البيع.

المطلب الرابع: عناصر سوق الصرف

يتعدد المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي بتعدد عمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية وفي طليعة هؤلاء المتعاملين[1]:

أولا: البنوك التجارية

[1] عبد الرزاق بن الزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:44-50.

تعتمد أسواق الصرف الدولي أساسا على البنوك التجارية فالجانب الأعظم من إجمالي العمليات التي تتم بواسطة هذه البنوك يكون على المستوى المحلي، وتتدخل هذه البنوك بغرض تنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص.

ثانيا: البنوك المركزية

تختلف دوافع اشتراك البنوك المركزية في أسواق الصرف عن دوافع البنوك التجارية وإن كانت تتفق معها في أنها تتولى القيام بالأعمال المصرفية، فتدخل البنوك المركزية يكون من أجل القيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة ومن جهة ثانية لتنفيذ أوامر الحكومة باعتبارها بنوك الدولة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى، حيث يتبع البنك المركزي ما يعرف بالتدخل المعقم من أجل التأثير على سعر الصرف مع تجنب المساس بعرض النقود، وهذا من خلال تعقيم شراء المواطنين للعملات الأجنبية عن طريق قيامها بشراء السندات المحلية، أو عن طريق قناة التوقعات باعتبار توفر المعلومات للسلطات النقدية حول أسواق الصرف فيكون اتجاه المتعاملين باتجاه تدخل الحكومة.

ثالثا: السماسرة

يعتبر السماسرة وسطاء نشيطين يتم من خلالهم إيصال البائعين بالمشترين من خلال تجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة مع تقديم النصح، وأحيانا تلجأ البنوك إلى خدماتهم في حالة الأسواق المضطربة، ومع التطور المصرفي ظهر ما يسمى بالسمسار الإلكتروني والذي هو عبارة عن شبكات إلكترونية خاصة تعمل في أسواق الصرف الدولية تقوم بعرض أسعار العملات الدولية مع تقديم خدمات إرشادية لقاء حصولها على رسوم وعملات، ومن أمثلة السمسار الإلكتروني نجد وكالة رويتر.

رابعا: المؤسسات المالية الأخرى

تتمثل في المؤسسات غير البنكية مثل صناديق الاستثمار وصناديق التقاعد، شركات التأمين وغيرها، ويعتمد نشاط هذه المؤسسات في سوق الصرف على توظيف نسب صغيرة من مواردها المالية بأصول أجنبية بغرض تسديد الالتزامات المترتبة عليها نتيجة تعاملها بالاستيراد، وعادة ما تلجأ هذه المؤسسات إلى التعامل مع البنوك كبيرة الحجم.

خامسا: العملاء الخواص

يتكون العملاء الخواص أساسا من المستوردين والمصدرين والسياح والمضاربين

ويمكن إبراز هؤلاء المتعاملون من خلال الشكل البياني التالي الذي يستعرض أهم المشاركين في سوق الصرف كما يلي:

شكل رقم(I-03): أهم المشاركون في سوق الصرف

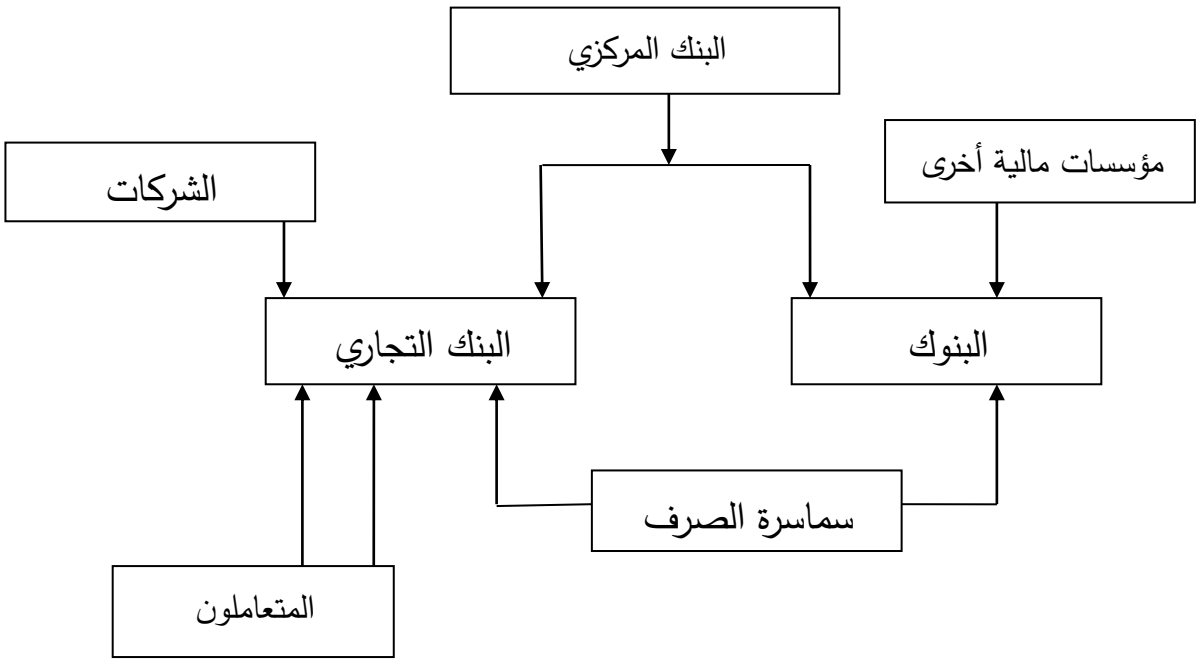

المصدر:عبد الرزاق بن الزاوي، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص:52.

ولكي يتجنب المتعاملون في سوق الصرف الخسائر التي قد تنتج عن عمليات السوق يجب عليهم أن يحرصوا على[1]:

- ضرورة إنهاء العملية والاتفاق على السعر بسرعة وبدون تباطؤ وذلك خشية من التذبذب الشديد في الأسعار؛
- أن يبقى المتعاملون في السوق على اتصال مستمر بتقلبات الأسعار وبكافة الظروف المحيطة في السوق؛
- أن يقوم المتعاملون بإعطاء الأسعار للعلم فقط وعدم الالتزام بها إلا بعد التأكد من رغبة الطرف المقابل في إجراء عملية مؤكدة؛
- أن يوسع المتعاملون الهامش بين سعري الشراء والبيع خاصة في أيام التذبذب الشديد في الأسعار.

[1] شقيري نوري موسى، عبد الله يوسف سعادة، **مرجع سبق ذكره**، ص:121.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف

تبين هذه النظريات المحددات الحقيقية من أسعار نسبية للسلع والخدمات المحلية من جهة، والمحددات المالية مثل معدلات الفائدة الأجنبية والمحلية والعرض والطلب على الأصول النقدية، حيث تهدف هذه النظريات إلى تفسير تحركات أسعار الصرف بمتغيرات.

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

أولا: تعريف النظرية

تقوم هذه النظرية على أن القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية خارجه، وأن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي بمعنى أن التغير في سعر الصرف يعود إلى التغير في القوى الشرائية لكل من العمليتين في داخل كل دولة، ومن أهم الفرضيات التي قامت عليها هذه النظرية نجد فكرة القوة الشرائية للنقود وتعادل هذه القدرة الشرائية للعملة في الداخل والخارج، إضافة إلى اقتراحها لوجود علاقة سببية بين مستوى الأسعار وسعر الصرف[1].

ثانيا: أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية تعادل القوة الشرائية

من بين أهم الانتقادات التي وجهت لها نذكر مايلي:

- لا تعطي أهمية لتحويلات الفوائد والأرباح وانتقال رؤوس الأموال إلا في أضيق الحدود؛
- تفترض أن التغير في سعر الصرف يكون ناتج عن تغير القوة الشرائية للنقود، أما التغير في أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة فليس لها اعتبار في تحديد سعر صرف؛
- تنطبق النظرية على الأمد الطويل أكثر من الأمد القصير؛

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 140-141.

- تعتبر أن العملات تطلب فقط لشراء سلع وخدمات، غير أن الرغبة في الحصول على العملة يكون أحيانا لأغراض أخرى كالسياحة مثلا.

المطلب الثاني: النظرية الكمية ونظرية سعر الخصم

يمكن إجمال المحتوى الأساسي للنظريتين كالتالي[1]:

أولا: النظرية الكمية

هي نظرية كمية النقود وتتلخص فرضياتها أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بالسلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات، وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات.

ثانيا: نظرية سعر الخصم

تعرف هذه النظرية بنظرية تعادل أسعار الفائدة حيث قام بصياغتها كينز عام 1923، فوضع في تصوره الهدف الذي تلعبه حركة رؤوس الأموال في تحديد سعر الصرف فهذه النظرية تربط تغيرات سعر الصرف بتغيرات معدلات الفائدة الموجودة في مختلف العملات، فيرى أصحاب هذه النظرية بأن الرفع في سعر الخصم يؤدي إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، بالتالي زيادة طلب الأجانب على العملة المحلية وارتفاع قيمتها الخارجية، أي ارتفاع قيمة سعر الصرف، وعلى العكس يؤدي خفض سعر الفائدة إلى انخفاض قيمة العملة أي انخفاض قيمة سعر الصرف.

[1] فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2007، ص:425.

المطلب الثالث: نظرية الأرصدة

ترتكز هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس في حالة حدوث العجز، بمعنى أن عدم وجود رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة، فقد أثبت بعض الاقتصاديون الألمان صحة هذه النظرية خلال الحرب العالمية الثانية فسعر المارك الألماني لم يتأثر على الرغم من زيادة كمية النقود وسرعة دورانها وارتفاع الأسعار، ويرجع السبب أن الميزان الحسابي كان متوازنا أي عدم وجود رصيد دائن أو مدين يؤثر على القيمة الخارجية للعملة[1].

المطلب الرابع: نظرية الإنتاجية

تتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة بلد ما تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي، فالزيادة في عملية الإنتاج يرفع من مستويات المعيشة، وزيادة الإنتاجية تؤدي إلى زيادة الصادرات وبالتالي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة المحلية، والعكس صحيح كما أن زيادة الإنتاجية تؤدي إلى زيادة حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة بغرض الاستثمار في عمليات الإنتاج، إضافة إلى زيادة الطلب على عملة هذا البلد وبالتالي ارتفاع سعر صرف هذه العملة مقابل عملات أجنبية[2].

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:123-124.

[2] فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص:453.

خلاصة الفصل الأول:

يمثل سعر الصرف سعر عملة ما مقوم بعملة أخرى أداة هامة في الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فالتغير في سعر الصرف الحقيقي يساوي التغير في السعر الاسمي معدل للفروق في معدلات التضخم في كلا البلدين، وبالطبع فإن القيمة الحقيقية للعملة هي التي تؤثر على تنافسية منتجات البلد وبالتالي توازن المدفوعات، ومنه يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري، أما فيما يخص أنظمة الصرف التي تربط بوضوح العملات فيما بينها فقد وجدت عدة أنواع قبل 1973 والتي جاءت في تتابع بحيث كل منها يعرض ويحل مشاكل النظام الذي سبقه انطلاقا من نظام الصرف الثابت(قاعدة الذهب) إلى غاية نظام بريتن وودز فجاء النظام المرن والثابت.

كما تجدر الإشارة إلى أن عملية تسوية المدفوعات الدولية تتطلب تحديد نسبة مبادلة عملتين حيث يتم تحويل العملات بعضها إلى بعض فيسمى سوق الصرف الذي لا يعتبر كغيره من الأسواق حيث لا يوجد له مكان رئيسي يجتمع فيه المتعاملون كما أنه لا يقتصر على دولة دون غيرها، يتم في هذا السوق التجارة في العملات الدولية على مدى 24 ساعة وهذا من قبل الفاعلين فيه والمتمثلين في البنوك التجارية والشركات، المؤسسات المالية غير المصرفية والبنوك المركزية إضافة إلى السماسرة التي تتعدد أهدافهم من تحكيم أو تغطية أو مضاربة أو غيرها.

ومن بين النظريات التي سعت لإثبات أو تحقيق التوازن في سوق الصرف نظرية تعادل القوة الشرائية التي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عند تعادل القوى الشرائية لعملة كل بلد في سوقها الداخلي مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، أما نظرية تعادل أسعار الفائدة أكدت على أن البلد الذي يكون له فائض في سعر الفائدة عليه أن يتوقع انخفاض في سعر الصرف، إضافة إلى نظرية الإنتاجية وكمية النقود ونظرية الأرصدة.

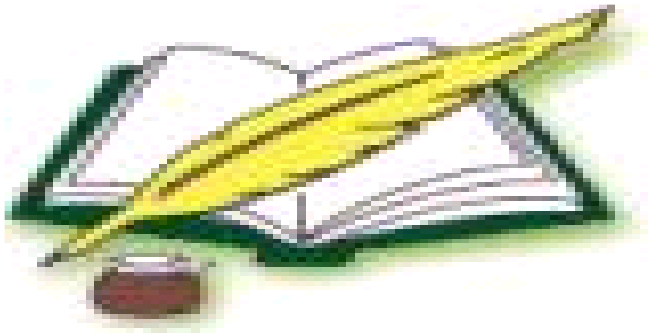

الفصل الثاني :

الإطار النظري للاقتصاد النفطي

تمهيد الفصل الثاني:

تعتبر الثروة النفطية المحرك الرئيسي لمختلف القطاعات وبدونها ما كان للثروة الصناعية أن تقفز تلك القفزات التي قفزتها وما كان أن تصل لما وصلنا إليه اليوم من تقدم ورقي وازدهار، ونظرا للأهمية الكبيرة للثورة النفطية أصبح تتبع وتحليل تطور أسعارها موضوع نقاش في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية، خاصة بعد الأزمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة الإستراتيجية.

وقد ارتبط تاريخيا سعر هذه السلعة الإستراتيجية بالدولار الأمريكي الذي يعد العملة التسعيرة للبترول، فالعوائد المتأتية منه تودع بالدولار الأمريكي وهو ما يعني تأثر هذه العوائد بتقلباته ارتفاعا وانخفاضا.

وبغية معرفة المزيد على هذه السلعة الإستراتيجية ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل إلى أهم المراحل التي مرت بها أسعار النفط في الأسواق النفطية واهم ما ترتب عنها بالإضافة إلى التطرق لمكانة الدولار الدولية في الاقتصاد العالمي واهم المخاطر التي تواجه استمرارية ريادته في مختلف المعاملات الدولية النقدية والمالية.

المبحث الأول: عموميات حول النفط

عرف النفط قبل الميلاد بآلاف السنين باسم ميزوبوتيما في بلاد الرافدين و بلاد فارس وتعددت استعمالاته منذ القدم فاستعمله القرطاجيون في تزفيت الطرق كما استعمله الصينيون والفراعنة في التحنيط، إضافة إلى استعمال الإسفلت في البناء والتمريض والتدفئة والإضاءة وغيرها، إلا أن الإنسان لم يتمكن من معرفة البترول حينئذ سواء تعلق الأمر بطبيعته أو خصائصه أو كيفية تواجده وتكونه، ولكن مع تطور الزمن والتقدم التكنولوجي تطورت استخداماته وزادت أهميته وهذا لما يتميز به عن غيره من مواد الطاقة وهذا ما جعل كل دول العالم تعتمد عليه كمصدر رئيسي للطاقة.

المطلب الأول: ماهية النفط

تعرف الموارد غير المتجددة على أنها موارد الأرصدة، بمعنى موارد ذات رصيد ثابت لا يمكن زيادته خلال فترة زمنية قصيرة وبالتالي فان عرض هذه الموارد سيكون ثابت بالمعنى المادي ولا بد من أن يأتي الوقت الذي تنضب فيه، والموارد غير المتجددة ليست متجانسة فهي موارد تستهلك وتفنى بالاستعمال مثل مصادر الوقود العضوي كالبترول والغاز الطبيعي.

أولا: تعريف البترول

يعرف البترول على انه مورد طبيعي غير متجدد ذو رصيد ثابت وكميات محددة موجودة في صورة مخزون في باطن الأرض[1]، وكلمة النفط في الأصل كلمة لاتينية تعني زيت الصخر، فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية التي يمكن أن تأخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزيئي فينتج عنها في كل حالة منتوج بترولي مختلف، ويكون تواجد هذه المادة في الطبيعة بأشكال وصور مختلفة فيكون على صورة سائلة وهو البترول

[1] أحمد فريد مصطفى، **موارد اقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006، ص:23.

الاعتيادي الذي يعرف بالبترول الخام ويتميز برائحة خاصة ولونه يتنوع بين الأسود والبني والأخضر والأصفر[1]، أو يكون في حالة صلبة أو شبه صلبة كعروق الإسفلت أو قد يوجد في حالة غازية ويسمى بالغاز الطبيعي، ويتكون النفط من بقايا مواد عضوية (نباتية وحيوانية) عاشت وماتت بالبحار والمحيطات ثم دفنت بين الصخور ونتيجة لتعرضها للضغط والحرارة العالية وتفاعل البكتيريا معها على مدار ملايين السنين فإنها تحولت إلى مواد هيدروكربونية[2].

ثانيا: مميزات البترول

هناك مجموعة من الخصائص الطبيعية أو الكيميائية للبترول تتحكم في نوعه ونوعية منتجاته، ومن بين أهم هذه الخصائص نذكر[3]:

1- نقطة الانسكاب: يقصد بها درجة انسياب المادة البترولية الخام كمادة سائلة، ونقطة الانسكاب مرتبطة بالمادة الشمعية المتواجدة بالبترول الخام التي تدل على مقدار درجة لزوجة البترول الخام وهي تمثل أقل درجة حرارة يتدفق أو ينسكب بها البترول فزيادة الشمع يؤدي إلى زيادة لزوجته وبالتالي ارتفاع نقطة الانسكاب التي تتطلب القيام بعملية تسخين المادة البترولية من أجل خفض لزوجته والعكس صحيح، وتلعب هذه الخاصية دور في التأثير على كل من سعر البترول الخام ونوعيته، إضافة إلى تأثيرها في التكاليف الإنتاجية التي تزيد مع ارتفاع نقطة الانسكاب.

[1] مداني حسيبة، مزراشي فتيحة، **استراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في إطار ضوابط التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 7-8 أفريل 2008، ص:04.

[2] بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، **الاقتصاديات النفطية ولعنة الموارد**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول مساهمة موارد النفط في تمويل الميزانية العامة بين لعنة الفجوات التضخمية والعجز المزمن في الاقتصاديات العربية المصدرة للنفط، المحور السادس، جامعة المسيلة، 28-29 أكتوبر 2014، ص:08.

[3] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص ص: 10-11.

2- درجة الكثافة النوعية: تتحدد درجة الكثافة النوعية بمقدار نسبة ذرات الكربون في مادة البترول الخام فكلما زادت نسبة الذرات الكربونية كلما زادت كثافته، وهناك مقياس يستخدم للتعبير عن هذه الدرجة يتمثل في مقياس وضعه معهد البترول الأمريكي الذي يمثل معامل تحويل ثابت لاستخراج درجة الكثافة النوعية للبترول التي تتراوح بين (01-60) درجة، حيث يتم تصنيف هذه الأخيرة إلى ثلاث أقسام رئيسية وهي كالتالي:

2-1- الدرجات العالية: تكون من 35 درجة فما فوق وهي رمز للبترول الخفيف الذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة*.

2-2- الدرجات الواطئة: تكون من 28 درجة وما دون، وهي رمز للبترول الثقيل الذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة **.

2-3- الدرجات الوسطى: تكون بين 28 و 35 درجة، وهي رمز للبترول المتوسط و للمنتجات المتوسطة***.

وتجدر الإشارة إلى أن أسعار البترول تتأثر إلى حد ما بدرجة الكثافة النوعية حيث كلما كانت درجة الكثافة النوعية للبترول عالية كلما ازداد سعره، ويمكن إبراز درجة الكثافة لأنواع البترول لعينة من الدول من خلال الجدول التالي:

* الغاز الطبيعي وبنزين الطائرات والسيارات والكيروسين.

** زيت الوقود والإسفلت والشمع.

*** زيت الغاز والديزل وزيت التشحيم.

جدول رقم (II-01): أنواع البترول الخام لعينة من الدول حسب درجة الكثافة النوعية

الدولة	API	نوع البترول
السعودية	34.2	متوسط
	27.3	ثقيل
الكويت	31.3	متوسط
	34.3	متوسط
إيران	31.3	ثقيل
	36.1	خفيف
العراق	34.0	متوسط
الجزائر	44.0	خفيف
نيجيريا	27.1	ثقيل

المصدر: محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص:12.

نلاحظ من خلال الجدول أن درجات الكثافة تختلف من نوع بترول لآخر وأن على أساسها يتم تحديد نوع البترول.

ثالثا: وحدات قياسه

من المتعارف عليه أن أي مادة استعملها الإنسان قد حدد لها مقياس معين بهدف تحديد مقدار تلك الوحدة فتنوعت واختلفت تلك المقاييس، ومن بينها المقاييس التي تستعمل في تقدير الثروة البترولية والتي يمكن إيجازها في[1]:

1- الحجم: والذي يكون بإحدى المقياسين التاليين:

1-1- وحدة القياس الأمريكية: وهي الوحدة الأكثر شيوعا واستعمالا في العالم ويعتمد لها البرميل والذي يعادل 42 غالون أو ما يعادل 159 لتر.

[1] محمد احمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص:15.

2-1- وحدة قياس المتر مكعب: وهي تستخدم لقياس الغاز الطبيعي ويعادل 6.28 برميل، وهذا المعيار يستعمل في بعض البلدان خاصة في منطقة أوروبا الغربية (فرنسا، ألمانيا...).

2-الوزن: وهي وحدة قياس شائعة في استعمالها عالميا حيث يعتمد فيها مقياس الطن كوحدة قياسية لها رغم تنوعه، ونجد:

2-1- الطن الطويل: وهو يعادل 1006كغم.

2-2- الطن المتري: وهو يعادل 999 كغم.

2-3- الطن القصير: وهو يعادل 906 كغم.

ويمكن إظهار مختلف وحدات القياس من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (II-02): معاملات التحويل التقريبية

من بالضرب في	طن متري	طن طولي	كيلو لتر	برميل	جالون بريطاني	جالون أمريكي	طن/سنة
طن متري	1	0.984	1,165	7.33	256	307.86	-
طن طولي	1.016	1	1.18364	7.45	261	313	-
كيلو لتر	0.8581	0.8444	1	6.2898	219.6736	264.17	-
برميل	0.1364	0.134	1,159	1	35	42	-
جالون بريطاني	0.00391	0.00383	0.0046	0.0286	1	1.201	-
جالون أمريكي	0.00325	0.00319	0.0038	0.0286	0.833	1	-
برميل/ يوم	-	-	-	-	-	-	49.8

SOURCE : http://www.oapecorg.org

المطلب الثاني: مكامن ووسائل نقل البترول

لقد اختلفت وتباينت آراء المعنيين والمختصين بشؤون البترول من جيولوجيين وكيميائيين حول أصل هذه المادة وكيفية تكوينه في الطبيعة، وكيفية نقله فتعددت الآراء وتنوعت.

أولا: مكامن البترول

المكمن البترولي هو عبارة عن المكان أو المنطقة الأرضية الذي يجتمع فيه القطرات البترولية الممتزجة والمختلطة بالماء والغاز في طبقة الصخور الرسوبية، وتتمثل هذه المكامن في[1]:

1- المصيدة: يتراكم البترول فيما يسمى المصيدة نتيجة الالتواء والانكسار بفعل حركات القشرة الأرضية وبحكم طبيعة البترول التي تسمح له بالهجرة داخل الصخور الرسوبية*، أو يكون التراكم نتيجة لتمويل الطبقات المسامية إلى طبقات غير مسامية بفعل العوامل الطبيعية.

2- الحقل البترولي: يتكون نتيجة تقارب عدد من المصايد البترولية لتكون وحدة منتجة واحدة تسمى حقلا بتروليا، وحقل البرقان الكبير في الكويت وحقل الغوار في السعودية يعد مثالا لذلك.

3- الحوض البترولي: قد يكون عددا من الحقول البترولية حوضا بتروليا مثل حوض الخليج العربي وحوض منطقة شمال إفريقيا، وحوض أمريكا اللاتينية والجنوبية وغيرها.

ثانيا: وسائل نقل البترول

[1] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص:18.

* هي قابلية الصخور على إمرار السوائل وهي مرتبطة بعامل النفاذية.

إن الهدف من نقل البترول هو إيصال المادة البترولية بصورتها خاما أو مصنعة كمنتجات إلى مراكز ومناطق التصنيع والاستهلاك، ومن الوسائل المستعملة في نقله نجد[1]:

1- انابيب البترول: هي من أقدم وسائل نقل البترول يتراوح قطرها بين 55 ملم و100ملم، وتكون على نوعين منها الباردة والساخنة، وتتميز هذه الطريقة بسرعة وسهولة نقلها وانخفاض تكلفتها.

2- ناقلات البترول: وهي سفن معدة لنقل البترول وقد وصلت حمولة بعض السفن إلى مليون طن.

3- السكك الحديدية: حيث يتم نقل البترول بواسطة صهاريج خاصة.

4- الطرق: حيث يتم نقل البترول بواسطة اللوريات ذات الصهاريج.

المطلب الثالث: أهمية البترول

يلعب البترول دورا مهما في مختلف القطاعات وتبرز هذه الأهمية من خلال تعدد استعمالاته باعتباره عامل جديد من عوامل الإنتاج ومصدر مهم من مصادر الطاقة.

أولا: من الناحية الاقتصادية

يمكن إبراز أهمية البترول من الناحية الاقتصادية من خلال الجوانب التالية[2]:

1- في القطاع الصناعي: يكرس ثلث البترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة، فهو مصدر للطاقة المحركة وللحرارة وأغراض أخرى وهو أساس الصناعة البيتروكيماوية.

2- في القطاع الزراعي: يظهر دور البترول في الزراعة من خلال توليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة هذا من جهة واستعمال الأسمدة الآزوتية والمبيدات الحشرية والكيميائيات الزراعية وأثرها في التقدم الزراعي من جهة أخرى.

[1] مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال فترة 1973-2003**، شهادة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص:22.

[2] حافظ البرجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2000، ص ص:75-78.

3- في القطاع التجاري: يشكل البترول ومختلف منتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة تؤثر في موازين مدفوعات الدول المنتجة وغير المنتجة إضافة إلى الدول المستهلكة.

ثانيا: من الناحية الاجتماعية

إن بلدان أوروبا الغربية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية قد أعيد بناؤها بفضل البترول الذي يتألق دوره في المجال الاجتماعي من خلال ما يلي[1]:

1- في قطاع النقل: أصبح البترول بمثابة الدم بالنسبة لمختلف وسائل المواصلات وهذا من خلال دور كل من البنزين والمازوت والكيروسين.

2- في مجال توليد الطاقة الكهربائية: يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة.

3- المنتجات البيتروكيماوية: حلت المنتجات البيتروكيماوية مثل مواد البلاستيك والمطاط والأسمدة والمنظفات وغيرها محل المنتجات الطبيعية بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا اليومية.

ثالثا: من الناحية العسكرية والسياسية

1- سياسيا: تتجلى أهمية البترول من الناحية السياسية من خلال الحروب التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط التي أطلق عليها تسمية حرب البترول، لأن هذا الأخير كان العنوان الأكبر والهدف المعلن والمخفي وراء هذه الحروب.

2- عسكريا: يمثل البترول مصدر وقود الآلات الميكانيكية الحربية حيث يقدر الطلب العسكري العالمي بحوالي 5%.

[1] كتوش عاشور، **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني**، أطروحة دكتورا (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص:33.

المطلب الرابع: البترول و طرق تسعيره

سنتناول في هذا المطلب كل من السعر البترولي ومختلف أنواعه إضافة إلى أهم طرق التسعير البترولي.

أولا: السعر البترولي

1- تعريف السعر البترولي: يعرف السعر البترولي على انه عبارة عن قيمة السلعة البترولية معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة هذه المادة أو قد لا يتعادل معها، بمعنى أن السعر قد يكون أعلى أو أقل من قيمة هذه السلعة البترولية المنتجة[1].

2- أنواع أسعار البترول: عند التكلم عن أسعار البترول الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع هذه الأسعار وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية البترولية، حيث كل مصطلح أو بالأحرى كل نوع له ميزته الخاصة عن باقي الأنواع، ومن ضمن هذه الأنواع نذكر التالي:

2-1- الأسعار المعلنة: يقصد بها الأسعار المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية وهي في الواقع لا تعادل قيمة النفط كمورد ناضب بل إن الشركات فرضته لكي يتم احتساب الريع والضريبة على الأرباح، فتم إعلان هذه الأسعار لأول مرة من قبل شركة ستندر أويل نيوجيرسي الأمريكية عام 1880 التي كانت تمثل محتكر شراء النفط، واستمر مفعول هذه الأسعار ساريا حتى 1911 أين ظهرت حالة منافسة بين الشركات في تحديد أسعار البترول المعلنة بمعنى أن السوق الأمريكية النفطية تحولت من سوق محتكر إلى سوق منافس، وقد ازدادت أهمية هذه الأسعار المعلنة سنة 1984 وذلك عند تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح للعوائد المالية بين الشركات البترولية والدول المنتجة خاصة، وان الأسعار المعلنة للبترول هي الأساس المعدل عليه لاحتساب الفوائد

[1] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 196.

المالية البترولية، لكن مع بداية الستينات أصبحت هذه الأسعار غير معبرة فعليا عن السوق البترولي إلا أنها بقيت تعلن كأسعار اسمية للبترول، أما في السبعينيات أخذت دول منظمة الأوبك تعلن أسعار بترولها إلى جانب الشركات البترولية الأجنبية الاحتكارية أو المستقلة[1].

2-2- الأسعار الفعلية: يقصد بها السعر المتحقق لقاء التسهيلات المتنوعة التي يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري، وهو عبارة عن السعر المعلن ناقص التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، وقد ظهرت هذه الأسعار عند دخول الشركات النفطية المستقلة التي منحت بعض الحسومات على الأسعار المعلنة تراوحت بين 10و 35 سنتا للبرميل الخام بهدف منافسة شركات النفط الكبرى[2].

2-3- سعر الإشارة: هو عبارة عن سعر البترول الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي هو سعر متوسط، وتم اعتماده لأول مرة في القطر الجزائري بعد الاتفاق الذي عقد مع فرنسا في 28 يوليو 1965 حيث تم من خلاله احتساب قيمة البترول بين فرنسا والجزائر (العوائد المالية البترولية).

2-4- سعر الكلفة الضريبية: تمثل هذه الأسعار الكلفة الحقيقة التي تدفعها الشركات النفطية من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات التي تم عقدها مع حكومات الأقطار المنتجة فسعر الكلفة الضريبية يعادل كلفة الإنتاج مضاف لها عائد الحكومة بحيث هذا الأخير يتمثل في الريع والضريبة، وهذه الأسعار تمثل القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني الخسارة بطبيعة الحال.

2-5- السعر الآني: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر معبر لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف

[1] نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ليبيا، 2000، ص:18.
[2] نواف الرومي، **المرجع نفسه**، ص:19.

العارضة والمشترية بصورة فورية، وهذا السعر يرتبط باختلاف وعدم التوازن بين كميات العرض والطلب من السلعة البترولية.

ثانيا: طرق تسعير البترول

تعددت طرق وأساليب تسعير السلعة البترولية مع التطور التاريخي وتماشيا مع الأحداث التي سادت، ومن بين طرق التسعير نذكر ما يلي[1]:

1- طريقة نقطه أساس وحيدة: هي الطريقة التي فيها يتحدد سعر البترول عند ميناء تصدير افتراضي (وهمي) وبصرف النظر عن الميناء الحقيقي للإنتاج، وسعر نقطة الأساس الوحيدة يعادل السعر العالمي لوحدة البترول المنتجة والمصدرة (من ميناء رأس تنورة بالسعودية إلى ميناء الإسكندرية بصفته مركز الاستيراد الأخير) مضاف لها تكلفة نقل هذه الوحدة من البترول من ميناء المكسيك (باعتبار ميناء تصدير وهمي) إلى ميناء الإسكندرية.

2- طريقة نقطة أساس مزدوجة: وفق هذا الأسلوب تكون الأسعار بالقيمة فوب حيث تكون متساوية عند كل من نقطتي الإنتاج والتصدير العالميتين (خليج المكسيك والخليج العربي) مضافا لها أجور الشحن (تكاليف النقل من إحداهما إلى دولة مستوردة).

3- طريقة نقطة الأسعار المعلنة: هي الأسعار التي تحددها الشركات البترولية الاحتكارية الكبرى وفقا لسياسة فرض الأمر الواقع، تتصف بالثبات والاستقرار النسبيين لأن أمر تغيرها بيد الشركات الاحتكارية.

4- طريقة الأسعار الفعلية (سعر التحويل): يعرف السعر المحسوب وفق هذه الطريقة بأنه السعر الذي كان سيباع به البترول الخام لو كان السوق سوق منافسة كاملة، ويتوقف مستوى هذا السعر على مدى قوة كل طرف من أطراف التفاوض على عمليات البيع.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص ص: 144-148.

5- طريقة السعر المرجعي: يمثل السعر المرجعي الوسط الحسابي لكل من السعر المعلن والسعر الفعلي، وقد حققت نوعا من التوازن السياسي في المقام الأول ثم الاقتصادي في المقام الأخير بين كل من مصالح الشركات البترولية ومصالح الدول صاحبة الثروة.

المبحث الثاني: تطورات أسعار النفط في الأسواق النفطية وآثارها على الاقتصاد العالمي.

يعتبر السوق النفطي أحد أهم الأسواق العالمية في التجارة الدولية وأكثرها تغيرا وتقلبا، تتعرض فيه أسعار البترول لمجموعة من التقلبات تحددها عوامل العرض والطلب، ولذلك سنتطرق من خلال هذا المبحث للسوق النفطية ومختلف المراحل التي مرت بها أسعار البترول، إضافة إلى التطرق لمحددات السوق البترولي.

المطلب الأول: السوق النفطية

من المعروف أن للأسواق ثلاث عناصر أساسية هي البائعون والمشترون والسلعة محل التداول، والاختلاف في واحد أو أكثر من هذه العناصر يترتب عليه اختلاف في طبيعة السوق، والسوق النفطية لا تخرج عن هذا النطاق.

أولا: تعريف السوق النفطية

السوق النفطية هي المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة البترولية بين الأطراف المتبادلة بسعر معين وزمن معلوم، أو هي مكان تلاقي قوى العرض والطلب للسلعة البترولية في زمن وبسعر معلومين، وتنقسم السوق النفطية إلى سوق فورية (سوق الخليج العربي وخليج المكسيك، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، سوق روتردام في أوربا) وسوق آجلة[1].

ثانيا: عناصر ومميزات السوق النفطية

1- عناصر السوق النفطية: تتكون السوق النفطية من العناصر التالية[2]:

- المكان المعلوم أو الوهمي؛
- الأطراف المتبادلة وهم البائعون والمشترون بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛
- الوسائل والأدوات المسهلة والمكملة لعملية التبادل؛
- السعر والزمن المحددين للقيام بعملية التبادل.

2- مميزات السوق النفطية: تتسم السوق النفطية بعدة مميزات يمكن إيضاحها كالتالي[1]:

[1] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 143.

[2] محمد أحمد الدوري، **مرجع نفسه**، ص ص: 144-145.

2-1- أنها سوق دولية أو عالمية إذ أن جميع دول العالم تتبادل السلع النفطية سواء طالبة أو عارضة لها في شكلها الخام أو في شكل منتجات نفطية بصورة عامة.

2-2- أنها سوق غير موحدة فهي مجموعة أسواق متباينة ومختلفة في مستوى تطورها وتركيبها الاقتصادي والقوى الفاعلة في السوق.

إضافة إلى[2]:

2-3- أنها سوق أكثر تنافسية حيث تتميز بحرية بيع وشراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما انه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة.

2-4- أصبحت السوق البترولية أكثر شفافية بسبب ظهوره وتطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجم عن تقلب الأسعار.

2-5- أنها سوق غير مستقرة حيث يرجع عدم استقرارها إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي من جهة ومن جهة أخرى لعدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب.

ثالثا: محددات السوق النفطية

1- العرض البترولي:

[1] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 145.

[2] داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر**، شهادة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص: 58.

1-1- تعريف العرض البترولي: العرض البترولي للسلعة الخام هو عبارة عن تلك الكميات الممكن عرضها في السوق النفطية من أجل تبادلها وعلى ضوء الحاجة الإنسانية بسعر وفي وقت محدد[1].

1-2- محددات العرض البترولي: يخضع العرض البترولي لعدد من المحددات، نذكر منها مايلي:

1-2-1- الاحتياطي البترولي: هو كمية وحجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المتاحة، وله عدة أصناف منها الاحتياطي المثبت (هو يعبر عن كميات النفط التي تشير المعلومات الجيولوجية إلى إمكانية استخراجها بصورة تقريبية من المكامن النفطية) والاحتياطي المرجح (وهو يتمثل في كميات النفط الممكن الحصول عليها من المكامن النفطية المجاورة للمكامن التي تم التأكد من احتياطها الثابت) إضافة إلى الاحتياطي المحتمل والممكن، حيث كلما زاد الاحتياطي النفطي تزايدت الكميات المعروضة من السلعة البترولية والعكس، والجدير بالذكر أن الاحتياطي النفطي العالمي قد شهد تزايد وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة، ويمكن عرض الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام لبعض الدول خلال الفترة (2009-2013) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (II-03): الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام لبعض الدول

الوحدة: مليار برميل

	2009	2010	2011	2012	2013
الإمارات	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8
البحرين	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
تونس	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4

[1] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 115.

الجزائر	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
السعودية	264.6	264.6	264.6	264.6	264.6
سوريا	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5
العراق	143.1	142.3	141.4	145.3	145.3
قطر	26.7	25.5	25.3	25.2	25.1
الكويت	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5
ليبيا	46.42	47.1	48	48.5	48.4
مصر	4.5	4.3	4.3	4.2	4.2
الأردن	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001
السودان	5	5	5	1.5	1.5
عمان	4.8	5	5	5	5.2
المغرب	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001
موريتانيا	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
اليمن	2.670	2.670	2.670	2.670	2.670
أوابك	699.9	698.2	698.9	703.6	703.2
الدول العربية الأخرى	12.6	12.7	12.7	9.2	9.3
إجمالي الدول العربية	712.5	711	711.6	712.8	712.6
دول أوبك العربية	692.3	690.9	691.5	696.4	696
أوبك	982.5	995	1000,1	1007.2	1007.2
إجمالي العالم	1214.5	1231	1241.6	1266.5	1277.7

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، 2014، ص:08.

نلاحظ من خلال الجدول أن الاحتياطات المؤكدة لدول الأوابك العربية ودول الأوبك عرفت تزايد خلال هذه الفترة، وإجمالي احتياطي العالم عرف كذلك نمو وارتفاع حيث قدر ب1214.5 مليار برميل سنة 2009 ليصل إلى 1277.7 مليار برميل كأعلى كمية من الاحتياطي سنة 2013.

1-2-2- الإمكانيات الإنتاجية المتاحة: إن توفر احتياطات نفطية كبيرة لا يعني سهولة زيادة الإنتاج فور ارتفاع الطلب حيث يستلزم ذلك تنمية الحقول المستكشفة وتزويدها بالتقنيات والوسائل القادرة على استخراج النفط ومعالجته وضخه وهذا يعتمد على حجم الاستثمارات الموجهة لعمليات التنقيب وعلى مدى تقدم التقنيات المستخدمة.

1-2-3- سياسة الدول المنتجة للنفط: حيث يتأثر العرض بسياسة الدول المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره تحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها الحالية أو المستقبلية، ومن بين هذه السياسات سياسة تغليب المتطلبات المالية (1973-1985) وسياسة تغليب السوق (1986-1999) وسياسة تثبيت الأسعار (ابتداء من 2000).

1-2-4- التنافس البترولي: يعطي بعض الاقتصاديون أهمية كبرى لدرجة التنافس في السوق العالمية للنفط، حيث يرى هؤلاء أن قوى المنافسة تسيطر على كل من الشركات والدول المنتجة، ويعتقدون بقوة الاتجاه الانكماشي في السوق النفطية العالمية إلى درجة قد تحول دون أي محاولة للحد من المنافسة، وهكذا فان درجة التنافس في السوق تؤثر بشكل واضح على العرض البترولي ومنه على الأسعار في السوق البترولية.

2- الطلب البترولي:

2-1- تعريف الطلب البترولي: يقصد بالطلب البترولي مقدار الحاجة الإنسانية المتطورة والمتزايدة المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية بهدف إشباع هذه

الحاجيات، ويعتبر الطلب على النفط طلب مشتق من الطلب على المنتجات النفطية المكررة[1].

2-2- محددات الطلب البترولي: يتحدد ويتأثر الطلب البترولي سواء كان التأثر ايجابيا أو سلبيا بالعديد من العوامل المختلفة بعض منها يعتبر أساسا والبعض الآخر يعتبر ثانويا، وهذه العوامل هي كالتالي:

2-2-1- النمو الاقتصادي العالمي: بدأ متوسط سعر سلة أوبك في الارتفاع اعتبارا من الربع الثالث من عام 2009 حيث بلغ 61 دولار واستمر ليصل 107.5 دولار للبرميل و 109.5 دولار للبرميل لسنتي 2011 و2012 على التوالي مقارنة مع عام 2010 حيث بلغ 77.4 دولار للبرميل وهذا راجع لارتفاع الطلب العالمي في ظل استعادة الاقتصاد العالمي لعافيته بعد الانكماش الذي سجله النمو العالمي، ورغم تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي عام 2013 إلا أن الطلب على النفط سجل ارتفاعا ليصل إلى 89.9 مليون برميل حيث انعكست هذه الزيادة في انخفاض أسعار النفط إلى 105.9 دولار للبرميل[2]، ونستعرض الجدول التالي لنبين تطور معدل النمو الاقتصادي و النمو في الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية كالتالي:

جدول رقم (II-04): النمو الاقتصادي والنمو في الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية خلال الفترة (2010-2014) الوحدة: نسبة مئوية (%)

	2010	2011	2012	2013	2014
الدول الصناعية					

[1] بوبكر رويقات، فاتح غلاب، **اقتصاديات النفط بين الطلب الاستهلاكي المتزايد ومحددات العرض**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، 28-29 أكتوبر 2014، ص:05.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2011، 2012، 2014.

الناتج المحلي الإجمالي	3.1	1.7	1.2	1.4	1.8
الطلب على النفط	1.3	(1.1)	(1.1)	(0.2)	(0.4)
دول العالم الأخرى					
الناتج المحلي الإجمالي	7.2	6.2	5.1	4.7	4.4
الطلب على النفط	4.9	3.2	3.1	3.3	2.7
إجمالي العالم					
الناتج المحلي الإجمالي	5.4	4.1	3.4	3.3	3.3
الطلب على النفط	2.9	0.9	0.9	1.5	1.5

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 41، الكويت 2014، ص:79.

2-2-2- العوامل السياسية: يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص الإمدادات النفطية، فالتطورات السياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة العربية كان لها أثار متفاوتة على إنتاج الدول العربية المختلفة، فقد تأثر الإنتاج وانخفض في عام 2013 بنسبة 81.1%، 54.5%، 11.8% و 6.1% على التوالي في كل من سوريا وليبيا واليمن وتونس، وهذا ما دفع إلى نمو الطلب العالمي على النفط[1].

2-2-3- انخفاض سعر صرف الدولار: لقد أثبتت الدراسات أن التغير في سعر صرف الدولار خلف أثرا كبيرا على صناعة النفط العالمية، إذ أن انخفاضه يزيد الطلب على النفط ويخفض من إنتاجيته الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار النفطية، حيث اعتبر الضعف النسبي لسعر صرف الدولار مقابل الاورو احد العوامل التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط [2].

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2013.

[2] ابراهيم بلقلة، **تطورات أسعار النفط وانعكاسها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009**، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ص:11.

2-2-4- العوامل المناخية: تلعب العوامل المناخية دورا هاما في تحديد أسعار النفط حيث أنه كلما كان فصل الشتاء قارصا ولا سيما في القطب الشمالي من الكرة الأرضية كلما زاد الطلب على منتجات النفط حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار والعكس صحيح[1].

المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط

يمكن تقسيم مراحل تطور أسعار النفط إلى:

أولا: منذ اكتشاف النفط حتى 1960

كان أول اكتشاف للنفط الخام في نصف الكرة الأرضية الغربي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 1859 بولاية بنسلفانيا، وأول سعر للنفط الخام على نطاق تجاري لم يظهر إلا في عام 1860، حيث كان سعر البرميل من النفط الخام يقدر ب 9.59 دولار لينخفض إلى 0.49 دولار في العام التالي وهذا بسبب دخول عدد كبير من المنتجين في هذه الصناعة بالإضافة إلى الاستعمالات المحدودة للنفط الخام، واستمرت الأسعار بالتذبذب بين 0.95 دولار للبرميل الواحد و 1.29دولار للبرميل عام 1880 وهو العام الذي شهد بداية نظام الأسعار المعلنة للنفط الخام إلى عام 1899م، ولم يقتصر إنتاج النفط الخام على الولايات المتحدة الأمريكية إذ أنتجت النفط كلا من رومانيا وروسيا القيصرية وكندا وبلدان أخرى حتى عام 1900 م حيث كان سعر النفط الخام حوالي 1.19 دولار إلا أنه انخفض في الأعوام الأخرى حتى وصل إلى حوالي 0.61 دولارا للبرميل الواحد بداية عام 1911 وهذا بسبب التدخل الحكومي لحل الاحتكار النفطي الهادف إلى تشجيع المنتجين الجدد[2].

[1] حسان خضر، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية، العدد57، الكويت، 2005، ص:05.

[2] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:202-204.

ونتيجة لنشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914م ارتفعت أسعار النفط الخام بنسبة 24% لتزايد الطلب العالمي عليه، حيث أصبح النفط سلعة إستراتيجية حلت محل الفحم كمصدر جديد للطاقة، وبعد معاهدة سايكس بيكو اتفقت شركات النفط الكبرى في الوقت نفسه على اقتسام الشرق الأوسط وخاصة النفط العربي والسيطرة على الصناعة النفطية الدولية، حيث كانت تشير الدراسات الدولية التي قامت بها الشركات النفطية الكبرى إلى وجود النفط الخام بكميات كبيرة وبخاصة في العراق ومنطقة الخليج العربي، وكانت من نتائج الحرب العالمية الأولى أن حصلت بعض الشركات على امتيازات نفطية في منطقة الشرق الأوسط ومن تلك الامتيازات النفطية تلك التي عقدت بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية.*

وقد أعقب هذا الامتياز عقد اتفاقية الخط الحمر واتفاقية الاكناكاري حيث توالت الامتيازات لاستخراج النفط الخام من أراضي بعض أقطار الخليج العربي، كالبحرين عام 1930، والسعودية عام 1933 والكويت وقطر عام 1934و 1935 على التوالي.

ثانيا: منذ إنشاء منظمة أوبك حتى نهاية السبعينات

على اثر التخفيضات التي أجرتها شركات النفط الكبرى على أسعار النفط من جانب واحد وبدون استشارة الحكومات المنتجة، أي تلك التخفيضات التي قامت بها الشركات الكبرى للأسعار المعلنة عام 1959م وعام 1960م والتي ألحقت خسارة بحوالي 15% في إيرادات حكومات الدول المنتجة للنفط، فقد كانت هذه الخطوة التي اتبعتها الشركات النفطية الكبرى، بمثابة خطأ مكلف على المدى البعيد من جانب الشركات، لأنها أسهمت في إيقاظ المالكين الحقيقيين للموارد النفطية من سباتهم، وبصورة خاصة التخفيض للأسعار الذي حدث في سنة 1960م والذي أصبح الشرارة الأولى لظهور القوة المضادة المتمثلة في قيام

* تكونت هذه الشركة من مجموعة شركات نفطية بنسبة 23.75% لكل شركة من الشركات التالية (شركة برتش بترو ليوم والشركة الفرنسية للبترول ومجموعة شل ومؤسسة التنمية للشرق الأوسط وهي مشتركة بين شركة ستندر أويل نيوجرسي وشركة سكوني موبيل)، أما 5% فهي لمؤسسة ولبنكيان

منظمة أوبك، فقد تم اتخاذ التدابير اللازمة لوقف تقلبات الأسعار المعلنة لنفطهم الخام في السوق الدولية حيث جرت مشاورات بين الحكومات النفطية في الشرق الوسط ممثلة في الأقطار العربية وإيران وفنزويلا هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى بدأت حكومات الأقطار المنتجة للنفط تدرك قوة التجمع النفطي لكارتل الشركات النفطية الكبرى وضرورة إيجاد تجمع مماثل لمواجهة تلك الشركات وإطعام حكومات الأم.

وكانت فنزويلا أول من نادت بضرورة تأسيس تجمع للأقطار المنتجة للنفط لمواجهة الشركات النفطية، خاصة بعد قيام الكارتل بعزل النفط الفنزويلي ذي التكلفة العالية والإنتاج عن غيره من النفط العربي، وكانت المبادرة من الحكومة العراقية بدعوة الأقطار المنتجة للنفط الخام بضرورة إيجاد تجمع نفطي لمجابهة استغلال الكارتل النفطي، وكانت جميع الدول المنتجة وصلت الى قناعة تامة بحتمية إنشاء تجمع نفطي يعمل على حماية مصالحها، وقد شهدت بغداد في يوم 14 سبتمبر عام 1960 عقد اجتماع نتج عنه تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط [1] OPEC(ORGANIZATION OF PETROLEUM EXPROTING CONTRIES)

وتجدر الإشارة أن هذه الفترة الزمنية شهدت عدة أزمات نفطية يمكن إبرازها فيما يلي:

1- **الأزمة النفطية الأولى (1973-1974):** في أكتوبر شهد العالم أزمة طاقية نتيجة انخفاض المعروض النفطي التي تزامنت مع الحرب العربية – الإسرائيلية من أجل الضغط على الدول الكبرى الحليفة لإسرائيل وهذا ما عرف بالحظر العربي على النفط، حيث قام دول الأوبك برفع أسعار النفط العالمية بمقدار أربع مرات إلى أن بلغ السعر المعلن للبرميل الواحد من النفط العربي الخفيف إلى حدود 11.60 دولار وبهذا كان نهاية عصر النفط الرخيص، وتجدر الإشارة إلى أن الحظر العربي على النفط لم يكن السبب الوحيد الذي أدى إلى تعميق الأزمة النفطية فانخفاض قيمة الدولار الأمريكي كان لها تأثير قوي على المنتجات البترولية

[1] ماجد بن عبد الله، **منظمة دول مصدرة للبترول**، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 41، 2008، ص:71.

بصفة عامة وعلى النفط بصفة خاصة وباعتبار أن للنفط قيمة حقيقية واسمية يمكن على أساسها معرفة التغيرات الحقيقية، فإذا حدث انخفاض في قيمة الدولار فمن الضروري أن يصاحبه ارتفاع في أسعار النفط الاسمية والعكس صحيح، وبهذا فان سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتمدتها في 1971 كانت مؤثرة على أسعار النفط، بالإضافة إلى المنافسة العالمية على الطاقة وتضاعف قوة الأوبك التي تعززت بأعضاء جديدة حيث أصبح يمثلها 13 دولة منهم 07 دول عربية ذات طاقة إنتاجية كبيرة (المملكة العربية السعودية التي تصل طاقتها الإنتاجية إلى أكثر من 10 مليون برميل يوميا) مكنتها من التأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي [1].

2- الأزمة النفطية الثانية (1979-1980): تعتبر سنة 1979 نقطة تحول كبرى في تاريخ تطور أسعار النفط التي سجلت ارتفاعا تضاعف من 12.9 دولار للبرميل سنة 1978 إلى 19 دولار للبرميل عام 1979 فلم يكن متوقع هذا الارتفاع رغم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة للحد من ارتفاع الأسعار، وهذا يبين حدة الأزمة الطاقية التي حدثت بسبب اختلال توازن الكميات المطلوبة والمعروضة الراجع إلى تأثره بانخفاض الإنتاج الإيراني (التقلبات السياسية في إيران أدت إلى سقوط نظام الشاه الإيراني الذي كان له آثار كبيرة في تقلص الكمية المعروضة) وتواصل انخفاض الدولار الأمريكي (في 15 جانفي 1975 تم إلغاء اتفاقية بريتن وودز من طرف وزراء المالية لدول أعضاء صندوق النقد الدولي الأمر الذي ساهم في ظهور عملات رئيسية منافسة للدولار الأمريكي) [2].

ويمكن إظهار تأثر أسعار البترول خلال هذه الفترة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (II-05): تطور الأسعار الاسمية والحقيقية للنفط خلال الفترة (1970-1978) الوحدة: دولار أمريكي للبرميل

[1] نواف الرومي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 89-91.
[2] نواف الرومي، **مرجع نفسه**، ص ص:96-98.

السنوات	1970	1970	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
السعر الاسمي	1.67	2.03	2.29	3.05	10.73	10.73	11.51	12.39	12.70
السعر الحقيقي	2.41	2.71	2.70	3.05	9.67	8.42	8.92	8.66	7.56

Source: organization of opec. annual statistical bulletin 2007;p17

نلاحظ من خلال الجدول أن كل من السعر الاسمي والحقيقي عرف تزايد خلال هذه الفترة، حيث نلاحظ تطور سعر الاسمي من 1.67دولار للبرميل سنة 1970 ثم إلى 10.73 دولار للبرميل سنة 1974 ليصل إلى أعلى قيمة خلال الفترة وهي 12.70 دولار للبرميل سنة 1978.

ثالثا : من بداية الثمانينيات الى الألفيات

1- الأزمة النفطية العكسية 1986: مع مطلع عام 1982 لجأت دول الأوبك إلى خفض إنتاجها بغية إبقاء الأسعار عند مستوى عال ، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة و التخفيضات التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل مع عدم التزام بعض دول الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة (حددت الأوبك سقف الإنتاج ب 17 مليون للبرميل يومي) شكل عائقا أمام الأوبك ودفعها إلى خفض سعر النفط ليصل إلى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ليصل الى 27.5 دولار للبرميل عام 1985 ، وبداية 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع فوصل سعر البرميل الواحد إلى سعر 13 دولار وهذا ما أدى إلى أزمة حقيقية لدول الأوبك ، ويعتبر الغش الممارس بين أعضاء الأوبك التي تحترم حصصها الإنتاجية المحددة مثل نيجيريا وليبيا والسعودية والمنافسة التي ظهرت بين دول الأوبك ودول خارج الأوبك إلى انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط بسبب ارتفاع أسعاره في السبعينيات وتعويضه بمواد بديلة من أهم

الأسباب التي أدت لحدوث هذه الأزمة النفطية، والجدول التالي يوضح تطور أسعار النفط كالتالي:

جدول رقم (II-06) : تطور أسعار النفط لدول الأوبك خلال الفترة (1982- 1989)

الوحدة: الدولار/البرميل

السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1988	1989
السعر	31.1	30.1	28.1	27.5	13	14.2	17.3

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 34، الكويت، 2008.

2- الأزمة النفطية 1989: بعد حرب الخليج فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظرا على الصادرات العراقية النفطية وتعويضها بإنتاج كل من إيران والسعودية وهذا ما أدى إلى ظهور أزمة نفطية آسيوية، وتتمثل أبرز الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى حدوث هذه الأزمة هي ضعف الطلب العالمي على النفط وزيادة المخزون النفطي بحوالي 10 مليون برميل بين عامي 1997 و 1998 الذي أثر على العرض النفطي، والجدول التالي يوضح تطور أسعار البترول خلال الفترة(1990-2000)

جدول (II-07): تطور أسعار النفط خلال الفترة (1990 – 2000)

السنوات	1990	1992	1994	1995	1997	1998	1999	2000
دولار/برميل	22.3	18.4	15.5	16.9	18.7	12.3	17.5	27.6

المصدر: منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 34، الكويت، سنة 2008.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أسعار النفط شهدت ارتفاع وتحسن ملحوظ بداية 1999 وهذا راجع بسبب خفض إنتاج دول الأوبك وخارج الأوبك ليصل إلى 27.6 دولار للبرميل،

وقد بلغ سعر سلة أوبك 23.1 دولار عام 2001 مقارنة ب 27.6 دولار للبرميل عام 2000 وكان لهذا الانخفاض النسبي في مستويات الأسعار وارتفاع مستوى الإمدادات الذي سبق قرارات تخفيض الإنتاج التي أقرتها الأوبك دورا كبير في تعزيز النمو في المخزونات النفطية التجارية في الدول الصناعية، إذ ارتفعت بمقدار 83 مليون برميل مقارنة بعام 2000 لتصل إلى 2579 مليون برميل في نهاية عام 2001 وهذا نتيجة أحداث 11 سبتمبر من نفس العام، ليصل سعر البرميل الواحد عام 2002 إلى 24.3 دولار، وفي عام 2003 ارتفعت أسعار البترول لتصل إلى 28.2 دولار للبرميل وهذا بسبب التخوف من نقص الإمدادات النفطية واستمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلا بسبب الإضرابات العامة التي شهدتها هذه الأخيرة[1].

وتواصل الارتفاع في أسعار النفط الخام في الأسواق النفطية العالمية لتصل في 08 جويلية 2004 إلى رقم قياسي لم تشهده من قبل بلغ 43 دولار وهو أعلى مستوى يصله منذ 21 عاما وهذا راجع للاضطرابات السياسية في نيجيريا التي أدت إلى خفض الإنتاج بنحو 10% وتزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في كل من أمريكا وأوربا والصين والهند[2].

وبقيت مستويات أسعار النفط في الارتفاع ليبلغ معدل سعر سلة الأوبك 57.9 دولار للبرميل في 2005 لتتخطى عتبة 78 دولار للبرميل في جويلية 2006 ثم تتجاوز 90 دولار للبرميل عام 2007.

3- الأزمة المالية 2008: لوحظت انخفاضات متتالية لأسعار البترول بداية من تفجر الأزمة حيث كانت أسعار البترول قد وصلت إلى 190 دولار للبرميل لتنخفض إلى 147 دولار للبرميل وفي 12 سبتمبر 2008 انخفضت إلى أقل من 100 دولار للبرميل ومع تفجر الأزمة في 16 سبتمبر 2008 وصل سعر البرميل في المتوسط حوالي 93 دولار للبرميل

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس، أبو ظبي، 2003، ص ص: 82-83.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **ثروة أسعار النفط 2004**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص: 17-20.

وفي نوفمبر 2008 وصل إلى أقل من 55 دولار للبرميل وفي نهاية العام تهاوى سعر البرميل ليصل إلى 33 دولار للبرميل وهذا كله راجع لتباطؤ الاقتصاد الأمريكي ودخوله مرحلة ركود[1] الأمر الذي أدى إلى انخفاض في الطلب العالمي على الطاقة.

وبعد تخطي هذه الأزمة المالية بلغ سعر خامات سلة الأوبك 77.4 دولار للبرميل عام 2010 مقارنة مع 61 دولار للبرميل عام 2009 أي بارتفاع قدره 16.4 دولار للبرميل، ويرجع هذا إلى حالة انتعاش الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية بسبب استمرار منظمة الأوبك بالمحافظة على سياساتها الإنتاجية من دون تغيير واستمرارية تخفيض إنتاجها الذي سرى منذ عام 2009 واستمر إلى 2010، وهذا ما ساعد على تقليص حجم الفائض من المعروض النفطي في السوق، بالإضافة إلى الإجماع الذي تولد لدى معظم الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء على ضرورة أن تكون الأسعار مناسبة بشكل يضمن جذب استثمارات ضرورية لصناعة النفط من جهة وعدم تأثيرها سلبا على النمو الاقتصادي العالمي من جهة أخرى[2]، لتعود الأسعار مرة أخرى في الانخفاض حيث انخفضت من 75 دولار للبرميل عام 2011 إلى 70 دولار للبرميل عام 2012، ثم مابين 65 و62 دولار للبرميل عام 2013 ثم مابين 62 و58 دولار للبرميل عام 2014، ويمكن تفسير سبب هذا الانخفاض بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي في كثير من دول العالم وخاصة المستهلكين الكبار للنفط وانخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي من 3.1% إلى 2.9% لسنة 2012 و 2013 على التوالي، وكذلك يرجع هذا الانخفاض في الأسعار إلى السلع البديلة مثل الطاقة الشمسية التي بدأت تحل محل البترول في إنتاج الكهرباء والاتجاه لاستخدام الوقود الحيوي بدلا من النفط الخام في عمليات التشغيل الاقتصادي للمشروعات وخطط التنمية في الدول المستهلكة، إضافة إلى طرح كميات من النفط الخام في الأسواق غير الرسمية بأسعار

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص ص: 324-325.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس، أبو ظبي، 2011، ص ص: 93-94.

أقل من أسعار السوق نتيجة استيلاء المتمردين والإرهابيين على حقوق ومحطات التكرير في عدد من الدول المنتجة مثل نيجيريا وليبيا والعراق [1].

المطلب الثالث: آثار تقلبات أسعار النفط

معظم الآثار التي تقع على الاقتصاد العالمي ككل هي نفسها تتكرر في كل مرة يرتفع أو ينخفض فيها سعر النفط في السوق، ولذلك للكشف عن هذه الآثار يكفي تحليل موجز لأهم الآثار التي عقبت أزمة الطاقة الأولى.

أولا: آثار وارتفاع أسعار النفط

يمكن حصر انعكاسات ارتفاع أسعار النفط في ما يلي[2]:

1- الفوائض المالية: بظهور الفوائض المالية للدول المصدرة للنفط شهد العالم تحولا جذريا في نمط المدفوعات الدولية جعل من الدول الصناعية مركزا أساسيا للعجز المقابل لهذه الفوائض، وقد ارتفعت هذه الفوائض بسرعة حتى بلغت حوالي 65 مليار دولار عام 1974 وكان الأثر المباشر لظاهرة الفوائض هو تغير جذري في هيكل المدفوعات الدولية إذ انتقل العجز إلى موازين المدفوعات الأوروبية وأصبحت الدول الصناعية تعاني من آثار العجز جراء زيادة قيمة وارداتها من البترول الخام، فقبل بروز المشكلة كان هناك عجز في الولايات المتحدة وفائض في اليابان وأوروبا الغربية، كما كانت البلدان المتقدمة تحقق فوائض مقابل

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 311-313.

[2] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 35-36.

عجز لدى الدول النامية غير المصدرة للبترول الذي قدر بحوالي 20 مليار دولار في نفس الفترة.

2- العوائد النفطية: زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد، فقد بلغت عوائد الدول المنتجة للبترول 90 مليار دولار عام 1974 لتصل إلى 278 مليار دولار عام 1980 ثم إلى 167 مليار دولار عام 2001.

3- مشكلة المديونية: لجأت الدول النامية غير المنتجة للبترول إلى الاقتراض الخارجي بشكل متزايد لتغطية العجز في موازين مدفوعاتها.

ثانيا: آثار انخفاض أسعار النفط

1- انخفاض حجم الفوائض المالية: أدى انخفاض أسعار النفط إلى توقيف الاقتراض التطوعي* من دول الأوبك المقدم إلى الدول النامية غير المصدرة للبترول وفي نفس الوقت ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية مما أدى إلى الحد من قدرة الاقتصاديات النامية على الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل التنمية، وهذا ما أدى إلى تفاقم المديونية الخارجية.

2- العوائد النفطية: حيث نلاحظ بصورة واضحة انخفاض العوائد النفطية سنة 1982 لتبلغ 202 مليار دولار بعد أن تجاوزت 279 مليار دولار سنة 1980، وتقلص الإنفاق العام** وانخفاض معدل الناتج الإجمالي في الدول المصدرة.

* هي قروض كانت تقدمها الدول الأعضاء في منظمة الأوبك إلى الدول النامية غير المصدرة بمعدلات فائدة منخفضة وفي بعض الأحيان الإعفاء التام من دفع الفوائد على القروض

** الإنفاق العام هو الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، وبسبب تراجع العائدات النفطية قامت دول الأوبك بتقليص الإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الاستهلاكي.

المبحث الثالث: المكانة الدولية للدولار في الاقتصاد العالمي

يعتبر الدولار الأمريكي العملة الارتكازية * الأولى في العالم ويعزى ذلك إلى أنه أكثر العملات استعمالا في تمويل التجارة والمدفوعات الخارجية، كما أنه عملة الدفع في تجارة النفط الدولية إضافة إلى أنه عملة التدخل للمحافظة على أسعار العملات الأخرى، ومع ظهور عملة الأورو الأوروبي باعتباره ثاني أهم عملة دوليا في العالم بعد الدولار الأمريكي.

المطلب الأول: موقع الدولار الأمريكي ضمن الأنظمة النقدية الدولية

من المفيد إعطاء خلفية تاريخية للدولار الأمريكي في ظل التطورات التي شهدتها النظم النقدية الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وصولا إلى أسعار النظام النقدي

* العملات الارتكازية هي العملات الوطنية القوية القابلة للتحويل وشائعة الاستعمال في تسوية المدفوعات الدولية.

الدولي الراهن، والذي يشهد حالة لا استقرار في أسعار صرف العملات الارتكازية، وهذا ما يساعد على فهم المكانة التي وصل إليها الدولار الأمريكي.

أولا: وضع الدولار الأمريكي ضمن النظام النقدي بريتن وودز.

سجلت موازين المدفوعات الأمريكية خلال الفترة (1946–1949) فائضا منتظما، ويعود ذلك إلى الطلب الأوروبي المتزايد على سلعها في إطار مشروع مارشال، وفي نهاية الأربعينيات بدأت هذه الفوائض في التناقص تدريجيا وتحول ميزان مدفوعاتها الإجمالي إلى عجز خاصة عام 1951 وهذا بسبب الدول الأوربية التي كانت في طريقها إلى الانتعاش الاقتصادي، أما الدول الأخرى التي تزيد احتياطاتها من الدولار فيزيد النقد المتداول فيها، ومن هنا أصبح الاقتصاد الأمريكي كله سوقا للدولار الأمريكي ، وقد استمر العجز في ميزان المدفوعات ليصل عام 1958 متوسط 3 مليارات دولار بسبب الخروج الكثيف لرؤوس الأموال الخاصة إلى أوروبا للبحث عن معدلات مردودية مرتفعة ، وهنا لاحظت البنوك المركزية أن نسبة الدولار في احتياطياتها أصبحت ترتفع أكثر مقابل تقلص نسبي للذهب النقدي في تكوين الاحتياطات، ما دفع بالبنوك المركزية إلى تحويل جزء من احتياطياتها إلى ذهب ما أدى إلى انخفاض المخزون الذهبي للولايات المتحدة الأمريكية من 70% عام 1984 إلى 28% عام 1971، وهذا ما تسبب في ضعف الثقة بالدولار وإعلان الرئيس الأمريكي نيكسون عن تعليق قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وتخفيض قيمته بنسبة 8%[1].

ثانيا: وضع الدولار الأمريكي خلال الفترة (1973 – 2014)

منذ عام 1973 ولغاية 1979 خسر الدولار من قيمته أمام العملات الأوروبية والين الياباني، وهذا الواقع دفع بالحكومة الأمريكية لاتخاذ مجموعة من الإجراءات تضمنت على

[1] معزوز لقمان، بريش عبد القادر ، **التحديات الإستراتيجية التي تواجه الدولار الأمريكي: قراءة تحليلية في حاضر ومستقبل الدولار**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 09، 2014، ص ص: 75–76.

وجه الخصوص انتهاج سياسة نقدية جديدة مرتكزة على ضبط المجمعات النقدية وهذه الإجراءات أدت إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية[1] .

وخلال النصف الأول من حقبة الثمانينات ارتفع الدولار الأمريكي بشكل غير عادي فوصل سعر صرفه في فيفري 1985 ما يقارب 3,47 دوتش مارك و10,61 فرنك فرنسي بعد أن كان يعادل 1.7دوتش مارك سنة 1979 و 4 فرنكات فرنسية، وفي الفترة (1980 –1985) ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية بنسبة 50% بالقيمة الاسمية بسبب ارتفاع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغت سنة1981ما يقارب 15.9% و 10,4% سنة 1984 و 8% سنة 1985 مما أدى إلى جلب الاستثمارات في الأدوات المالية الأمريكية فارتفع الطلب على الدولار فارتفعت قيمته، ومنذ مارس 1985 بدأ الدولار بالانخفاض وهذا راجع لتوقيع اتفاقية بلازا* في 22 سبتمبر 1985 وكنتيجة لانخفاض أسعار الفائدة في أمريكا وبلوغ المعروض النقدي مستويات عليا خاصة سنة 1985 و 1986 أدى ذلك إلى حدوث انخفاض قيمة الدولار استمرت إلى غاية 1988 حين أقدمت الولايات المتحدة على رفع معدلات الفائدة مما أتاح تصحيحا محدودا للدولار استمر إلى غاية منتصف 1989، ومنذ عام 1991 حتى 1994 تراجع الدولار الأمريكي مقابل المارك الألماني والين الياباني وبلغ هذا التراجع أقصاه عام 1995 حيث وصل الدولار إلى 80,15 ين ياباني[2] .

ومع مطلع الألفية عرف الدولار مستويات منخفضة أمام العملات الأخرى خاصة أمام الاورو، وبدا ذلك واضح منذ 2002 أين انخفض الدولار بنسبة 5,3 بالمائة مقابل الأورو و 4% أمام الجنيه الإسترليني وفي 2004واصل في الانخفاض حتى بلغت قيمته

[1] معزوز لقمان، بريش عبد القادر، **مرجع نفسه**، ص 117.

* اتفاقية تمت بفندق بلازا بنيويورك وقع فيها وزراء مالية الدول الصناعية الخمسة الكبرى (أمريكا ، ألمانيا الغربية ، فرنسا ، بريطانيا ، اليابان) إمكانية التدخل في سوق التصرف لتخفيض قيمة الدولار عن طريق رفع قيم العملات الخاصة بالدول الصناعية اتجاه للدولار وإتباع الأساليب الكفيلة بتحقيق هذا الغرض.

[2] www.aljazeera.net/nr/exerces/9e085161-Ec4c-4Edb

0,80 أورو لينخفض إلى 0,79 أورو سنة 2005، وفي 2008 بلغ سعر صرف الأورو 1,47 دولار أمريكي ثم إلى 1,46 دولار أمريكي ديسمبر 2009 .

المطلب الثاني: دلائل استمرارية زيادة الدولار في المعاملات النقدية والمالية الدولية

تستمر دول العالم في الاحتفاظ بالدولار كعملة احتياط على الرغم من المخاطر المتعددة التي تحيط بهذه العملة، والأسباب التي تقف وراء ذلك تكمن في النقاط التالية[1].

أولا: عملة التسعير الدولية

على الرغم من انخفاض نصيب الولايات المتحدة في المعاملات التجارية العالمية غير أن الدولار هو عملة التسعير الأساسية للسلع الإستراتيجية الدولية على غرار النفط والغاز الطبيعي والذهب والحبوب وغيرها، لذلك فان دولرة أسواق السلع الدولية تعد من أهم المحركات الأساسية في الأداء الاقتصادي الأمريكي، إذ أن غالبية الدول المستوردة لهذه السلع تحتاج إلى الدولار لتسديد قيمة مشترياتها، كما أن هناك بعض الدول عملاتها ترتبط بالدولار بشكل رئيسي مثل دول الخليج فعندما تقوم الولايات المتحدة بأي تأثير في قيمة عملتها* فإن ذلك سينعكس على أسعار السلع والخدمات الدولية المسعرة بالدولار، وفي مقدمتها النفط والذهب، وهو ما يفسر طبيعة العلاقة بين التغير في سعر صرف الدولار والتغير في أسعار السلع الإستراتيجية الدولية.

[1] معزوز لقمان، بريش عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 179-181.

* يكون التأثير باعتماد مجموعة من الوسائل من أهما أسعار الفائدة أو من خلال تصريحات مسؤولي السياسة النقدية الأمريكية

ثانيا: عملة الملاذ الآمن زمن الأزمات

يعد الدولار الأمريكي من وجهة نظر المستثمرين الملاذ الآمن رغم أن الولايات المتحدة هي مبعث الأزمات المالية التي مازال الاقتصاد العالمي يعاني من ارتداداتها ومما يدل على ذلك أنه في أوج الركود الاقتصادي بالولايات المتحدة عام 2008 ارتفع الدولار بنسبة 4,3% أمام الاورو.

ثالثا: استثمار في الأصول المالية الدولية

إن الدولار الأمريكي يسانده كعملة احتياط أسواق متسعة وعميقة لأدوات دين واستثمار بالدولار الأمريكي، بصفة خاصة لا يزال يعد الدين الأمريكي أكثر أدوات الدين أهمية في العالم وأكثرها تداولا، ومن أعلاها تصنيفا واعتمادية بين أدوات الدين على مستوى العالم.

رابعا: الثقل السياسي والعسكري الأمريكي

إن التدخل التاريخي المتواصل في قضايا الشعوب وسياساتها والتدخل العسكري خارج حدودها على غرار التدخل في أفغانستان عام 2001، والعراق عام 2003 أعطى الانطباع بأن الدولار لا يزال قوة كبيرة وساهم في نشره بقوة في أنحاء العالم.

خامسا: غياب البدائل الجاهزة لإحلال الدولار الأمريكي

بعد الصدمات الاقتصادية والمالية التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية رغم التدهور الكبير الذي يعاني منه الدولار، إلا أن هناك أسباب عدة تجعل العملة الأمريكية بعيدة عن الخطر ولو مؤقتا كون هذا الأخير يمكن أن يكون أقوى الضعفاء وليس قويا بالضرورة حيث يعاني الأورو من أزمة ديون سيادية مهددة بذلك مستقبل بقائه كعملة موحدة

لمنطقة الاورو لذلك أخذ في التراجع كعملة احتياط دولية بعد أن بلغ الذروة بنسبة 27,7% عام 2009.

الجدول رقم (II-08): نصيب العملات الارتكازية من إجمال الحيازات الرسمية للاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية(2000- 2013) الوحدة: النسبة المئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الدولار الأمريكي	71.1	71.5	67.1	65.9	65.9	66.9	65.5
الاورو الأوربي	18.3	19.2	23.8	25.2	24.8	24.1	25.1
الين الياباني	6.1	5.0	4.4	3.9	3.8	3.6	3.1
جنيه إسترليني	2.8	2.7	2.8	2.8	3.4	3.6	4.4
فرنك سويسري	0.3	0.3	0.4	0.2	0.2	0.1	0.2
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدولار الأمريكي	64.1	64.1	62.0	61.8	62.3	61.9	61.2
الأورو الأوربي	26.3	26.4	27.7	26.0	24.7	23.9	24.4
الين الياباني	2.9	3.1	3.0	3.7	3.6	3.9	3.9
جنيه إسترليني	4.7	4.0	4.3	3.9	3.8	4.0	4.0
فرنك سويسري	0.2	0.1	0.1	0.1	1.0	0.1	0.2

Source: international monetary fund(IFM), international Financial statistics, annual reports,2009,2010,2011,2012,2013,2014

المطلب الثالث: المخاطر التي تهدد مكانة الدولار

من بين المخاطر التي تهدد مكانة الدولار الأمريكي وتقلل من قيمته، نذكر:

أولا: تفاقم عجز الموازنة العامة وحجم الدين العام الأمريكي

أدت الأزمة المالية العالمية التي وقعت في الفترة (2008–2009) والتي لا تزال تبعاتها تتردد في أرجاء الاقتصاد العالمي، إلى تصاعد التكهنات بشأن الزوال القريب إن لم يكن الوشيك للدولار كعملة العالم الأولى، فالولايات المتحدة الأمريكية تواجه مستوى مرتفع ومتصاعد من الدين العام حيث ارتفع الدين العام (الحكومي الفيدرالي) إلى 16.7 تريليون دولار أمريكي أي ما يعادل تقريبا ناتج البلد[1].

جدول رقم (II–09): رصيد الموازن العامة وحجم الدين الأمريكي السنوي (2000–2013)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	رصيد الموازنة	حجم الدين	السنوات	رصيد الموازنة	حجم الدين
2000	236.2	5674	2007	−160.7	9007
2001	128.2	5807	2008	−458.6	10024
2002	−157.8	6228	2009	−1412.7	11909
2003	−377.6	6783	2010	−1294.4	13561
2004	−412.7	7379	2011	−1299.6	14790
2005	−318.3	7932	2012	−1087	16066
2006	−248.2	8506	2013	679.5	17156

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: أسوار براساد، **الدولار يهيمن بالديون**، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2014، ص:35.

[1] أسوار براساد، **الدولار يهيمن بالديون**، مجلة التمويل والتنمية، مارس2014، ص: 35.

ثانيا: تنامي المخاوف من التزام الولايات المتحدة بتعهداتها المالية

أدت المواجهة حول الدين العام في الولايات المتحدة إلى زعزعة الثقة في الدولار كعملة عالمية موثوقة وانتقدت الصين واليابان أكبر مالكي سندات الخزينة الأمريكية وحذرتا من أن التخلف عن السداد الذي تم تجنبه في اللحظة الأخيرة كان سيزعزع الاقتصاد العالمي ويهدد استثماراتها الكبيرة في الدين الأمريكي حيث خسرت الولايات المتحدة الأمريكية 12.5 مليون دولار كل ساعة أي ما يعادل 300 مليون دولار يوميا وذلك منذ الأول من أكتوبر 2013 عندما قامت الحكومة الفيدرالية الأمريكية بغلق بعض المكاتب وإيقاف أنشطتها غير الرسمية وإعادة 800 ألف موظف إلى منازلهم[1].

ثالثا: تراجع نصيب الدولار في الاحتياطات النقدية الدولية

تراجعت نسبة الطلب على الدولار في الاحتياطات الدولية من 71.1% من عام 2000 إلى 61.2% في عام2013 في الوقت الذي تزايد فيه الطلب على الأورو من 18.3% إلى 24.4% على التوالي، مع تعرض الطلب على الأورو لبعض التراجع المحدود ابتداء من عام 2010 حيث بلغت النسبة 26% ثم سجلت تراجعا وصل إلى 24.4 % من عام 2013[2].

رابعا: بطء التعافي في الاقتصاد الأمريكي

يشهد الاقتصاد الأمريكي بطء التعافي بعد أزمة الرهن العقاري عام 2008 والذي كان يعول أن يتصاعد مع بداية 2013 إذ لا يمكن أن تتفاعل الأنشطة الاقتصادية بوجود معدلات بطالة تبلغ 7.4% بعد أن بلغت ذروتها عام 2010 بنسبة 9.6% وذلك يعني

[1] معزوز لقمان، بريش عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 192.

[2] معزوز لقمان، شريف بودري، **منافسة بين الأرور الأوربي في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي**، مجلة الباحث، العدد 09، الشلف، 2011، ص:.82

ركود الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي لن يدعم هذا التحسن البطيء في مستوى البطالة سعر صرف الدولار[1].

المطلب الرابع: ميلاد العملة الأوروبية

تعود فكرة إنشاء وحدة نقدية أوروبية إلى سنوات الخمسينيات من القرن العشرين، ونظرا لوجود نظام بريتن وودز لم تتحمس الدول الأوربية إلى إقامة نظام خاص بها وذلك نظرا لأسبقية الملفات الاقتصادي الخاصة بإقامة سوق موحدة أوروبية على القضايا النقدية، إلا أنه ومع انهيار نظام بريتن وودز واشتداد الاختلافات النقدية الدولية سارعت الدول الأوربية إلى تجسيد مشروع الوحدة بدءا بإقامة نظام نقدي أوروبي إلى إنشاء عملة أوربية موحدة.

أولا: تطور النظام النقدي الأوربي

مع انهيار نظام بريتن وودز زادت معدلات العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وانخفض الدولار بنسبة10% في فيفري1971، ظهرت الحاجة إلى إصدار وحدة نقد أوربية مستقلة يمكن إيجازها في المراحل التالية[2]:

1- نظام الثعبان النقدي: قررت مجموعة من ست دول أوربية العمل على تحقيق وحدة نقدية فيما بينها تجنبا لمخاطر تقلبات أسعار الصرف، وتم الاتفاق عام 1972 على تقليص حدود التقلبات في أسعار صرف عملاتها وتحقيق المزيد من التكامل والتطوير في أنظمتها النقدية واستحدثت مستويات جديدة للتقلبات في أسعار صرف العملات، وأطلق على التقلبات في أسعار صرف عملات الدول الأوربية اتجاه بعضها البعض وتقلباتها اتجاه الدولار اسم الثعبان النقدي الأوربي بمعنى يسمح للسعر مقابل الدولار بأن يتحرك بحرية تامة وفقا

[1] معزوز لقمان، بريش عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 194.

[2] لقمان معزوز، شريف بودري، ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص : 76-78.

لتأثيرات قوى السوق ولكن ضمن حدود التقلبات المسموح بها وهو ما يعرف بالنفق، فالثعبان يتمثل في سعري أقوى وأضعف عملتين من عملات المجموعة اتجاه الدولار.

2- النظام النقدي الأوربي: مع انعقاد اجتماع بروكسل عام 1978 توج بإقامة نظام نقدي أوربي ودخل حيز التنفيذ عام 1979انتمت إليه كافة الدول الأعضاء باستثناء بريطانيا.

3- اتفاقية ماستريخت: كان من الطبيعي أن تهتم الحكومات الأوربية باستكمال عمل الاتحاد النقدي الأوربي لذلك عقدت الدول الأعضاء للاتحاد الأوربي مؤتمر قمة في فيفري1992 في المدينة الهولندية ماستريخت لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما ولتوقيع الاتفاقية الجديدة للوحدة الأوربية تم وضع مجموعة معايير للانضمام إلى منطقة الأورو تمثل مرجعيات ومرشدة للعمل الأوربي، ومن بين هذه المعايير نذكر ما يلي :

3-1- نسبة عجز الموازنة العامة الناتج المحلي الإجمالي: تم اشتراط أن لا يتجاوز نسبة العجز السنوي للموازنة في الدولة حدود 3% من الناتج المحلي الإجمالي.

3-2- نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: يمثل الدين العام أداة لتطوير أداة الدولة لذلك تم تحديد أن لا تتعدى حجم الدين في أي وقت من الأوقات حدود 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

3-3- معدل التضخم: لا يتجاوز معد التضخم حدود1.5%عن المتوسط الحسابي للدول الأعضاء الأقل تضخما.

3-4- سعر الفائدة: بالنظر إلى أهمية سعر الفائدة في توجيه الاستثمارات بين مختلف الدول تم اشتراط أن لا يتجاوز 2%.

ثانيا: تحديات إحلال الأورو مكانة الدولار الأمريكي كعملة دولية رائدة

بالرغم من التخطيط الدقيق لعملية إصدار الأورو، إلا أن هناك نقاط استفهام وتحديات كبيرة تواجه الأورو، وتعكس بعض الغموض على دوره المستقبلي في النظام النقدي الدولي وقدرته على احتلال مكانة الدولار، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي[1]:

1- اختلاف السياسات الاقتصادية السائدة في منطقة الأورو: تكمن العقبة الأكبر أمام الأورو من طبيعة هذه العملة كونها تضم في اسمها ومضمونها دولا ذات اختلاف كبير فيما يتعلق بحكم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة وهذا قد يضعف من قوة الأورو على المستوى العالمي .

2- الأحزاب اليمينية المتطرفة في منطقة الأورو: ظهرت الأحزاب اليمينية المتطرفة وازدياد دورها ونشاطها السياسي في الاتحاد الأوربي، وهي تملك توجها نحو الانفصال عن الاتحاد وإعادة الهوية الوطنية إلى كل دولة منه ويشكل هذا نقطة استفهام أخرى حول مستقبل الاتحاد وعملة الأورو.

3- السياسات الاقتصادية الأمريكية: تمثل تحديات تواجه الأورو أمام الدولار الأمريكي وهي تعرقل استمراره في الانتعاش بالنظر الى السياسات الاقتصادية الأمريكية المتغيرة الخاصة بالضرائب والفائدة، فتخفيض الضرائب الأمريكية سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وتحفيز الاستهلاك والاستثمار وبالتالي زيادة معدل النمو، مما يشكل دعما للدولار أمام الأورو.

4- أزمة الديون السيادية لعام 2010: اندلعت هذه الأزمة باعتبارها من أخطر المشاكل التي تعرضت لها منطقة الأورو في عقدها الأول فصل الربيع من عام 2010 حينما دفعت كل من اليونان وايرلندا لطلب مساعدات من الاتحاد الأوربي وصندوق النقد الدولي وفق برنامج يلزم الدولتين بإجراءات تقشفية حازمة، فقد اهتزت منطقة الأورو قبل أن يتمكن

[1] بودري الشريف، **مستقبل الدولار الأمريكي كعملة دولية في ظل التوجه نحو عملات عالمية أخرى**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 13، 2015، ص ص: 11-13 .

الانتعاش من اكتساب الفعالية اللازمة وانتشرت الأزمة على الصعيد الدولي مهددة النظام المالي والتعافي الإقليمي والعالمي من آثار الأزمة المالية لعام 2008.

ورغم هذه العوائق أمام عملة الأورو إلا أنه يبقى المنافس الأقوى للدولار، فقد أظهرت بيانات صندوق النقد الدولي تراجع حصة الدولار من الاحتياطات العالمية لسنة 2012 إلى 3.72 تريليون دولار أي بلغ نسبة62.2%، بينما ارتفعت حصة الأورو إلى أعلى مستوياتها وبلغت47.1 تريليون دولار مسجلة نسبة 24.9 %.

ثالثا: العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار أمام الأورو

1- أثر سعر صرف الدولار أمام الأورو على أسعار النفط الخام

يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار أمام الأورو إلى رفع أسعار النفط الخام من خلال ما يلي[1]:

1-1- الأثر المباشر: وهو الأثر قصير الأجل لانخفاض سعر صرف الدولار في أسواق النفط في زيادة حدة المضاربات في أسواق النفط الآجلة ويرفع الطلب على النفط شكليا الأمر الذي يسهم في ارتفاع أسعاره، وتعود المضاربات في النفط في هذه الحالة إلى أسباب عديدة أهمها أن انخفاض سعر صرف الدولار أمام الأورو يجعل النفط المقيم بالدولار أرخص مقارنة بالاستثمارات الأخرى المقدرة بالعملات الأجنبية وعلى رأسها الاورو، ومنه فان انخفاض الدولار يوازيه انخفاض في أسعار الفائدة مما يجعل الخيارات الاستثمارية المرتبطة بأسعار الفائدة مثل السندات أقل جاذبية للمستثمرين.

[1] محمد راتول، لقمان معزوز، **انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار والأورو على أسعار النفط العالمية**، دراسة قياسية وتحليلية 1999-2010، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 139،2011، ص: 95.

1-2- الأثر غير المباشر: وهو الأثر طويل الأجل لانخفاض سعر صرف الدولار في أسواق النفط العالمية وهو يتمثل في:

1-2-1- الانتاج: إن انخفاض سعر صرف الدولار يؤدي إلى تخفيض الطاقة الإنتاجية وزيادة الطلب على النفط، وعليه فانخفاض الإنتاج وازدياد الطلب يؤديان إلى ارتفاع أسعار النفط.

1-2-2- الطلب: ينتج عن انخفاض سعر صرف الدولار زيادة الطلب على النفط في الدول التي ترتفع عملاتها مقابل الدولار لأن النفط يصبح أرخص في هذه الحالة، كما يسهم هذا الانخفاض في زيادة الكمية المطلوبة من النفط وبالتالي يفسر عدم تأثر كبير من اقتصاديات الدول الصناعية بارتفاع أسعار النفط.

2- أثر أسعار النفط الخام على سعر صرف الدولار أمام اليورو

إن ارتفاع سعر النفط يؤدي إلى حدوث نوعين من التأثيرات هما:

2-1- التأثير الفوري: ويتمثل في زيادة فاتورة الواردات للدول الصناعية دون أن تقابلها زيادة في صادراتها، وتبعا لذلك فان الحساب الجاري للدولتين يتحدد طبقا لاستثمارات الأوبك لفوائضها النقدية في شراء الأموال الأمريكية والألمانية*.

2-2- التأثير اللاحق: ومقتضاه زيادة إنفاق الأوبك ليقابل زيادة في دخلها الناتج عن ارتفاع سعر النفط في الوقت الذي ينخفض معدل طلبها على الأصول من العملتين المارك والدولار .

وبحسب دراسة أجراها صندوق النقد الدولي عام 1996 أنه كلما ارتفعت أسعار النفط بنسبة 10% يقابل ذلك انخفاض في سعر صرف عملات الدول الأعضاء في منظمة

* حسب دراسة الاقتصادي بول كرغمان الذي افترض ثلاث دول هي ولايات المتحدة وألمانيا ومنظمة أوبك كدولة واحدة، حيث الولايات المتحدة وألمانيا تبيع السلع الصناعية للأوبك في الوقت الذي تصدر فيه الأوبك النفط.

الأوبك بنسبة2%، ذلك يعني أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع واردات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهو بدوره يؤدي إلى ارتفاع عجز ميزان التجارة والحساب الجاري الأمريكي ومن ثمة انخفاض سعر صرف الدولار أمام الأورو[1].

خلاصة الفصل الثاني:

يعرف النفط على أنه سلعة إستراتيجية وهذا لما يتميز به من خصائص لا تتوفر في بدائله، وقد برزت أهميته في المجالات الاجتماعية والسياسية والعسكرية والاقتصادية وأصبح سلاحا قويا تعتمد عليه الدول المالكة له كونه يتمركز في دول دون أخرى.

وقد اتسم تاريخ البترول بفترة طويلة من استغلال الشركات العالمية التي تحكمت في إنتاجه وتسويقه نتيجة السيطرة السياسية للدول الاستعمارية على دول العالم الثالث، وكذلك بسبب سيطرة الشركات البترولية على صناعة النفط، غير أن التطورات الدولية وتجسيدا لمبدأ حق الشعوب في السيادة على ثرواتها الطبيعية أدت إلى سحب الهيمنة من الشركات العالمية وأصبحت الدول المصدرة للنفط بعد عشرية كاملة من إنشاء منظمة الأوبك التي أصبح لها دور فعال في تحديد أسعار النفط هي المتحكمة في السوق البترولية.

وتجدر الإشارة أن التطور التاريخي لأسعار البترول ارتبط بتطور الدولار الأمريكي كعملة ارتكازية للتسعير، التي حملت في طياتها مجموعة من التقلبات وتصدت لمجموعة من الأزمات المالية العالمية التي دفعت بقيمة الدولار إلى الانخفاض مقابل عملات ارتكازية

[1] محمد راتول، لقمان معزوز، **مرجع سبق ذكره**، ص: 96.

أخرى وفقدان الثقة به، حيث ترتب على هذه الأخيرة ظهور منافس جديد – العملة الأوربية الموحدة – الذي شكل نقطة تحول جديد على صعيد الأسواق الدولية سمحت لدول منطقة الاورو بامتلاك مقومات اقتصادية تمكنها من مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وتجعلها تتمتع بنفوذ دولي لا يمكن تجاهله، إلا أن الطلب على الدولار كعملة احتياط سار على نحو مماثل للطلب على الأورو، وعلى الرغم من أزمة الدولار الأمريكي مازال المكون الأول لاحتياطات البنوك المركزية في دول العالم ولا يزال العملة الارتكازية الأولى في النظام النقدي الدولي .

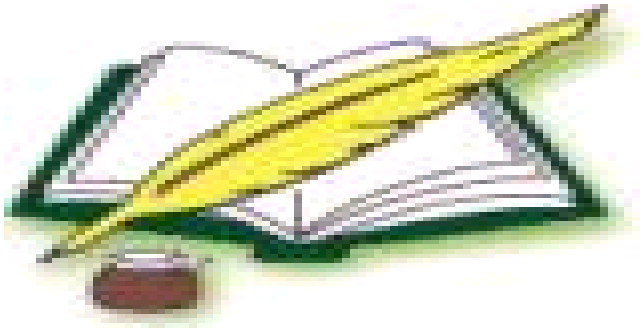

الفصل الثالث :

انعكاسات تغيرات الدولار على العوائد النفطية في الجزائر

تمهيد الفصل الثالث:

تنبع أهمية النفط في الجزائر من خلال توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل الخطط والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية، ونظرا للمكانة التي يتبوؤها النفط الخام يتم تسعيره بالدولار الأمريكي لكونه عملة ارتكازية، إلا أن الدولار الأمريكي مرّ بعدة أزمات أدت إلى تقلباته وانخفاض سعر صرفه في الأسواق العالمية.

وبغية معرفة الآثار التي تنعكس عن تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي على العوائد النفطية بشكل خاص وعلى حالة الاقتصاد الجزائري بشكل عام، ومع ميلاد العملة الأوروبية ومجابهتها للعملة الأمريكية ارتأينا أن نضيف هذه الدراسة التحليلية حول انعكاسات تغيرات أسعار صرف الدولار مع وجود العملة الأوروبية على العوائد النفطية في الجزائر.

المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر

تعتبر كل دولة منتجة ومصدرة لكميات هامة من البترول الخام دولة نفطية، والجزائر تعتبر من بين هذه الدول رغم امتلاكها لثروات طبيعية متنوعة التي يمكن أن تشكل لها ركائز قوية للاقتصاد الوطني إلى جانب الثروة البترولية.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر

إن النفط في الجزائر موجود جيولوجيا منذ القدم وتمت ملاحظته على الطبيعة من قبل الفينيقيين والرومان والعرب والأتراك، ففي شمال البلاد ظهرت مؤشرات نفطية على سطح الأرض مثل بئر تليوانت جنوب غرب غليزان الذي تم اكتشافه سنة 1915 وواد قطرين جنوب سور الغزلان، إضافة إلى حقل عجيلة وحاسي مسعود وحقل حاسي الرمل التي تم اكتشافها سنة 1956، حيث كانت سنة 1956 هي بداية الإنتاج الفعلي للنفط في الجزائر.

أولا: أهم المراحل التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر

يمكن إيجاز المراحل التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر كما يلي:

1- قطاع المحروقات قبل سنة 1986: قبل استقلال الجزائر كان ظهور أهمية النفط كمصدر أساسي واستراتيجي للطاقة دافع جعل السلطات الفرنسية تسعى إلى استغلال الثروة البترولية في الجزائر، ويتجلى هذا في قانون البترول الصحراوي (نوفمبر 1958) الذي يشجع رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت أجنبية أم فرنسية للاستثمار في الميدان البترولي في الجزائر، وبعد الاستقلال السياسي للجزائر سنة 1962 اتجهت السلطات السياسية إلى وقف نهب الثروة البترولية من خلال إنشاء شركة سونا طراك بتاريخ31ديسمبر1963*، إضافة إلى تأميم المحروقات** طبقا للمرسوم رقم 64/71 الصادر في24 فيفري1971 بغية تحقيق المساواة الاجتماعية بواسطة إعادة توزيع العائدات المتأتية من النفط والرغبة في زيادة

* شركة وطنية تحمي مصالح الثروة البترولية وتتولى مهمة كسر الاحتكارات الأجنبية من خلال قيامها بجمع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل والتسويق في ظل سياسة بترولية مستقلة

** التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة

الادخار ومن ثمة الاستثمار على اعتبار أنه كلما اتسع القطاع العام سهل ذلك على الحكومة زيادة مواردها المالية، إضافة لانضمامها إلى منظمة الأوبك في جويلية 1969.

2- قطاع المحروقات خلال الفترة (1986-2014): إن الصدمة البترولية المعاكسة سنة 1986 كشفت عن هشاشة وضعف المنظومة الاقتصادية في الجزائر، وكان تأثير هذه الأزمة بالغ على قطاع المحروقات خاصة ووضعية الاقتصاد الوطني عامة وهذا جراء التدهور الحاد لأسعار البترول الذي يعتبر المورد الرئيسي للعملة الصعبة، فبعد الصدمة العكسية بدأ قطاع المحروقات في الجزائر يعرف انفتاحا تدريجيا لمساهمة الشركاء[1]، فجاء القانون الذي يسمح للشركاء الأجانب للقيام بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها وممارسة المؤسسات التي تعمل في هذا المجال حقها وواجبها*، إضافة إلى تعويض مصطلح سونا طراك شركة ذات أسهم إلى مؤسسة وطنية سونا طراك للتأكيد على شكلها القانوني**.

ثانيا: الإمكانيات النفطية في الجزائر

تتمثل الإمكانيات النفطية في مجموع الاحتياطات التي تتوفر عليها الدولة، وتجدر الإشارة إلى أن الاحتياطات تختلف عن الموارد النفطية ويكمن هذا الفرق في كون أن الموارد النفطية هي عبارة عن مجموع الموارد المتاحة سواء المكتشفة أو غير المكتشفة، أما الاحتياطات فهي تتمثل في ذلك الجزء من الموارد القابلة للاسترجاع والاستخراج والتسويق، وتكمن أهمية هذه الاحتياطات في كون أن وزن الدولة يتحدد بما في حوزتها كما أنها تعتبر ضمانا للأطراف المتعاملين مع الدولة ليطمئنوا وتستمر العلاقات الاقتصادية، ولمعرفة وزن

[1] خبابة صهيب، عباس وداد، **تأثير وفرة الموارد الطبيعية على أداء وهيكلة الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات، جامعة المسيلة، يومي28-29 أكتوبر2014، ص:24.

* حسب قانون رقم 86-14 المؤرخ في 1986/08/19 المعدل والمتمم في 1991/12/04 بموجب قانون 91-21.

** حسب القانون رقم 07-05 المؤرخ في 2005/04/28 المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-10 في 2006/07/29.

الدولة الجزائرية تم استعراض الجدول التالي الذي يبين الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي خلال الفترة (2000-2014) كما يلي:

جدول رقم (III-01): الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة(2000-2014)

الوحدة: مليار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النفط(برميل)	11.3	11.3	113	11.8	11.4	11.4	12.2	12.2
الغاز (م مكعب)	4455	4523	4523	4545	4545	4545	4504	4504
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
النفط(برميل)	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	
الغاز (م مكعب)	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، التقارير الإحصائية السنوية، 2001، 2005، 2010، 2015.

من خلال الجدول نلاحظ تزايد في حجم الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام من 11.3 مليار برميل خلال الفترة (2000-2005) لتصل إلى 12.2 مليار برميل سنة 2006، ونلاحظ أن الاحتياطي المؤكد من النفط الخام عرف استقرارا بكمية 12.2 مليار برميل طوال الفترة الممتدة مابين (2006-2014)، أما بالنسبة للغاز الطبيعي الذي يحتل المرتبة الثانية بعد البترول كأهم مورد طبيعي وأهم مصدر للدخل في الجزائر فقد بلغت الاحتياطات المؤكدة منه 4.5 مليار متر مكعب.

ومن أجل معرفة الحصة التي تمثلها احتياطات الجزائر من النفط الخام والغاز الطبيعي نستعرض الجدول التالي الذي يبين نسبة الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي بالنسبة للعالم خلال الفترة (2000-2014) كما يلي:

جدول رقم (III-02): نسبة الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي بالنسبة للعالم خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: نسبة مئوية

النسبة	2010		2014	
	النفط	الغاز	النفط	الغاز
حصة من الأوبك	1.75	8.47	1.73	8.51
حصة من الأوابك	1.76	4.78	1.21	8.30
حصة من إجمالي الدول العربية	1.71	8.24	1.71	4.73
حصة من العالم	0.99	2.35	0.94	2.28

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي، 2010،2015.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الجزائر تمثل حصة 1% من احتياطي العالم وحوالي 2% بالنسبة لاحتياطي كل من الأوبك والأوابك والدول العربية على حد السواء، أما بالنسبة لاحتياطات الغاز الطبيعي فهي تمثل حصة 8% من احتياطي دول الأوبك والأوابك وما يعادل 3% من احتياطي العالم.

ويمكن أن نفسر تزايد كمية الاحتياطات المؤكدة ثم استقرارها عند الكمية 12.2 مليار برميل للنفط الخام و4.5 مليار متر مكعب بالنسبة للغاز الطبيعي بحجم الإنتاج من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (III-01): حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: ألف برميل/اليوم

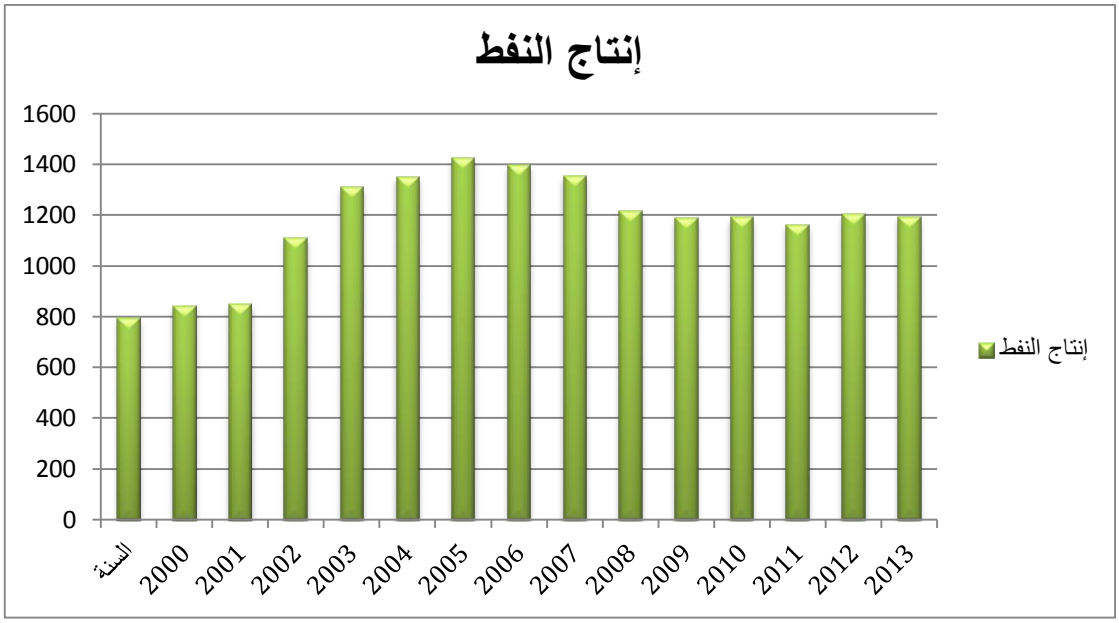

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي2015،2010.

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن حجم إنتاج النفط عرف هو الآخر تحسن وتزايد ملحوظ من 796 ألف برميل في اليوم سنة 2000 إلى 1426.0ألف برميل في اليوم سنة 2006 وصولا إلى 1193.0 ألف برميل سنة 2014، ويمكن تفسير تزايد هذا الإنتاج بعمليات البحث والتنقيب التي سمحت باكتشاف كميات هائلة من النفط.

المطلب الثاني: أثر العوائد النفطية على الاقتصاد الجزائري

تعتبر فوائض العوائد النفطية أو بالأحرى الفوائد المتأتية من قطاع الصادرات الجزء الأهم من التمويل الداخلي والدافع الذي يجعل الاعتماد على المصادر الخارجية الأجنبية أقل، وبما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد في هيكله الاقتصادي على الصادرات النفطية فلابد من متابعة تطورات قيمة الصادرات النفطية.

أولا: تطور العائدات النفطية في الجزائر

لدراسة تطور الصادرات النفطية ومعرفة أثرها على الاقتصاد الجزائري تم تقسيم مراحل تطورها إلى ما يلي:

1- الصادرات النفطية قبل 1986: تميزت هذه المرحلة بتزايد العائدات النفطية وتزايد قيمة الصادرات النفطية من 614 مليار دولار سنة 1971 إلى1.030 مليار دولار سنة1972 لتصل إلى قيمة 8.746 مليار دولار سنة 1979، ويرجع سبب هذه النتائج إلى ارتفاع أسعار البترول من جهة ومن جهة أخرى إلى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الجزائر مع مرحلة تأميم المحروقات.

2- الصادرات النفطية مابين (1980-1999): أهم ما يميز هذه المرحلة هي الأزمة النفطية العكسية سنة 1986 وما ترتب عليها من آثار، ولمعرفة أهم التطورات التي مرت بها العائدات النفطية في الجزائر نتطرق للجدول الموالي الذي يوضح تطور الصادرات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1980-1999) كالتالي:

جدول رقم (III-03): تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1980-1999)

الوحدة: مليون دولار

السنة	قيمة الصادرات	السنة	قيمة الصادرات
1985	9.668	1993	6.902
1986	5.161	1995	6.938
1987	6.555	1996	8.826
1988	5.725	1997	8.352
1989	6.815	1998	5.691
1991	8.464	1999	8.314

المصدر:من إعدادا الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، الفصل الثامن الطاقة والمناجم، ص:152.

نلاحظ من الجدول انخفاض قيمة الصادرات خلال الفترة مابين (1985-1989) من 9.668 مليون دولار إلى قيمة 6.815 مليون دولار على التوالي، وهذا الانخفاض يرجع للتدهور الحاد في أسعار البترول خلال فترة الأزمة، ونلاحظ مع بداية 1989 تحسن في قيمة الصادرات النفطية من6.815 مليون دولار وصولا إلى القيمة 8.464 مليون دولار

سنة 1991 وهذا الارتفاع راجع لنشوب الحرب العراقية الإيرانية، ثم عاودت في الانخفاض سنة 1993 إلى مستوى 6.902 مليون دولار بسبب الأزمة النفطية .

3- الصادرات النفطية ما بين (2000-2014): لتوضيح تطور الصادرات النفطية خلال الفترة (2000-2014) نعرض الجدول التالي:

جدول رقم (III-04): تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليون دولار

السنة	الصادرات	السنة	الصادرات	السنة	الصادرات
2000	14.204	2005	22.218	2010	28.089
2001	11.736	2006		2011	37.289
2002	12.370	2007	29.392	2012	34.662
2003	12.300	2008	38.543	2013	29.807
2004	13.862	2009	21.497	2014	26.976

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المنظمة العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي،2005،2011،2015.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع متتالي لقيمة الصادرات النفطية من سنة 2000 بقيمة 14.204 مليون دولار إلى سنة 2008 بقيمة 38,543 مليون دولار وهذا راجع للارتفاع في أسعار البترول، ونلاحظ في سنة 2009 تراجعت قيمة الصادرات وهذا بفعل الأزمة المالية، ورغم تدارك الوضع في كل من سنتي 2010 و2011 إلا أنها عرفت انخفاض طفيف سنة 2012 لتصل إلى 34.662 مليون دولار وبقية في التناقص إلى أن وصلت في 2014 للقيمة 26.976 مليون دولار.

ثانيا: أثر تطور العائدات النفطية على الاقتصاد الجزائري

1- أثر العوائد النفطية على الاقتصاد قبل 1986: كان تأثير العوائد النفطية على الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة تأثيرا ايجابيا، حيث عرف معدل نمو الناتج الداخلي الخام ارتفاعا قدر ب 0.9%سنة 1980 و5.4% سنة 1983، كما حقق كل من الميزان التجاري والميزانية العامة رصيدا موجبا، وهذا ناتج عن ارتفاع المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات، غير أن سوء تسيير هذه الموارد المالية المتأتية من المحروقات أثر سلبا على الواردات الجزائرية التي ارتفعت تكاليفها وترتب عنها تراكم الديون الجزائرية التي ارتفعت من 4.093 مليار دولار سنة 1970 إلى11.976 مليار دولار سنة 1977 لتصل إلى 17.86مليار دولار سنة1980 وهذا راجع لعدم كفاية مواردها المحلية فلجأت للاقتراض من الخارج سنة 1980، كما شهدت معدلات التضخم خلال هذه الفترة تزايد مستمر من معدل 3.7% سنة 1970 إلى 12% سنة 1977 وهذا راجع للسياسات المتبعة في التنمية.

2- أثر العوائد النفطية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2000): انعكست آثار الأزمة النفطية سنة 1986 بشكل ملموس على تراجع العائدات النفطية وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول من 39.50 دولار للبرميل سنة 1981 إلى سعر 14.90 دولار للبرميل سنة 1986، وترتب على هذا الانخفاض الحاد في أسعار البترول أن هيكل الاقتصاد الوطني لم يعد قادر على تمويل المشاريع التنموية التي تهدف إلى دعم وتوسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجيات السكان فلجأت إلى الاقتراض الخارجي مما أدى إلى ارتفاع حجم الدين الخارجي الذي وصل إلى 20.64 مليار دولار سنة 1986 بعدما قدر ب 15.77 مليار دولار سنة 1982[1]، إضافة إلى تراجع معدلات نمو الناتج الداخلي الخام بعدما حقق معدل نمو قدر ب 5.4% سنة 1983 لينخفض إلى 0.4%، (0.7-)%، (1.0-)% سنة 1986،1987،1988 على التوالي، كما عرفت معدلات التضخم تزايد خلال هذه الفترة وذلك لارتفاع فاتورة الاستيراد الاستهلاكي، ولكي نبين حالة الاقتصاد

[1]www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_contentview=article

الجزائري و الآثار المترتبة على العائدات النفطية نعرض الجدول التالي الذي يوضح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر:

جدول رقم (III-05): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (1980-1997)

الوحدة: دولار أمريكي

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
التضخم%	9,5	14,7	6,5	6,0	8,1	10,5	12,4	7,4	5,9
معدل نمو ن.د.خ%	0.9	3.0	6.4	5.4	3.3	3.7	0.4	-0.7	-1.0
الدين الخارجي $10^9$$	17,86	16,92	15,77	15,12	14,98	17,26	20,64	24,75	25,07
سعر البرميل	35,10	39,50	35,90	30,50	29,70	28,90	14,90	18,60	14,20
السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
التضخم%	9.3	16.6	25.9	31.7	20.5	29.0	29.8	18.7	5.7
معدل نمو ن.د.خ%	4.4	1.1	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1
الدين الخارجي $10^9$$	26.03	28.3	27.8	26.6	25.7	29.4	31.5	33.6	31.2
سعر البرميل	16.90	22.20	18.32	19.93	17.75	16.31	17.58	21.69	19.45

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع: WWW.CNES.DZ

نلاحظ من الجدول بعد سنة 1988 تمكنت الجزائر من تدارك الوضع والتخلص من أعباء وآثار الأزمة النفطية لسنة 1986، فعرفت تحسن على مستوى معدل نمو الناتج الداخلي

4.4% سنة 1989 إضافة إلى الوضع المستقر من الدين الخارجي طوال الفترة (1989-1993) بقيمة حوالي 26 مليار دولار ليعرف ارتفاعا دام من 1994 إلى 1997 سببه ارتفاع أسعار الفائدة مع نهاية الثمانينات، وكنتيجة لقيام الجزائر بإعادة جدولة ديونها

سجلت معدلات الدين الخارجي انخفاضا مع بداية سنة 1997 من القيمة 31.2 مليار دولار إلى 25.26 مليار دولار سنة 2000، كما شهد معدل نمو ناتج داخلي خام تحسنا حيث سجل معدل 5.1%سنة 1998 ليعاود الانخفاض إلى 3.2% سنة 1999 وهذا راجع لأزمة 1998.

3- أثر العوائد النفطية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014): تميزت هذه المرحلة كما ذكرنا سابقا بنمو الصادرات النفطية، وبما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي نتطرق للجدولين التاليين اللذان يبينان أثر العائدات النفطية من خلال تقديم بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2009):

جدول رقم (III-06): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2009)

الوحدة: الدولار الأمريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
سعر البرميل	28.59	24.90	25.31	28.89	36.66
معدل ن.د.خ %	2.4	2.1	4.1	6.9	5.8
دين خارجي 10^9\$	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82

التضخم%	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
السنة	2005	2006	2007	2008	2009
سعر البرميل	54.6	65.7	74.8	99.9	62.2
معدل ن.د.خ %	2.4	2.1	4.1	6.9	5.8
دين خارجي $10^9$$	17.192	5.612	5.606	5.586	5.413
التضخم%	1.38	2.31	3.68	4.85	3.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر، الوضعية الاقتصادية والنقدية في الجزائر، التقرير السنوي 2004،2010.

تميزت هذه الفترة بنمو في قطاع المحروقات سواء من حيث نمو الصادرات النفطية أو ارتفاع الأسعار التي وصلت كأعلى قيمة إلى 99.9 مليون دولار للبرميل سنة 2008، ونتيجة هذا الارتفاع عرف الاقتصاد الوطني فوائض مالية و بحبوحة مالية سهلت للجزائر تسديد ديونها حيث نلاحظ من الجدول انخفاض الدين الخارجي ليصل معدل 5.413 مليار دولار سنة 2009، كما عرف الناتج الداخلي الخام تحسنا حيث سجل نسبة 6.9% سنة 2008 ارتفاع مستمر لأسعار البترول خلال هذه الفترة حيث بلغ سعر البرميل 99.9 مليون دولار سنة 2008 الشيء الذي أدى لزيادة العوائد النفطية، كما عرف الناتج الداخلي الخام تحسنا ونمو بمعدل 6.9 % سنة 2008، كما عرفت معدلات التضخم استقرارا طوال هذه الفترة وهذا ما يعبر عن استقرار في أسعار المواد الاستهلاكية.

وتجدر الإشارة أن تفاقم الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم سنة 2008 أثرت على حالة الاقتصاد الجزائري، ويمكن إبراز ذلك من خلال الجداول التالية التي تبين حالة المؤشرات الاقتصادية الدالة على حالة الاقتصاد خلال الفترة (2010-2014)

جدول رقم (III-07): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2014)

الوحدة: الدولار الأمريكي

السنة	2010	2011	2012	2013	2014

سعر البرميل	80.35	112.92	111.49	109.38	99.68
الناتج المحلي الإجمالي(مليون)	149.071	197.45	206.395	225.933	220.091

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي، 2011،2012،2013،2014،2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن سعر البرميل عرف ارتفاعا بداية 2010 حيث سجل سعر البرميل الواحد 80.35 دولار وبقي في التحسن ليصل 112.92 دولار للبرميل سنة 2011، وهذا نتيجة تخطي آثار الأزمة المالية 2008، ثم تراجع سنة 2011 و2013 و2014 ليصل إلى 99.68 دولار للبرميل سنة 2014، غير أن تفاقم الأزمة المالية الدولية والأزمة الاقتصادية العالمية منذ سنة 2008 قد جعل الاقتصاد الوطني في 2009 يتحمل أثر الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير، لكن الأداء الاقتصادي والمالي للسنوات من 2001 إلى 2008 تعكس تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد ادخار الميزانية قد سمحت للاقتصاد الوطني أن يبرز قدرته على المقاومة، كما يشهد على ذلك تعزيز الوضعية المالية الخارجية في (2010-2011) ولكن في وضع يتميز باتساع العجز في الميزانية واشتداد هشاشة الاقتصاد الجزائري بسبب تبعيته القوية لقطاع المحروقات، كما نلاحظ تحسن وتيرة النمو الاقتصادي ولكن في ظرف يتميز بتضخم نحو الارتفاع بسبب استمرار الضغوط التضخمية الداخلية عقب الصدمة على الأسعار المحلية والتي يمكن إبرازها من خلال الشكل البياني التالي الذي يبين تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2011-2014) كالتالي:

الشكل البياني رقم (III-02): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2011-2014)

الوحدة: نسبة مئوية

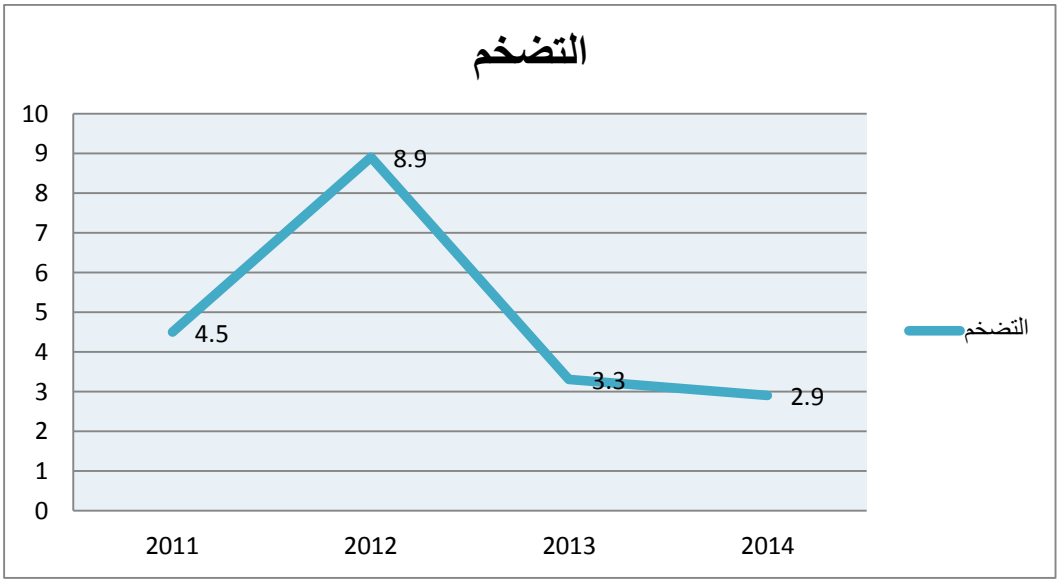

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد بيانات المتوفرة على الموقع

http://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTAL.ZG/countries/DZ?display

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن معدلات التضخم بلغت ذروتها سنة 2012 حيث سجلت معدل قدر ب 8.9% ليبدأ في التراجع وصولا إلى معدل 2.9% سنة 2014، أما بالنسبة لخدمة الدين الخارجي فيمكن إبراز الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية سنة 2008 على خدمة الدين من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (III-08): تطور الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2010-2013)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	2010	2011	2012	ثلاثي الأول 2013	ثلاثي الثاني 2013
الدين الخارجي	5.560	4.405	3.676	3.451	3.434

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم22، جوان 2013، ص:16

يوضح لنا الجدول انخفاض في خدمة الدين الخارجي التي تراجعت إلى 4.405 مليار دولار سنة 2011 بعدما سجلت 5.560 مليار دولار سنة 2010، وهذا ما يعني تحسن الوضعية المالية الخارجية للجزائر.

المبحث الثاني: سياسة الصرف في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تعديلات عديدة وعدة نظم لسعر الصرف، حيث سايرت وارتبطت بمراحل التنمية والإصلاحات الاقتصادية السائدة، وكان الهدف الأسمى من هذه الإصلاحات هو إعطاء قيمة حقيقية للدينار الجزائري لذلك اتبعت سياسة رقابة صارمة على سعر الصرف وعمدت على تخفيض العملة خلال فترات من الزمن.

المطلب الأول: تطور أنظمة التسعير في الجزائر

قبل قانون النقد والقرض (90-10) كانت النقود في الجزائر عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، وكانت هذه السياسة تدخل في إطار حماية الاقتصاد الوطني وتفادي هجرة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد مر سعر الصرف في الجزائر بعدة مراحل تتمثل فيما يلي:

أولا: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1964-1973)

بعد إتباع الجزائر لاقتصاد السوق قامت بعدة إصلاحات في عدة مجالات بما فيها سعر الصرف، وباعتبار الجزائر عضو في هيئة بريتن وودز حددت سعر صرف الدينار الجزائري على أساس1دج=1فرنك فرنسي(ف ف) أي ما يعادل18،0غ من الذهب*واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969، وخلال فترة ضعف الفرنك الفرنسي أين اضطرت السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة عملتها أمام الدولار الأمريكي شرعت الجزائر في تطبيق مخططات تنموية وهذه الخطوة أدت إلى عدم انخفاض الدينار الجزائري مع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم علاقته الثابتة مع الفرنك الفرنسي، وفي 08 أوت 1969 تعززت قيمة الدينار الجزائري حيث أصبح 1دج= 1.25 فرنك أي 1ف ف = 0.888 دج بين أوت 1969 وديسمبر 1973.[1]

ثانيا: نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (1974-1986)

أصبحت قيمة الدينار الجزائري ابتداء من21 جانفي 1974 مثبتة على أساس سلة من العملات تتكون من 14عملة دولية*، واستعمل الدولار الأمريكي كعملة عبور بين الدينار

*حسب المادة 02 من القانون رقم 64-111المتعلق بنظام الصرف

[1] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2014، ص:155.

* الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، المارك الألماني، الشيلنغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكورون الدنمركي، الجنيه الإسترليني، الكورون النرويجي، الليرة الايطالية، الفولورين الهولندي، الكورون السويدي، الفرنك السويسري، البيسطاس الاسبانية

الجزائري وباقي عملات السلة، منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحا يتناسب مع وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات[1].

ويتم حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري حسب الطرق التالية[2]:

1- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة للسلة بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث يحسب التغير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي $\frac{(\$/jio)-(\$/jin)}{(\$/jio)}$ أو $\frac{(\$/jio)-(\$/jin)}{(\$/jin)}$ على أن تؤخذ القيمة الأكبر من بين قيم المتغيرين jio/$ أو jin/$ كمقام لحساب التغير النسبي ونرمز هنا:

$: دولار أمريكي.

Ji: كل عملة من العملات الصعبة 13 التي تكون سلة الدينار الجزائري.

jio/$: سعر $ بالنسبة لكل عملة نم العملات الصعبة الأخرى المكونة للسلة سنة 1974.

jin/$: سعر $ بالنسبة لكل عملة من العملات الأخرى التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري السائد يوم التسعير.

2- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة لـ$ أي مجموع التغيرات النسبية ji/$ مرجحة بالعامل ai حيث يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.

3- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة لـ دج، يتم هذا وفق الطريقة التالية:

$(\$/DA)_n$ = (1+ مجموع التغيرات النسبيةji/$مرجحة بالعامل ai)

$(\$/DA)_n$ = سعر الصرف اليومي لـ $ بالـ دج

[1] بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، **آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد27، جامعة قسنطينة، جوان2007، ص:212.

[2] محمود حميدات، **مرجع سبق ذكره**، ص:157.

$(\$/DA)_0$ = سعر صرف $ بالنسبة لـ دج في 1974 (سنة الأساس)

ويمكن استعراض تطور أسعار صرف الدينار مقابل الدولار كالتالي:

جدول رقم (III-09): أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (1971-1986)

السنوات	1971	1972	1973	1974	1980	1982	1984	1986
سعر صرف $/DA	4.91	4.48	3.96	4.18	3.84	4.59	4.98	4.7

المصدر: بوعتروس عبد الحق، قادة ملاك، **آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد27، جامعة قسنطينة، جوان2007، ص:212.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال هذه الفترة تميز بالاستقرار في حدود تقارب 4 دولار للدينار الواحد رغم التغيرات الطفيفة.

ثالثا: مرحلة التسيير الآلي لسعر الصرف(1986-إلى يومنا هذا)

أدت الأزمة البترولية سنة1986 إلى تدهور سعر البترول ودخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات الذي نتج عنه تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية، وقد أدى هذا الوضع إلى محاولة إدخال إصلاحات جذرية في مختلف المجالات أي التوجه من اقتصاد مخطط ومسير مركزيا إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة[1]، حيث يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة لاستعادة القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار حيث تمت عملية تعديل سعر صرف الدينار الجزائري ووفقا لمايلي:

[1] شعيب بونوة، خياط رحيمة، **سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان، 2011، ص:123.

1- الانزلاق التدريجي: هو إجراء يهدف لخفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية مراقبة طبق منذ نهاية 1987إلى غاية سبتمبر1992 حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.9 دج/دولار في نهاية 1987 إلى 17.7دج/دولار في نهاية مارس 1991، واستقر على هذا الحال إلى أن تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22% بتاريخ 09/30/ 1991وفقا لاتفاقية *FMI وبهذا التخفيض بلغ معدل سعر صرف الدينار 22.5 دج/دولار واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994، ومن خلال الجدول الموالي نستعرض أهم مراحل الانزلاق التدريجي للدينار الجزائري خلال الفترة (1987-1994) كالتالي:

جدول رقم (III-10): مراحل الانزلاق التدريجي التي مر بها الدينار الجزائري خلال الفترة (1987-1994)

التاريخ	نهاية1987	نهاية1989	نوفمبر1990	نهاية1990
سعر دج/دولار	4.936	8.032	10.119	12.1191
التاريخ	نهاية جانفي 1991	نهاية فيفري1991	مارس1991	مارس1991إلى 1994
سعر دج/دولار	15.889	16.5946	17.7653	22.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على كتاب محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي.

نلاحظ من خلال الجدول أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار بلغ 4.936دولا للدينار الواحد سنة 1987 ثم 10.119 دولار للدينار الواحد سنة 1990 ليصل إلى قيمة 22.5 دولار للدينار الواحد في مارس 1994.

2- نظام التثبيت: هو نظام تسعير بالمزايدة من خلال جلسات يومية تجمع ممثلي البنوك التجارية تحت رئاسة بنك الجزائر ويتم تحديد الأسعار وفقا للعرض والطلب،ولقد امتد هذا

* تم في 03 جوان1991 يهدف إلى جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية وترك الأسعار تتحدد وفقا لقوى السوق ومحاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي.

النظام من 1994/10/01إلى غاية1995/12/31، ويمكن التمييز بين حالتين عند تثبيت الأسعار كمايلي:

2-1- الحالة الأولى: عندما يكون عرض بنك الجزائر أقل من طلب البنوك التجارية، في هذه الحالة يقوم بنك الجزائر بمحاولة التوفيق بين العرض والطلب من خلال تغيير سعر البيع وتقوم البنوك التجارية هي الأخرى بإعطاء أسعار جديدة، وبالتالي تتم عدة دورات حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب.

2-2- الحالة الثانية: عندما يكون عرض بنك الجزائر أكبر من طلب البنوك التجارية يمكن إتمام هذه العملية من أول حصة حيث يتم تحديد سعر صرف الدينار مقابل الدولار بأصغر سعر معروض من طرف البنوك التجارية.

3- سوق الصرف مابين البنوك: تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على إقامة سوق صرف بين البنوك في أواخر 1995 يضم بنك الجزائر كعارض للصرف والبنوك التجارية والمؤسسات المالية والوسطاء المعتمدين كطالبين للصرف، وقد تثمن سعر الصرف الفعلي الحقيقي بأكثر من20% مابين1995 و1998 واتبع بتدهور ب 13% مابين 1998 و2001.

تميزت هذه المرحلة بمجموعة من الإجراءات المتعلقة بسعر الصرف خاصة مابين 1995 و1998، والتي تعتبر من أهداف برنامج التعديل الهيكلي الذي عمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف.

وأخيرا يمكن القول أنه في هذه المرحلة تم الانتقال من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم المدار، حيث كان بنك الجزائر يقوم بتثبيت سعر الصرف الأساسي مع إمكانية تغييره من خلال الأخذ بعين الاعتبار حالة السوق الموازية وتطور ميزان المدفوعات وتطور احتياطات الصرف وغيرها، والجدول التالي يوضح قيمة وتطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (1995-2014):

جدول رقم (III-11): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1995-2014)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
دج/د أ	47.6	54.7	57.6	58.8	66.6	75.3	77.3
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
دج/د أ	79.6	77.3	72.1	73.3	72.6	69.38	64.58
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
دج/د أ	72.64	74.39	72.93	77.53	78.65	80.57	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على عدد من الجداول الإحصائية المقدمة في التقارير الاقتصادية العربية الموحدة 2005-2015.

نلاحظ من الجدول أن خلال الفترة (1995-2002) عرف سعر صرف الدينار مقابل الدولار تزايد حيث وصل لقيمة 79.6 دولار، ثم انخفضت قيمته بداية من سنة 2003 إلى غاية 2008 ليعاود الارتفاع سنة 2009 ويصل إلى 72.64 دولار وواصل ارتفاعه ليصل كأعلى قيمة خلال فترة الدراسة 80.57 دينار للدينار للدولار الواحد سنة 2014.

المطلب الثاني: الرقابة على الصرف في الجزائر

يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية، وتشمل الرقابة على الصرف مختلف المجالات(التجارة الخارجية، حركة رؤوس الأموال، ....)

أولا: مراحل الرقابة على الصرف في الجزائر

مرت سياسة الرقابة على سعر الصرف بأربعة مراحل يمكن إيجازها في التالي[1]:

[1] محمود حميدات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:172-178.

1- مرحلة حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية: تمتد هذه المرحلة من سنة 1962إلى غاية1970، وأبرز ما ميز هذه الفترة هي اتخاذ سلسلة من الإجراءات التي تهدف لحماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية والتخلص من الوصاية المفروضة من طرف القوى الاستعمارية، ويتمثل نظام الحصص الذي يخص كل العمليات المسددة بالعملة الأجنبية، ونظام الاحتكار بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية أهم الإجراءات الصارمة التي تم اتخاذها من قبل السلطات للرقابة وتنظيم سعر الصرف.

2- مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة: تمتد هذه المرحلة بين1991 و 1977، وأهم ما ميز هذه المرحلة هو وجود نظام قانوني مقيد للتجارة الخارجية لاسيما الاستيراد، وتتلخص هذه القيود في ما يلي:

2-1- إقرار ترخيص إجمالي للواردات يتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات.

2-2- تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية.

2-3- التخلي عن كافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الاستقلال.

2-4- إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات والإدارات العمومية بالمؤسسات الأجنبية والدعائم المالية لقانون الاستثمارات وطبيعة كل من التمويل الخارجي والاستدانة الخارجية.

3- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987): شهدت هذه المرحلة مصادقة

المجلس الشعبي الوطني على القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية وبالتالي إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية، وهذا معناه الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع بقية العالم.

وقد أعطى النظام الجديد دورا أكثر أهمية للمصارف التجارية والبنك المركزي في الاستعادة التدريجية لصلاحياته في مجال الصرف، فأصبحت بمقتضى ذلك تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية كما تعمل على تقييم آثارها على العملة الوطنية، وفي هذا الإطار أسندت لها مهمة التشريع والتنظيم المتعلقين بالصرف في مجال التجارة الخارجية إلى البنك المركزي.

4- مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية (1988-1995): تميزت هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية وتكريس الطابع التجاري لمعاملاتها، بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد، كما ألغي في نفس الإطار الإشعار بالصرف المتعلق بالاتفاقيات المبرمة من طرف المؤسسات العمومية الاقتصادية مع المؤسسات العمومية الأجنبية وبالتالي زوال المراقبة المسبقة التي كانت تخضع لها المؤسسات العمومية الاقتصادية في تعاملها مع الخارج.

وقد أصبح مبدأ الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10) قائما على مبدأ حرية المعاملات مما استدعى إعداد مجموعة من التنظيمات من طرف البنك المركزي تهدف في مجملها إلى التخفيف من الكيفية التي تقوم عليها الرقابة على الصرف وتحرير العديد من العمليات.

ثانيا: أثر الرقابة على الصرف

في ظل الرقابة على سعر الصرف عادة ما ينشأ سعران للصرف السعر الرسمي والسعر الموازي، وفي ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية بفعل البرنامج العام للواردات فإن سعر صرف الدينار ظل أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى وهذا ما جعل بوادر السوق السوداء تظهر للصرف شيئا فشيئا، وقد انتشرت سوق الصرف السوداء خاصة مع بداية الثمانينات نتيجة تدهور قيمة الدينار الجزائري وخاصة من سنة 1986،

بسبب حالة الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها الجزائر والناتجة عن تدهور أسعار المحروقات التي أدت بدورها إلى انخفاض مداخيل الصادرات بحوالي 56.5%[1].

ونستعرض تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر الناتج عن الرقابة على الصرف خلال الفترة (1970-1992) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (III-12): تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر

السنة	1970	1974	1977	1980	1985	1986
السعر الرسمي	1	1.1	1.3	0.62	0.61	0.71
السعر الموازي	1	1.4	1.5	2	3	4
السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992
السعر الرسمي	0.8	1.2	1.5	1.8	3.75	4.36
السعر الموازي	4	5	6	6.8	7	9.5
السنة	1993	1994	1995	1996		
السعر الرسمي	4.2	10.5	11	11.1		
السعر الموازي	10	12.5	13	14.2		

المصدر: صحراوي السعيد، **محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر**، شهادة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009/2008، ص:133.

[1] صحراوي السعيد، **محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر**، شهادة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2009/2008، ص:133.

نلاحظ من خلال الجدول أن طوال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1992 كان سعر الصرف الموازي أكبر من سعر الصرف الرسمي وهذا راجع لطبيعة عمل السوق الموازية.

المطلب الثالث: تخفيض قيمة العملة الجزائرية

أوصى صندوق النقد الدولي منذ السبعينات السلطات الجزائرية بالقيام بعملية التخفيض لكن رفضت السلطات الجزائرية ذلك بحكم أنها عملية غير مفيدة، مدعمة رفضها بحجة أن هدف التخفيض هو تنشيط إنتاج السلع القابلة للتصدير وبحكم أن صادرات الجزائر يسيطر عليها قطاع المحروقات فإنه ليس من المفيد مباشرة عملية تخفيض قيمة الدينار، وبما أن هيكل الواردات يتعلق بالمواد الغذائية فإنه عملية تخفيض العملة سيترتب عنها ارتفاع أسعار سلع الاستهلاك مما يضر بالقدرة الشرائية لدى الفرد، ونتيجة للصدمة التي تعرضت لها الجزائر في 1986 دفع بها إلى إتباع سياسة تخفيض العملة.

أولا: أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري

تتمثل الأسباب التي دفعت لتخفيض قيمة العملة فيما يلي:

1- تقييم الدينار أكبر من قيمته الحقيقية: تكون العملة مقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، ومن أهم المشاكل التي نجم من كون سعر الصرف غير منسجم مع الواقع هو هروب رؤوس الأموال (بيع وشراء العملات الأجنبية في الأسواق الموازية) وتخصيص فواتير الصادرات والمبالغة في فواتير الواردات.

2- عجز ميزان المدفوعات: يعد عجز ميزان المدفوعات سببا آخر لتخفيض الدينار، ويظهر هذا العجز من خلال مؤشر ميزان المدفوعات الذي يدل على أن الجزائر في حاجة ماسة إلى زيادة مداخيل صادراتها خاصة بعد أزمة 1986، والجدول الموالي يوضح حالة ميزان مدفوعات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1982- 1989) كما يلي:

جدول رقم (III-13): تطور مؤشر ميزان المدفوعات خلال الفترة (1982-1989)

الوحدة: 10^9دولار

1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982
0.7-	0.8-	0.3-	1.5-	1.2-	0.4-	0.5-	1.1-

المصدر: صحراوي السعيد، **محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر**، شهادة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009/2008، ص:137.

نلاحظ من الجدول أن مؤشر ميزان المدفوعات سجل عجزا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 1982 إلى 1985 أين سجل فائضا بمقدار1.2مليار دولار، والذي تزامن مع تسجيل فائض في الميزان التجاري نتيجة لزيادة مداخيل المحروقات والمفسر بارتفاع قيمة الدولار.

3- الاحتياطات الدولية: تعتبر الاحتياطات الدولية كسب آخر لتخفيض قيمة الدينار، إذ هي بقيم سالبة ويبين لنا ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (III-14): تطور مؤشر الاحتياطات الدولية خلال الفترة (1971- 1990)

الوحدة: 10^9دولار

السنة	1971	1974	1980	1984	1987	1990
احتياطي العملات	0	-0.564	-1.341	-0.33	0.352	0.84

المصدر: صحراوي السعيد، **محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر**، شهادة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009/2008، ص:137.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاحتياطات الدولية بلغت (0.564) مليار دولار سنة 1974 لتصل إلى(1.341) مليار دولار سنة 1980.

4- ارتفاع الديون الخارجية: لقد أدت خدمات الدين الخارجي إلى استنزاف العملات الأجنبية التي من الممكن توجيهها كاحتياطات لتدعيم الدينار الجزائري.

جدول رقم(III-15): تطور محزون الديون الخارجية من 1971إلى 1990

الوحدة: 10^9دولار

السنة	1971	1974	1980	1984	1987	1990
محزون الديون الخارجية	1.26	3.37	13.36	15.94	26.70	26.59

المصدر: صحراوي السعيد، **محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر**، شهادة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009/2008، ص:137.

نلاحظ من خلال الجدول وجود ارتفاع مستمر في مخزون الديون الخارجية الذي قدر ب 1.261 مليار دولار سنة 1971 ليصل إلى 26.70 مليار دولار سنة 1987.

ثانيا: أثر تخفيض قيمة الدينار على مؤشرات التوازن

لدراسة أثر تخفيض قيمة الدينار على التوازن يتعين علينا تحليل بعض المؤشرات الكلية خلال فترة التخفيض وخلال المراحل الموالية.

1- أثر التخفيض على النمو الاقتصادي: يعتبر النمو من بين أهم المؤشرات للحالة الاقتصادية للدول، ويعتبر الهدف الأساسي هو استعادة النمو على أسس متينة، وبعد فترة من الركود الاقتصادي حقق الاقتصاد الوطني معدلات إيجابية ولو أنها منخفضة ويظهر ذلك من خلال الجدولين المواليين الذين يبينان تطورات معدل النمو وعلاقتها بسعر الصرف كالتالي:

جدول رقم (III-16): علاقة تطور معدل النمو بسعر الصرف خلال الفترة (1999-2014)

السنة	معدل النمو%	سعر صرف $/DA	السنة	معدل النمو%	سعر صرف $/DA
1999	3.2	66.6	2007	3.0	69.38
2000	2.4	75.3	2008	2.4	64.58
2001	2.1	77.3	2009	1.6	72.64
2002	4.7	79.6	2010	3.6	74.39

72.93	2.8	2011	77.3	6.9	2003
77.53	2.8	2012	72.1	5.2	2004
78.65	3.8	2013	73.3	5.1	2005
80.57	3.9	2014	72.6	2.0	2006

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

الجداول الإحصائية المقدمة في التقارير الاقتصادية العربية الموحدة، 2005-2015

http// :Ar.tradingeconomics.com/Alegria/Gdf-frompublic-administration

جدول رقم (III-17): علاقة تطور معدل النمو بالتغير في سعر الصرف (1991-1996)

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	السنة
1.1	4.0	-0.9	-0.9	-2.2	2.0	2.0	معدل نمو%
5.3	14.9	32.3	60.0	3.2	23.2	46.3	نسبة تغير سعر الصرف%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على كتاب محمود حميدات، ص:161.

عرف الاقتصاد الوطني تخفيضات هامة في قيمة الدينار خلال الفترة 1993-1995 حيث وصل التخفيض إلى 60% خلال 1994و32.3% خلال سنة 1995 وهو ما أثر على معدلات النمو، حيث تم تسجيل معدلات نمو سالبة قدرت ب(2.2)% سنة 1993 و(0.9)% لكل من السنة 1994 و 1995.

نلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة معدل النمو بين سنة 2002 و2005 حيث سجل الاقتصاد الوطني نسبة 4.7% سنة 2002 و6.9% كأعلى نسبة خلال فترة الدراسة سنة 2003 و5.2%في السنة الموالية لتنخفض مسجلة 5.1% سنة 2005، ونلاحظ أن هذا التطور تزامن مع ارتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال السنوات (2002-2005)، ورغم تسجيل نسبة معدل النمو تراجع خلال السنة 2006 بنسبة 2% و 1.6% كأدنى نسبة خلال فترة الدراسة سنة 2009 إلا أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار عرف

تحسن ليصل إلى 72.64 دج/دولار سنة 2009، وهنا يمكننا أن نقول أن نسبة النمو قد تكون مرتبطة بعوامل أخرى غير سعر الصرف.

كما نلاحظ أن معدلات النمو عرفت تحسن بعد 2009 وهذا جراء تخطيها للآثار المترتبة عن أزمة 2009 لتعرف استقرارا في معدلات النمو تتراوح في حدود3%، وهو نفس ما نلاحظه بالنسبة لسعر الصرف الذي عرف هو الآخر تحسن ليصل إلى 80.57 دج/دولار.

2- أثر التخفيض على التضخم: يعرف التضخم على أنه ظاهرة نقدية سريعة تعني الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار الناتج عن الاختلاف بين كمية النقد المتداول وحجم الإنتاج والسلع، ولمعرفة أثر تخفيض العملة على التضخم نستعرض الجدول أسفله الذي يبين علاقة تطور معدل التضخم بالتغير في سعر الصرف كما يلي:

جدول رقم (III-18): علاقة تطور معدل التضخم بالتغير في سعر الصرف خلال الفترة (1991-2014)

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل التضخم	2.6	0.3	4.2	2.2	3.5	4.6	1.9	1.8
السنة	2007	2008	2009	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم	3.9	4.4	6.4	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير مختلفة لتدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني حول التطورات الاقتصادية والنقدية المتاحة على الموقع :

http// :www.bank-if-algeria.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن التضخم تميز بالارتفاع الكبير بين سنة (1991-1996) حيث وصل إلى ذروته سنة 1992 بمعدل31.7% ثم أخذ في الانخفاض ليبلغ سنة 1996 نسبة18.7%، ثم عرف تراجعا مهما مسجلا 5.7% سنة1997، ليستمر في الانخفاض إلى 2.6% سنة 1999، ليصل إلى معدل 0.34% سنة 2000 وهي نسبة لم تعرفها الجزائر منذ الاستقلال، ثم عرف مرحلة تميزت بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض بين سنة 2001 و2004 ليرجع للانخفاض مرة أخرى خلال السنة2005 و2006 بمعدل لا يتعدى 2%، ثم رجعت المعدلات في الارتفاع بمعدل 3.9%و 4.4% و6.4% خلال السنة 2007، 2008، 2009 على التوالي ليعاود الانخفاض سنة2010 بمعدل 3.91% و4.5% في 2011، ليبلغ ذروته في 2012 بمعدل8.9% ولقد كانت الطبيعة الداخلية أساسا لتضخم أسعار المنتجات الطازجة سببا في الذروة التضخمية سنة 2012، ليعاود الانخفاض ويصل لمعدل 4.8% في 2014.

ومن خلال مقارنتنا لمعدلات التضخم مع التغير في سعر الصرف نجد الأثر الواضح لتخفيض قيمة الدينار على التضخم، فنجد في الفترة التي شهدت تخفيضات لسعر الصرف عرف معدل التضخم ارتفاعا ملحوظا، غير انه تجدر الإشارة إلى أن هذا التأثير لسعر الصرف على التضخم يقتصر على سنوات دون أخرى، لأنه يمكن أن يعود ارتفاع معدلات التضخم لأسباب داخلية أو لأسباب نقدية، وهذا ينطبق على معدل التضخم لسنة 2007 الذي يعود إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية خاصة منتج البطاطا.

3- أثر التخفيض على ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي لكافة العمليات القائمة بين البلد وباقي دول العالم خلال السنة، وهو يعتبر من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة لأي بلد لأنه يبين المركز التجاري للبلد وتغيرات احتياطاته.

ويضم حسابين فرعيين، حساب العمليات الجارية* الذي يشمل كل العمليات التي لها تأثير على الدخل الوطني وترتبط بالإنتاج، وحساب رأس المال الذي يتم فيه تسجيل حركة رؤوس الأموال بين البلد وبقية دول العالم وكذلك التغيرات الاحتياطية الرسمية للبلد.

ومن أجل التعرف على أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على ميزان المدفوعات نتطرق للجدول الموالي الذي يبين وضعية حساب رأس المال و حساب العمليات الجارية في الجزائر خلال الفترة (2003-2013) كما يلي:

جدول رقم (III-19): وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من (2003-2013)

الوحدة: مليون دولار

السنة	الصادرات (فوب)	الواردات (فوب)	الميزان الجاري	حساب رأس المال	الميزان الكلي
2003	24.460.0	13.320.0	8.840.0	-1.370.0	7.470.0
2004	32.220.0	17.950.0	11.120.0	-1.870.0	9.250.0
2005	46.330.0	19.860.0	21.180.0	-4.240.0	16.940.0
2006	54.740.0	20.680.0	28.950.0	-11.220.0	17.730.0
2007	60.590.0	26.350.0	30.540.0	-990.0	29.550.0
2008	78.590.0	-37.990.0	34.450.0	2.540.0	36.990.0
2009	45.190.0	-37.400.0	400.0	3.460.0	3.860.0
2010	57.090.0	-38.890.0	12.140.0	3.180.0	15.320.0
2011	72.880.0	-44.940.0	19.700.0	2.370.0	20.060.0
2012	71.806.0	-51.569.0	12.400.0	-3.520.0	12.136.0
2013	64.378.0	-55.062.0	757.0	-623.0	134.0

* حساب العمليات الجارية يضم الميزان التجاري وحساب التحويلات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول الإحصائية الموجودة في عدد متنوع من التقارير الاقتصادية العربية الموحدة.

جدول رقم (III-20): رصيد الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من (2003-2013)

الوحدة: نسبة مئوية%

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الميزان التجاري	16.4	16.7	25.7	29.0	25.5	23.7
السنة	2009	2010	2011	2012	*2013	
الميزان التجاري	5.7	11.3	14.1	9.9	4.1	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول الإحصائية الموجودة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد2005،2009،2013.

نلاحظ من الجدولين أن ميزان المدفوعات عرف رصيد موجب خلال الفترة 2003-2013، ومن خلال تتبع وضع الميزان الجاري خلال فترة الدراسة نجد أنه لعب دور كبير(من خلال تسجيله لرصيد موجب) في تسجيل فائض في الرصيد الإجمالي الذي بلغ ذروته في سنة 2008 بمعدل 36.990.0 مليون دولار.

وتجدر الإشارة إلى الميزان التجاري الذي سجل نسبة رصيد إيجابية خلال حيث سجل معدل 16.4%، 16.7%،15.7%، 29.7% خلال السنة 2003، 2004، 2005، 2006 على التوالي وهذا ما يمكن تفسيره بارتفاع قيمة الصادرات التي سجلت كأعلى قيمة خلال فترة الدراسة 78.590.0 مليون دولار خلال السنة 2008 لتنخفض بشكل ملحوظ خلال 2009 إلى 45.190.0 مليون دولار، وهذا ما انعكس على معدل الميزان التجاري الذي تراجع من23.7% سنة2008 إلى 5.7% سنة 2009، وهذا التراجع في الميزان

التجاري انعكس على حالة الميزان الجاري بصفة خاصة حيث وصلت قيمته إلى 400.0 مليون دولار سنة 2009 بعدما عرف سجل معدل مرتفع سنة 2008 قدر ب 34.450.0 مليون دولار، وعلى الميزان الكلي بصفة عامة الذي تدهور رصيده ليصل إلى قيمة 3.860.0 مليون دولار سنة 2009 بعدما حقق رصيد 36.990.0 مليون دولار سنة2008 ، وبما أن هيكل الصادرات في الجزائر يعتمد على صادرات المحروقات بنسبة 97% فيمكن أن نفسر هذا التدهور الملحوظ بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2009 أين تراجعت أسعار البترول، وعليه فإن سياسة تخفيض قيمة الدينار ليس لها أثر على قيمة الصادرات على عكس الواردات التي تتأثر بأسعار الصرف وهذا راجع لتقويمها بالعملات الصعبة.

أما فيما يخص رصيد ميزان العمليات الرأسمالية فنلاحظ أنه ساهم في تدهور رصيد ميزان المدفوعات وهذا لتسجيله لقيم سالبة وعجزه خلال فترة الدراسة، حيث سجل أعلى عجز سنة 2006 والذي قدر ب 11.220.0- مليون دولار، ويفسر هذا العجز بارتفاع خدمة الدين العام الخارجي الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (III-21): إجمالي خدمة الدين العام الخارجي خلال الفترة (2003-2013)

الوحدة: مليون دولار

2003	2004	2005	2006	2007	2008
4.358.0	5.658.0	5.846.0	13.314.0	1.431.0	1.218.0
2009	2010	2011	2012	2013	
1.000.0	667.0	617.9	844.0	520.0	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول الإحصائية الموجودة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005،2009،2013.

نلاحظ من الجدول أنه خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2008 عرف إجمالي خدمة الدين العام ارتفاعا، ليعاود الانخفاض بداية من عام 2009 إلى أن وصل إلى 520.0 مليون دولار سنة 2013.

المبحث الثالث: واقع وآفاق تغيرات سعر صرف الدولار الأمريكي على العوائد النفطية في الجزائر

من بين التحديات التي تواجه الجزائر كدولة نفطية هي التبعية النفطية لقطاع المحروقات من جهة، بالإضافة إلى أنها تصدر منتجاتها بعملة الدولار التي تتعرض لأزمات تؤدي إلى انخفاض قيمتها وتذبذبها أمام العملة الأوروبية التي يتم على أساسها تسعير الواردات المتأتية إلى الوطن.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري بين تحدي الأورو وتدهور الدولار

لقد عرف سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي ارتفاعا معتبرا في الأسواق المالية الدولية فاق ما كان متوقع على الأقل في الأمد القصير، حيث بلغ سعر صرف الأورو 1.28 دولار للأورو الواحد سنة 2004، وهو ما يمثل ارتفاعا في قيمة الأورو بنسبة 20% الأمر الذي اثر على الشركاء الاقتصاديين لدول الاتحاد الأوروبي خاصة- منها الجزائر – التي تعتمد في مجال تقويم ديونها ومعاملاتها المالية والتجارية على هاتين العملتين الدوليتين (الأورو والدولار)، و يمكن إظهار أن قيمة الأورو عرفت تطور معتبرا مقارنة بالدولار الأمريكي خاصة في الآونة الأخيرة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (III-22): تطور سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2001-2013)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنة
1.41	1.21	1.24	1.28	1.14	1.05	0.88	EUR/USD
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنة
1.32	1.29	1.27	1.39	1.32	1.39	1.47	EUR/USD

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم08-16-22-25.

ونلاحظ من الجدول السابق ارتفاع في قيمة الاورو مقابل الدولار الأمريكي، فبعدما بلغ سعر صرف الأورو 0.88 دولار للأورو الواحد سنة 2001 تطور إلى 1.05 دولار ثم 1.14 دولار ثم 1.28 دولار سنة 2002، 2003، 2004 على التوالي ليصل كأعلى قيمة إلى 1.47 دولار سنة 2007.

ولمعرفة اثر هذا التطور الحاصل في سعر صرف الاورو مقابل الدولار على الاقتصاد الجزائري لابد من التطرق إلى:

أولا: سعر صرف الدينار

يتأثر سعر صرف الدينار الجزائري بظروف السوق الدولية للعملات الرئيسية المتمثلة أساسا في تحسن قيمة الأورو مقابل الدولار أو تدهور قيمة الدولار مقابل الأورو، ويمكن إظهار تأثر سعر صرف العملة الوطنية بهذه التغيرات من خلال الجدول أدناه الذي يبين تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لكل من الدولار والأورو.

جدول رقم (III-23): تطور سعر صرف الدينار بالنسبة لكل من الأورو والدولار خلال الفترة (2002-2014)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	السنة
64.58	69.38	72.6	73.3	72.1	77.3	79.6	USD
94.86	95.77	91.24	91.30	89.79	89.79	83.45	EUR
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنة

USD	72.64	74.39	72.93	77.53	78.65	80.57	
EUR	101.29	103.49	102.21	102.29	101.30	105.43	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم-16-22-25.

الشكل البياني رقم (III-03): تطور سعر صرف الدينار بالنسبة لكل من الأورو والدولار خلال الفترة (2002-2014)

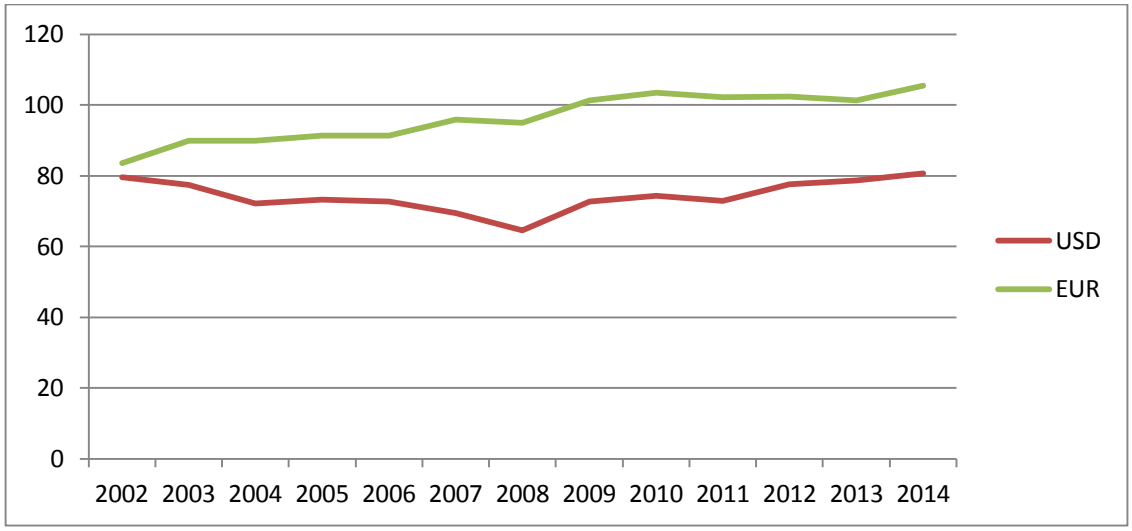

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(III-23)

نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي شهد انخفاض متتالي خلال الفترة (2002-2008) حيث سجل المعدل 79.6، 77.3، 72.1، 69.38، 64.58 دج/ د على التوالي، في حين سجل سعر صرف الدينار مقابل الأورو الأوروبي تحسنا ومعدلات مرتفعة بلغت كأعلى حد خلال فترة الدراسة 105.43دينار/أورو سنة 2014، وهذا الأمر يبين أن التقلب في قيمة الأورو مقابل الدولار سوف تنتقل لا محالة إلى سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملتين معا، باعتبارهما عملتين رئيسيتين بالنسبة للجزائر.

ثانيا: الصادرات والواردات الجزائرية

لا يختلف الميزان التجاري الجزائري في هيكله عن باقي دول العالم، إلا أنه من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر يبين موقعها في المعاملات الدولية.

1- الصادرات الجزائرية: تلعب الصادرات البترولية دور استراتيجي في الصادرات الجزائرية، وهي تمثل مصدر الإيرادات الأساسية للاقتصاد الوطني، ويمكن إيضاح هيكل الصادرات خلال الفترة (2003-2014) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (III-24): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2003-2014)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
صادرات محروقات	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19
صادرات أخرى	0.47	0.66	0.74	1.13	1.40	0.18
مجموع صادرات	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
صادرات محروقات	44.41	56.12	71.66	70.58	63.75	60.14
صادرات أخرى	0.77	0.97	1.23	1.1	1.5	8.1
مجموع الصادرات	45.18	57.09	72.89	71.74	65.91	62.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم-16-22-25.

نلاحظ من الجدول أن الصادرات الجزائرية تتشكل في معظمها من المحروقات وهي مقومة بالدولار الأمريكي، والتي تعرف قيمتها زيادة معتبرة بالنظر إلى الارتفاع والتحسن المستمر في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

ولعل العلاقة بين أسعار النفط و سعر صرف الدولار تبدوا واضحة كون هذا الأخير هو عملة المبادلات النفطية، ففي حالة انخفاضه يتكبد عنه خسائر مالية وفي حالة ارتفاعه يعود بالإيجاب على العوائد النفطية، ويمكن إظهار هذه العلاقة من خلال التمثيل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (III-04): العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

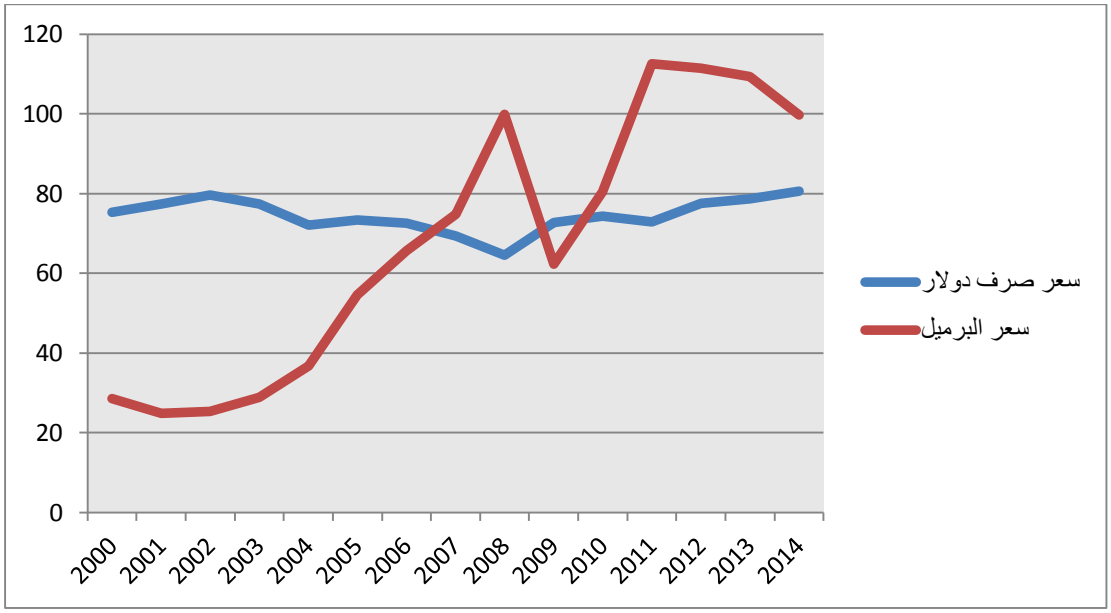

المصدر:من إعدادا الطالبة بالاعتماد على الجداول رقم(III-05) و(III-06) و(III-10)

يوضح الشكل أن هناك تقلبات متزامنة بين سعر النفط وسعر صرف الدولار الأمريكي فكلما ارتفع سعر النفط انخفض سعر صرف الدولار فالعلاقة بين هاذين المتغيرين تتصف بالعكسية، فانخفاض الدولار على المدى القصير يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط حيث يتجه الأفراد إلى استبدال دولاراتهم بأصول عينية أهمها النفط فيرتفع الطلب على النفط بسبب زيادة المضاربات في أسواق النفط، أما على المدى الطويل فانخفاض الدولار يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المخصصة في مجال الاستكشاف، وبالنسبة للجزائر فإن انخفاض أسعار النفط نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي سيرفع في مبيعاتها النفطية على المدى القصير

ويساهم في تعظيم هذه العائدات مقابل العملات الأخرى، أما في حالة انخفاض الدولار وارتفاع أسعار النفط تحقق الدول مداخيل مهمة لكنها تفقد للقوة الشرائية أمام العملات الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن أن تحدث استثناءات يتوافق فيها انخفاض الدولار مع انخفاض أسعار النفط، كما يمكن أن يحدث توافق لارتفاع أسعار النفط مع ارتفاع الدولار مثل التوافق الذي حصل في 2001 حيث تزايدت أسعار النفط نتيجة المضاربات التي حصلت تخوفا من انقطاع الإمدادات النفطية بعد أحداث 11سبتمبر.

إلا انه إذا ما قومت هذه الصادرات بالأورو فنلاحظ أننا نحصل على نفس الحجم من الصادرات أو أقل من ذلك، وهو ما يؤكد خسارة في القدرة الاستيرادية للدولة الجزائرية بالاعتماد على عوائد مقومة بالدولار بهدف تمويل واردات مقومة بالأورو، فكل تحسن في قيمة الأورو مقابل الدولار يمثل خسارة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وهذا لكون أن مختلف جهات التصدير للجزائر تتوجه إلى الإتحاد الأوروبي ويمكن إظهار ذلك من خلال الجدول والشكل البياني التاليين:

جدول رقم (III-25): جهات التصدير الجزائري سنة 2012

الاتحاد الأوروبي	باقي أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية	المغرب العربي	الدول العربية	إفريقيا	آسيا	باقي العالم
%55	4.6	22	5.9	2.9	1.3	0.1	7.7	0.05

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات ONS2014.

الشكل البياني رقم (III-05): جهات التصدير الجزائري لسنة 2012

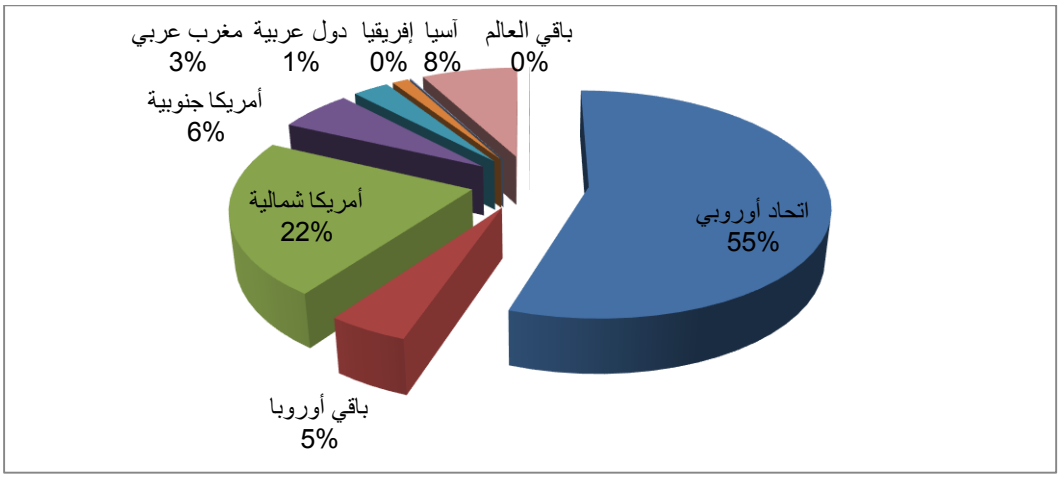

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (III-25)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن أول شريك بالنسبة للجزائر هو الإتحاد الأوروبي من خلال الصادرات الموجهة إليه من البترول والغاز بنسبة 55% سنة 2012 ثم أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، ودول المغرب العربي وبعده الدول العربية وإفريقيا ثم باقي دول العالم بأدنى حصة 0.05 %.

2- الواردات الجزائرية: إن ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار الأمريكي يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الواردات الجزائرية، وهذا راجع لكون النسبة الكبرى من واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوروبي، ويمكن إبرا تطور نسبة الواردات من الاتحاد الأوروبي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (III-26): تطور نسبة الاستيراد الجزائري من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2001-2012)

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نسبة الواردات	55.2	55.3	57.4	54.7	52.6	54.4
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة الواردات	51.9	52.8	52.4	50.5	52.1	52.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات ONS2014.

نلاحظ من خلال الجدول أن نصف واردات الاقتصاد الجزائري متأتية من الاتحاد الأوروبي، لذلك فإن ارتفاع بقيمة الأورو مقابل الدولار الأمريكي تؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معتبر في أسعار الكثير من المواد الاستهلاكية وهو ما يساهم في ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر.

وفي الأخير نستنتج أن تأثير الأورو على الميزان التجاري يكون من خلال انخفاض قيمة الصادرات عند تحويل قيمتها للعملة الأوروبية نتيجة ضعف الدولار أمام الأورو، كما يظهر أثر اليورو في ارتفاع قيمة الواردات، وهذه ميزة التجارة الخارجية الجزائرية حيث ان صادراتها تسعر بالدولار وارداتها بالأورو.

ثالثا: احتياطي الصرف

يمكن أن نظهر تراكم احتياطي الصرف في الجزائر ومدى تأثره بتقلبات الدولار مقابل الأورو من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (III-27): تطور احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة (2002-2013)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
الاحتياطي	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78
السنة	2007	2008	2009	2010	2011
الاحتياطي	110.18	143.10	148.90	162.221	182.224

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم08-16-22-25.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وحسب الجدول رقم (III-22) الذي يبين تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، أن التراكم المستمر للاحتياطات الرسمية للصرف ابتداء من 2001 سمح بتحقيق الانخفاض القوي للدين الخارجي خلال الفترة الثانية من عشرية 2000، حيث ساهمت عناصر السلامة الهامة هذه وبشكل واسع في الحد من تسرب العدوى المالية البحتة للجزائر أمام تزايد حدة الأزمة المالية الدولية في 2008 وظهور الأزمة الاقتصادية العالمية في 2009، فالجزائر استطاعت أن تستفيد من ارتفاع أسعار النفط على الصعيد العالمي لتكوين احتياطي مالي الذي يعد وسيلة لتعزيز الاستقرار المالي ودعم للقدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية والحفاظ على سعر صرف الدينار الجزائري.

وتجدر الإشارة إلى أن التطورات في أسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية تؤثر على اقتصاد الجزائر من حيث خروج رؤوس الأموال حتى ولو بقية احتياطات الصرف مرتفعة تاريخيا كمتوسط سنوي، ولما كان الدولار يشكل العملة الرئيسية في تكوين الاحتياطات وجراء التقلبات والتدهور الذي عرفه مقابل الأورو جعل الجزائر تنوع في احتياطها من خلال جعل نصفه بالأورو بنسبة 51% ونسبة 49% من الدولار الأمريكي.

المطلب الثاني: آفاق الجزائر للحد من أثر التقلبات العالمية لأسعار الصرف

مما سبق عرفنا أهم النتائج التي يتحملها الاقتصاد الجزائري جراء التقلبات في أسعار الصرف، وهو ما دفع بالتوجه نحو اتخاذ بعض الإجراءات والتوجهات اللازمة للجزائر من أجل الحد أو التقليص من هذه التقلبات والتي تتمثل في:

أولا: تنويع مناطق الاستيراد

بإمكان الجزائر أن تقلص من الخسائر الناجمة عن تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الأورو من خلال تحويلها لوارداتها والتنويع من جهات الاستيراد من منطقة الإتحاد الأوروبي إلى مناطق أخرى، وهذا لتتمكن من تخفيض ما يمكن أن تتكبده من خسائر في فروق الأسعار.

ثانيا: العمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية

العمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها إلى قطاعات إنتاجية مما يساهم في تقليص فاتورة الواردات، ويمكن ذلك من خلال النظام العام للحوافز الذي يقوم على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم، ومن بين هذه الامتيازات الإعفاء من القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار إضافة إلى تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية، ومن بين السياسات المطبقة لاستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر هو استخدام الموارد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمار بدلا من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل: زيادة معدلات النمو الاقتصادي، زيادة الصادرات، الإنتاج للإحلال محل الواردات، توفير فرص العمل، تحسين المستوى التكنولوجي[1].

[1] صالح سراي، **الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، ملتقى دولي حول تقييم استراتيجيات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2014، ص ص:11-12.

ثالثا: جلب العملات الأجنبية

العمل على جلب العملات الأجنبية وذلك من خلال:

1- القيام بالاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من خلال بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان التجاري.

2- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

رابعا: تنشيط سوق الصرف

وجود سوق صرف متطورة ونشطة في البلد من آليات التطور الاقتصادي، إذ توجد العديد من الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تنشيط سوق الصرف من أجل مواجهة الآثار المترتبة عن تقلبات أسعار الصرف، والتي تتمثل في[1]:

1- الحد من نشاط سوق الصرف الموازي: وذلك من خلال تعميق الإصلاحات التي تمس نظام الصرف تماشيا مع المعايير الدولية.

2- مواجهة التضخم: وذلك من خلال وضع سياسة نقدية فعالة لمراقبة عرض النقود والتحكم في الكتلة النقدية المتداولة في السوق.

3- التقليص من الضغوطات المفروضة في سوق الصرف على المتعاملين: يعاني المتعاملون في سوق الصرف بالعديد من الضغوطات من خلال الرقابة على الصرف، ومن أجل إعادة الحيوية لسوق الصرف لابد من التخفيف من هذه الضغوطات ومنحهم المزيد من الحرية وهذا من خلال تسهيل تداول العملات الأجنبية بيعا وشراءا.

خامسا: تنويع هيكل احتياطي الصرف

[1] محمد راتول، **تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب المرونات**، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات، جامعة الشلف، يومي 14-15ديسمبر 2005، ص:34.

إن التقلبات التي تعرفها أسعار صرف العملات الأجنبية تتطلب تنويع هيكل احتياطي الصرف حيث يجب على الجزائر العمل على تجنب المخاطر التي يمكن أن تنجر عن تراكم احتياطي الصرف بعملة واحدة وهي الدولار الأمريكي، باعتبارها ذات تقلبات شديدة في سعر صرفها، وعليه لابد من تنويع احتياطي الصرف بسلة من العملات الصعبة والرئيسية.

خلاصة الفصل الثالث:

تعتمد الجزائر على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى، حيث تتحدد حالة الاقتصاد الجزائري على العوائد النفطية وهو الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري يتكبد خسائر مالية

نتيجة تدهور قيمة الصادرات النفطية مثلما حصل خلال سنة 1986 حيث ظهر تأثير الأزمة على مختلف المتغيرات الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن العائدات النفطية تتأثر بسعر صرف الدولار بقدر ما تتأثر بأسعار النفط، حيث ان الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات يرجع إلى ارتفاع أسعار البترول وليس نتيجة التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري، ومن خلال هذا الأخير نخلص إلى أن الأهداف المرجوة من تخفيض الدينار الجزائري من أجل رفع قيمة الصادرات لم تحقق النتائج المرجوة.

وفي إطار ظهور العملة الأوروبية ونتيجة لتدهور قيمة الدولار مقابل الأورو بقيت الآثار السلبية لهذه التقلبات محدودة نسبيا وذلك بسبب ما تملكه الجزائر من احتياطي صرف والناتج عن ارتفاع أسعار النفط في السوق البترولية، غير ان تقلبات الدولار وارتفاع قيمة الأورو أثر على الاقتصاد الجزائري ككل كونه يصدر بالدولار ويستورد بالأورو وفي ظل تدهور الدولار مقابل تحسن الأورو تترتب عنه خسائر مالية لأنه يصدر بعملة ذات قيمة أقل ويستورد بعملة ذات قيمة أعلى.

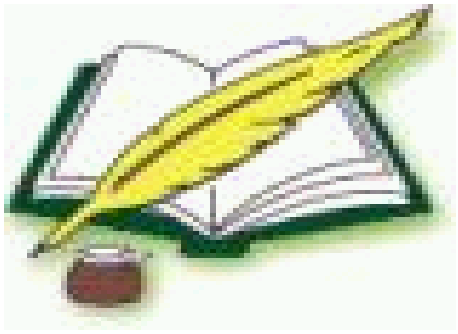

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

هدفت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ بداية التسعينيات إلى تغيير بنية الاقتصاد الوطني، ومن بين هذه الإصلاحات تلك المتعلقة بسعر الصرف إذ تبين لنا أن الاقتصاد الجزائري قد عرف تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية، فمنذ إصدار العملة الوطنية سير سعر الصرف إداريا حيث تم تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة الأمر الذي دفع بالجزائر إلى إتباع سياسة إنزلاق وتخفيض لقيمة العملة، وكون قطاع النفط يلعب دورا حيويا في تحريك عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر لاسيما وأن عائداته تمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني، وكون الصادرات النفطية تستأثر أكثر من 98% من إجمالي الصادرات الأمر الذي جعل الاقتصاد الوطني بصفة عامة والعائدات النفطية بصفة خاصة عرضة للتقلبات التي تمس سعر صرف الدولار الأمريكي كونه عملة تسعيرية للسلعة النفطية، الأمر الذي وضع الإقتصاد الوطني أمام تحديات تدهور قيمة الدولار مقابل تحسن قيمة الأورو.

أولا: نتائج إختبار الفرضيات

إنطلاقا من الفرضيات يمكننا حصر نتائج إحتبارها في العناصر التالية:

- **الفرضية الأولى:** تم التأكد من صحة الفرضية فالعوائد المالية تعد مصدر هام لتمويل التنمية ويظهر هذا من خلال المخططات التنموية التي تبنتها الجزائر حيث استفادت من ارتفاع أسعار النفط لتمويل مخططاتها.
- **الفرضية الثانية:** تم التأكد من صحة الفرضية حيث رأينا من خلال التطرق لحالة الجزائر أن هيكلها الصادرات يعتمد على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة وأن تجارتها الخارجية تعتمد الشبه الكلي على المحروقات.
- **الفرضية الثالثة:** تم التأكد من صحة الفرضية، حيث أن تقلبات أسعار صرف الدولار تؤدي لتآكل القيمة الحقيقة للعوائد حيث تم استنتاج من خلال الدراسة أن الجزائر تواجهها مشكلة الفوارق بين العملات، وانخفاض سعر صرف الدولار

يكبدها خسائر مالية معتبرة لأنها تتلقى مقبوضاتها بالدولار الأمريكي وتدفع فاتورة وارداتها بالأورو.

- **الفرضية الرابعة:** نعم تمثل العوائد النفطية مصدر رئيسي للاحتياطات الأجنبية كونها تترتب عنها فوائض مالية تسمح بتكوين احتياطي مالي.
- **الفرضية الخامسة:** اتضح من خلال الدراسة أن تنويع الاحتياطي الأجنبي آلية للتعامل مع انخفاض سعر صرف الدولار وذلك من خلال اعتماد سلة عملات ففي حالة انخفاض سعر صرف الدولار لا تتأثر وتتجنب ذلك بعملات رئيسية أخرى في احتياطها الأجنبي.

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى جملة النتائج التالية:

- كل إنخفاض لأسعار النفط يجعل الاقتصاد الوطني يعاني من أزمات الشيء الذي ينعكس سلبا على الاقتصاد؛
- إن الدينار الجزائري كان مقيما بأعلى من قيمته الحقيقية خلال الفترة (1964-1987) بسبب الرقابة المفروضة عليه آنذاك، وقد كان لانهيار أسعار البترول سنة 1986 أثر سلبي على الاقتصاد الوطني مما دفع بالسلطات النقدية للتفكير في تخفيض الدينار حيث تتالت التخفيضات وهكذا انتقل الدينار من مرحلة التثبيت إلى مرحلة التعويم المدار؛
- شهد نظام الصرف في الجزائر عدة تطورات ترمي في مجملها إلى رفع مستوى أداء الاقتصاد؛
- تعتبر الجزائر من بين الدول التي تملك وفرة في الموارد البترولية من جهة وتراجع واضح في الأداء الاقتصادي من جهة أخرى؛
- يشكل انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية عامة والعملة الأوروبية خاصة تحدي يواجه الجزائر يكلفها تكلفة الفوارق بين العملات؛

- تتمثل مصادر دخل الاقتصاد الوطني في العوائد المالية المتأتية من قطاع المحروقات الأمر الذي يجعل الاقتصاد الوطني يتميز بالتبعية النفطية؛
- أن أسعار النفط تخضع لعوامل عديدة وليس العرض والطلب هما العاملين الوحيدين في تحديد أسعار النفط عالميا، بل هناك عوامل أخرى مؤثرة في تحديد سعر النفط عالميا ومنها العوامل السياسية، والعوامل المناخية، والعوامل النقدية.....إلخ؛

ثالثا: التوصيات والاقتراحات

- وضع استراتيجية صناعية تعود إلى تنويع الاقتصاد الجزائري من جهة وتوفير فائض للتصدير من جهة أخرى؛
- تنويع مصادر استيراد السلع وخاصة من مناطق التعامل بالدولار لأنها ستكون أسعارها أقل مقارنة بالأورو؛
- تطوير الصناعة البيتروكيماوية وهذا قصد التقليل من تصدير النفط بشكله الخام الذي يعتبر تصديره في شكل خام هدرا للمورد؛
- التوجه لوضع استراتيجيات للتقليل والتخلص من التبعية النفطية من خلال تشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة والسياحة؛
- يجب على الجزائر الاهتمام بسوق الغاز لأنها سوق واعدة.

رابعا: آفاق البحث

- كيف يمكن الاستفاد من احتياطي الصرف في تنمية وتطوير الاقتصاد بدلا من هدر الفوائض المالية في مشاريع البنية التحتية؟
- هل تطوير البحث والابتكار في مجال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية حل والتخفيف من التبعية النفطية؟
- ما هو دور صندوق ضبط الموارد في حماية الجزائر من خطر الأزمات المالية والاقتصادية العالمية؟
- ماهي البدائل والخيارات الممكنة والمتاحة للجزائر لتنويع مصادر الدخل؟

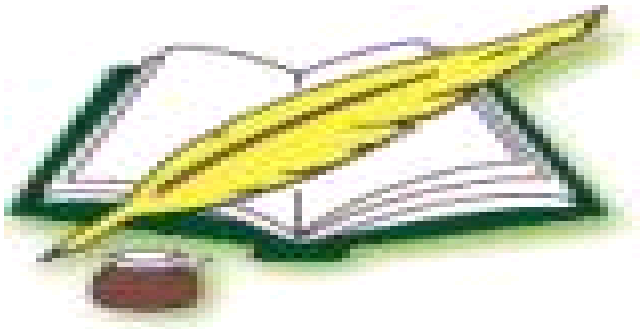

قائمة المراجع

قائمـــــــة المراجـــــــع

أولا: الكتب

1. أحمد فريد مصطفى،**الاقتصاد النقدي والدولي،** مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، بدون سنة نشر.
2. أحمد فريد مصطفى، **موارد اقتصادية،** مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006
3. جوزي جميلة، **أسس الاقتصاد الدولي النظريات والممارسات،** دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة الجزائر3، 2013.
4. حافظ البرجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي،** الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2000.
5. زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية،** دار جامعية جديدة للنشر، 2008.
6. سي محمد كمال، **مدخل إلى الاقتصاد الدولي،** دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
7. شقيري نوري موسى، عبد الله يوسف سعادة، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية،** الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.
8. ضياء مجيد الموسوي، **ثروة أسعار النفط 2004،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
9. طاهر لطرش، **تقنيات البنوك،** الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2003.
10. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية،** الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011
11. عبد الرزاق بن الزاوي، **سعر الصرف الحقيقي التوازني،** دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
12. عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،** ديوان المطبوعات الجامعية، 2005
13. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية،** الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015

14. عبد المطلب عبد الحميد، **الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
15. عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
16. فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2007.
17. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.
18. محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
19. محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2014
20. مدحت صادق، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، الطبعة الأولى، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة،1997.
21. نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ليبيا، 2000.

ثانيا: المذكرات

22. داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر**، شهادة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2012/2011.
23. صحراوي السعيد، **محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر**، شهادة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2009/2008
24. كتوش عاشور، **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني**، أطروحة دكتوراء(غير منشورة)، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003.
25. مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال فترة 1973-2003**، شهادة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005.

ثالثا: الملتقيات:

26. بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، **الاقتصاديات النفطية ولعنة الموارد**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول مساهمة موارد النفط في تمويل الميزانية العامة بين لعنة الفجوات التضخمية والعجز المزمن في الاقتصاديات العربية المصدرة للنفط، المحور السادس، جامعة المسيلة، 28-29 أكتوبر 2014.

27. بوبكر رويقات، فاتح غلاب، **اقتصاديات النفط بين الطلب الاستهلاكي المتزايد ومحددات العرض**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، 28-29 أكتوبر 2014.

28. خبابة صهيب، عباس وداد، **تأثير وفرة الموارد الطبيعية على أداء وهيكلة الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات، جامعة المسيلة، يومي28-29أكتوبر2014.

29. صالح سراي، **الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، ملتقى دولي حول تقييم استراتيجيات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، يومي 28-29 أكتوبر2014.

30. محمد راتول، **تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب المرونات**، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات، جامعة الشلف، يومي 14-15ديسمبر 2005.

31. مداني حسيبة، مزراشي فتيحة، **استراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في إطار ضوابط التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 7-8 أفريل 2008.

رابعا: مجلات

32. إبراهيم بلقلة، **تطورات أسعار النفط وانعكاسها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009**، مجلة الباحث، العدد 12، 2013.
33. أسوار براساد، **الدولار يهيمن بالديون**، مجلة التمويل والتنمية، مارس2014.
34. بودري الشريف، **مستقبل الدولار الأمريكي كعملة دولية في ظل التوجه نحو عملات عالمية أخرى**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 13، 2015.
35. بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، **آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد27،جامعة قسنطينة، جوان2007.
36. حسان خضر، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية، العدد57، الكويت، 2005.
37. شعيب بونوة، خياط رحيمة، **سياسة سعر الصرف بالجزائرنمذجة قياسية للدينار الجزائري**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان، 2011.
38. ماجد بن عبد الله، **منظمة دول مصدرة للبترول**، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 41، 2008.
39. محمد راتول، لقمان معزوز، **انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار والأورو على أسعار النفط العالمية**، دراسة قياسية وتحليلية 1999-2010، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 139، 2011.
40. معزوز لقمان، بريش عبد القادر، **التحديات الاستراتيجية التي تواجه الدولار الأمريكي: قراءة تحليلية في حاضر ومستقبل الدولار**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 09، 2014.
41. معزوز لقمان، شريف بودري، **منافسة بين الأورو الأوربي في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي**، مجلة الباحث، العدد 09، الشلف، 2011.

خامسا: التقارير

1- باللغة العربية:

42. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 08، ديسمبر 2009.
43. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11، ديسمبر 2010.
44. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 24، ديسمبر 2013.
45. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم22، جوان 2013.
46. بنك الجزائر، الوضعية الاقتصادية والنقدية في الجزائر، التقرير السنوي، 2004.
47. بنك الجزائر، الوضعية الاقتصادية والنقدية في الجزائر، التقرير السنوي، 2008.
48. تقرير الديوان الوطني للإحصائيات لسنة2013.
49. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2013.
50. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس، أبو ظبي، 2003.
51. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس، ابوظبي، 2011.
52. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي، العدد41، الكويت، 2014.
53. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي، العدد31، الكويت، 2005.
54. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي، العدد35، الكويت،2009.
55. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 34، الكويت، 2008.
56. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 37، الكويت، 2010.
57. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 39، الكويت، 2012.
58. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 41، الكويت 2014.

2- باللغة الأجنبية:

59. International monetary fund(IFM), international Financial statistics, annual reports,2009.
60. International monetary fund(IFM), international Financial statistics,2010.
61. International monetary fund(IFM), international Financial statistics,2011.
62. International monetary fund(IFM), international Financial statistics,2012.
63. International monetary fund(IFM), international Financial statistics,2014.
64. Organization of opec. annual statistical bulletin 2007

سادسا: المواقع الالكترونية

65. http : //Ar.tradingeconomics.com/Alegria/Gdf-frompublic-administration
66. http// : www.bank-if-algeria.dz
67. http:// www.bank-if-algeria .dz
68. http://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTAL.ZG/countries/DZ?displa
69. http://www.oapecorg.org
70. http://www.amf.org.a
71. www.aljazeera.net/nr/exerces/9e085161-Ec4c-4Edb
72. WWW.CNES.DZ
73. www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_contentview=artic

سابعا: القوانين والتشريعات

74. المادة 02من القانون رقم 64-111المتعلق بنظام الصرف.

75. قانون رقم 86-14 المؤرخ في 1986/08/19 المعدل والمتمم في 1991/12/04 بموجب قانون 91-21.
76. القانون رقم 07-05 المؤرخ في 2005/04/28 المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-10 في 2006/07/29.

الملحق رقم (01) : سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملة (قيم نهاية الفترة)

MRO 1	MAD 1	TND 1	KWD 1	SAR 1	AED 1	CAD 1	CHF 100	JPY 100	GBP 1	EUR 1	USD 1		
0,3017	8,9293	54,3586	257,7681	18,9664	19,3797	58,5359	6 734,7181	78,8814	111,1135	100,2749	71,1826		2008
0,3083	9,2466	55,2310	253,5946	19,3910	19,8013	69,2412	7 049,2761	78,8283	117,2134	104,7798	72,7309		2009
0,3134	8,8406	51,4159	262,8645	19,7178	20,1322	74,0363	7 896,5939	90,9293	114,6414	103,4953	73,9437		2010
0,2631	8,8471	50,8330	272,9458	20,2812	20,7074	74,4774	8 087,6547	98,0297	117,9759	106,5322	76,0563		2011
0,2685	9,2471	50,3660	277,7475	20,8248	21,2643	78,5661	8 532,9958	90,7114	126,2773	102,9469	78,1025		2012
0,2727	9,2415	50,4813	282,6119	21,1538	21,5979	81,0057	8 477,5750	102,2609	128,7598	102,5644	79,3289	سبتمبر	2012
0,2722	9,2363	50,5464	281,6738	21,1129	21,5572	79,2974	8 498,2732	99,3082	127,3681	102,6825	79,1784	أكتوبر	
0,2700	9,1865	50,1250	278,8290	20,9377	21,3772	79,1235	8 482,9522	95,0642	126,0224	102,1836	78,5182	نوفمبر	
0,2685	9,2471	50,3660	277,7475	20,8248	21,2643	78,5661	8 532,9958	90,7114	126,2773	102,9469	78,1025	ديسمبر	
0,2546	8,8446	49,5829	266,7640	19,7501	20,1652	74,2935	8 210,0431	90,1331	118,5450	101,7202	74,0669	الثلاثي 1	
0,2711	8,9737	49,2926	281,2348	21,0275	21,4697	76,8898	8 250,9242	99,0246	123,2641	101,1984	78,8582	الثلاثي 2	
0,2727	9,2415	50,4813	282,6119	21,1538	21,5979	81,0057	8 477,5750	102,2609	128,7598	102,5644	79,3289	الثلاثي 3	
0,2685	9,2471	50,3660	277,7475	20,8248	21,2643	78,5661	8 532,9958	90,7114	126,2773	102,9469	78,1025	الثلاثي 4	
0,2711	8,9737	49,2926	281,2348	21,0275	21,4697	76,8898	8 250,9242	99,0246	123,2641	101,1984	78,8582	السداسي 1	
0,2685	9,2471	50,3660	277,7475	20,8248	21,2643	78,5661	8 532,9958	90,7114	126,2773	102,9469	78,1025	السداسي 2	
0,2662	9,3617	50,3896	275,4308	20,6452	21,0791	77,2150	8 494,5418	85,1557	122,5928	103,5490	77,4235	جانفي	2013
0,2693	9,2439	49,7027	276,6780	20,8894	21,3290	76,6324	8 430,1416	84,8309	118,8160	104,0254	78,3413	فيفري	
0,2717	9,1403	49,5993	276,9373	21,0723	21,5149	77,7719	8 324,0113	83,9922	120,0426	102,0821	79,0240	مارس	
0,2699	9,2231	49,1989	275,8544	20,9302	21,3706	77,5674	8 379,5292	80,2723	121,6495	102,3012	78,4943	أفريل	
0,2715	9,2516	48,4231	276,3719	21,0584	21,5013	76,3100	8 280,2832	78,5061	120,0110	102,4911	78,9732	ماي	
0,2741	9,3536	48,7643	279,5252	21,2614	21,7089	76,1407	8 420,5835	80,6581	121,5372	103,9294	79,7345	جوان	
0,2732	9,4462	48,5979	279,1770	21,1910	21,6356	77,1490	8 571,1377	81,2882	121,0377	103,8805	79,4673	جويلية	
0,2790	9,6379	49,4515	284,2796	21,6361	22,0927	77,0888	8 731,1611	82,7486	125,8197	106,9176	81,1474	اوت	
0,2799	8,8207	50,4167	287,5763	21,7092	22,1656	79,0377	8 987,4487	83,1719	131,4488	108,9135	81,4128	سبتمبر	
0,2717	9,1403	49,5993	276,9373	21,0723	21,5149	77,7719	8 324,0113	83,9922	120,0426	103,2113	79,0240	الثلاثي 1	
0,2741	9,3536	48,7643	279,5252	21,2614	21,7089	76,1407	8 420,5835	80,6581	121,5372	102,8694	79,7345	الثلاثي 2	
0,2799	8,8207	50,4167	287,5763	21,7092	22,1656	79,0377	8 987,4487	83,1719	131,4488	106,4943	81,4128	الثلاثي 3	
0,2741	9,3536	48,7643	279,5252	21,2614	21,7089	76,1407	8 420,5835	80,6581	121,5372	103,0376	79,7345	السداسي 1	

النشرة الإحصائية الثلاثية -ديسمبر 2013

الملحق رقم (02) : أسعار صرف الدولار مقابل العملات (متوسط الفترة) (2009-2013)

(دولار مقابل وحدة عملة وطنية)

	2009	2010	2011	2012	2013
الجنيه الإسترليني	1.564	1.546	1.604	1.585	1.564
الين الياباني	0.011	0.011	0.013	0.013	0.010
اليورو	1.393	1.327	1.391	1.286	1.328

المصدر : صندوق النقد الدولي ، قاعدة بيانات "الإحصائيات المالية الدولية" ، 2014.

الملحق رقم (03) : إحتياطي النفط عربيا وعالميا ،2009-2013(مليار برميل عند نهاية السنة)

	2009	2010	2011	2012	*2013	نسبة التغير 2012/2013 (%)
الإمارات	97.80	97.80	97.80	97.80	97.80	0.0
البحرين	0.12	0.12	0.12	0.12	0.12	0.0
تونس	0.43	0.43	0.43	0.43	0.43	0.0
الجزائر	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	0.0
السعودية	264.59	264.59	265.40	265.90	265.90	0.0
سورية	2.50	2.50	2.50	2.50	2.50	0.0
العراق	143.10	142.30	141.40	145.30	145.30	0.0
قطر	26.70	25.50	25.30	24.90	24.90	0.0
الكويت	101.50	101.50	101.50	101.50	101.50	0.0
ليبيا	46.42	47.10	48.00	48.50	48.50	0.0
مصر	4.50	4.30	4.30	4.20	4.20	0.0
السودان	5.00	5.00	5.00	1.50	1.50	0.0
عُمان	5.50	5.50	5.50	5.50	5.50	0.0
اليمن	2.67	2.67	2.67	2.67	2.67	0.0
اجمالي الدول العربية	**713.0**	**711.5**	**712.1**	**713.0**	**713.0**	**0.0**
انغولا	9.50	9.06	9.06	9.06	9.06	0.0
ايران	137.62	151.17	154.58	157.30	157.30	0.0
فنزويلا	99.40	99.40	99.40	99.40	99.40	0.0
نيجيريا	37.20	37.20	37.20	37.14	37.14	0.0
الاكوادور	6.51	7.21	8.24	8.24	8.24	0.0
اجمالي دول أوبك غير العربية	**290.2**	**304.0**	**308.5**	**311.1**	**311.1**	**0.0**
اجمالي دول أوبك	**982.5**	**995.0**	**1000.1**	**1007.2**	**1007.2**	**0.0**
البرازيل	12.80	12.86	13.99	13.15	13.22	0.5
المملكة المتحدة	3.08	2.86	2.83	3.10	2.98	3.9-
النرويج	6.68	5.67	5.32	5.37	5.83	8.6
الولايات المتحدة	19.12	19.12	20.68	28.95	31.78	9.8
المكسيك	10.40	10.40	10.16	10.26	10.07	1.9-
كندا	6.10	6.10	5.60	6.00	6.00	0.0
كومنولث الدول المستقلة	98.90	98.90	98.90	119.06	118.89	0.1-
منها : اذربيجان	7.00	7.00	7.00	7.00	7.00	0.0
اوزبكستان	0.59	0.59	0.59	0.59	0.59	0.0
تركمانستان	0.60	0.60	0.60	0.60	0.60	0.0
روسيا الاتحادية	60.00	60.00	60.00	80.00	80.00	0.0
كازاخستان	30.00	30.00	30.00	30.00	30.00	0.0
الصين	20.35	20.35	20.35	23.72	24.38	2.8
باقي دول العالم	33.83	39.19	43.17	32.70	40.41	23.6
اجمالي العالم	**1214.5**	**1231.0**	**1241.6**	**1266.5**	**1277.7**	**0.9**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**58.7**	**57.8**	**57.4**	**56.3**	**55.8**	

(*) بيانات تقديرية.

ملاحظات:

1- احتياطيات كل من السعودية والكويت تشمل نصف احتياطي المنطقة المقسومة.

2- الاحتياطي العالمي لا يشمل احتياطيات النفوط الثقيلة جدا والبيتومين في فنزويلا.

3- احتياطي كندا لا يشمل احتياطيات النفوط غير التقليدية، ومنها الاحتياطي الموجود في رمال القار.

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2013، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

الملحق رقم (04) : إحتياطي الغاز الطبيعي عربيا وعالميا ،2009-2013(مليار متر مكعب عند نهاية السنة) السنة)

	2009	2010	2011	2012	*2013	نسبة التغير (%) 2012/2013
الإمـــارات	6091	6091	6091	6091	6091	0.0
البحريـــن	92	92	92	92	92	0.0
تونـــس	65	65	65	65	65	0.0
الجزائـــر	4504	4504	4504	4504	4505	0.0
الســعودية	7920	8016	8150	8234	8234	0.0
ســورية	285	285	285	285	285	0.0
العـــراق	3170	3170	3158	3694	3694	0.0
قطـــر	25340	25190	25030	24400	24400	0.0
الكويـــت	1784	1784	1784	1784	1784	0.0
ليبيـــا	1549	1495	1547	1532	1532	0.0
مصـــر**	2211	2193	2045	2186	2186	0.0
الســودان	85	85	85	85	85	0.0
عُمـــان	950	950	950	950	950	0.0
اليمـــن	479	479	479	479	479	0.0
إجمالي الدول العربية	**54525**	**54399**	**54265**	**54381**	**54382**	**0.0**
أنغـــولا	275	275	275	275	275	0.0
إيـــران	29610	33090	33090	33780	33780	0.0
فـــزويلا	5065	5525	5525	5563	5563	0.00
نيجيريـــا	5292	5110	5154	5118	5118	0.0
الاكـــوادور	8	8	8	6	6	0.0
إجمالي دول أوبك غير العربية	**40250**	**44008**	**44052**	**44742**	**44742**	**0.0**
إجمالي دول أوبك	**90608**	**94258**	**94316**	**94981**	**94982**	**0.0**
البرازيـــل	364	366	417	396	389	1.8-
المملكة المتحدة	292	256	253	246	244	0.8-
النرويـــج	2313	2039	2007	2070	2090	1.0
الولايات المتحدة	6928	6928	7717	9877	10539	6.7
المكسيـــك	360	339	490	488	484	0.8-
كنـــدا	1754	1754	1727	1930	1889	2.1-
كومنولث الدول المستقلة	61301	61301	61301	61675	61675	0.0
منها : اذربيجـان	850	850	850	991	991	0.0
اوزبكستان	1841	1841	1841	1841	1841	0.0
تركمانستان	7504	7504	7504	7504	7504	0.0
روسيـــا الاتحادية	47573	47573	47573	47805	47806	0.0
كازاخستان	2407	2407	2407	2407	2407	0.0
الصيـــن	3036	3036	3036	4006	4406	10.0
باقي دول العالم	17095	17160	15777	15297	18025	17.8
إجمالي العالم	**188218**	**191586**	**191042**	**195108**	**198865**	**1.9**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**29.0**	**28.4**	**28.4**	**27.9**	**27.3**	

(*) بيانات تقديرية.

(**) بيانات رسمية.

المصدر: مصدر الملحق (1/5).

الملحق رقم (05) : سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة (قيم نهاية الفترة)

	الناتج الداخلي الخام	المحروقات	قطاعات أخرى	الفلاحة	الصناعة	بناء و أشغال عمومية	خدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية	حقوق و رسوم على الواردات
2008	**11 043,7**	4 997,6	**5 392,2**	727,4	519,6	956,7	2 113,7	1 074,8	653,9
2009	**9 968,0**	3 109,1	**6 143,1**	931,3	570,7	1 094,8	2 349,1	1 197,2	715,8
2010	**11 991,6**	4 180,4	**7 063,5**	1 015,3	617,4	1 257,4	2 586,3	1 587,1	747,7
2011	**14 519,8**	5 242,1	**8 423,1**	1 183,2	663,8	1 333,3	2 856,2	2 386,6	854,6
*2012	**15 843,0**	5 208,4	**9 502,8**	1 421,7	728,6	1 479,4	3 190,4	2 682,7	1 131,8
	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام								
2008	**100,0**	45,3	**48,8**	6,6	4,7	8,7	19,1	9,7	5,9
2009	**100,0**	31,2	**61,6**	9,3	5,7	11,0	23,6	12,0	7,2
2010	**100,0**	34,9	**58,9**	8,5	5,1	10,5	21,6	13,2	6,2
2011	**100,0**	36,1	**58,0**	8,1	4,6	9,2	19,7	16,4	5,9
*2012	**100,0**	32,9	**60,0**	9,0	4,6	9,3	20,1	16,9	7,1
	(تغير سنوي بالنسبة المئوية)								
2007	**10,0%**	5,3%	**14,6%**	10,4%	6,7%	20,1%	15,0%	17,8%	8,3%
2008	**18,1%**	22,2%	**14,0%**	2,7%	8,3%	30,6%	5,1%	34,6%	22,8%
2009	**-9,7%**	-37,8%	**13,9%**	28,0%	9,8%	14,4%	11,1%	11,4%	9,5%
2010	**20,3%**	34,5%	**15,0%**	9,0%	8,2%	14,9%	10,1%	32,6%	4,5%
2011	**21,1%**	25,4%	**19,2%**	16,5%	7,5%	6,0%	10,4%	50,4%	14,3%
*2012	**9,1%**	-0,6%	**12,8%**	20,2%	9,8%	11,0%	11,7%	12,4%	32,4%

المصدر: الديوان الوطني الإحصاء، مصلحة التخطيط

(*)معطيات مرقنة

1.8 التمثيل البياني : الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية

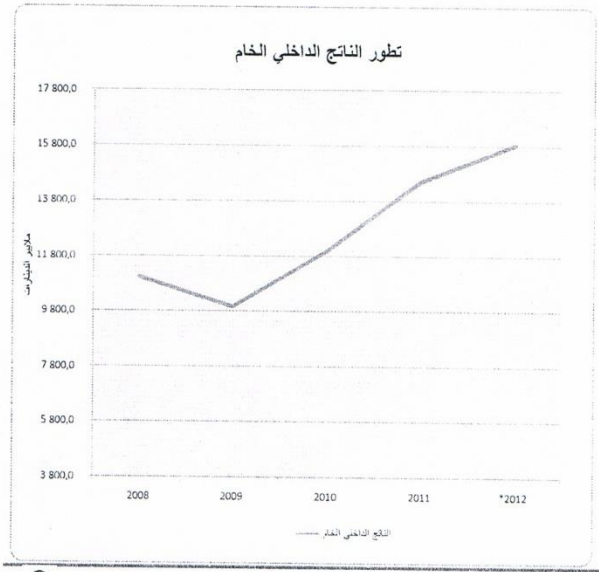

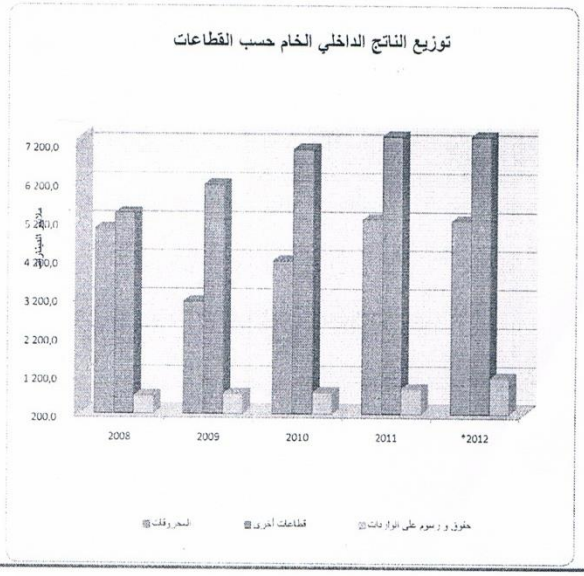

الملحق رقم (06) : نظم الصرف في الدول العربية عام 2013

	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
أ- الترتيبات الفعلية لأسعار الصرف																			
1- تثبيت سعر الصرف	*	*	*	-	-	*	*	-	-	*	*	*	-	*	-	-	-	-	-
- بالدولار الأمريكي أو اليورو	-	-	-	-	-	-	-	*	*	-	-	-	-	-	*	-	-	-	-
- سلة حقوق السحب الخاصة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*	-	-	-	*	-	-
- سلة خاصة من العملات (غير معلنة)	-	-	-	*	*	*	-	*	-	-	-	-	-	-	-	*	-	*	-
2- تعويم سعر الصرف																			
- تعويم مدار - موجه	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*
- تعويم حر - منتقل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
3- هيكل سعر الصرف																			
- موحد بالنسبة للواردات والصادرات	*	*	*	*	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*	*	*	*	*	*
- موحد بالنسبة للعمليات غير المنظورة والرأسمالية	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
- سوق صرف للنقد الأجنبي																			
ب- نظام عرض أسعار صرف أجلة (على أساس تجاري)	-	*	*	*	-	-	*	-	-	-	-	*	*	*	-	*	*	-	-
ج- قبول أحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي		*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
د- المادة الثامنة - تحرير المدفوعات على المعاملات																			
والتحويلات الجارية[1]																			
- المادة الرابعة عشر [2]	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا

* تشير إلى أن الممارسة المذكورة هي إحدى سمات نظام الصرف.

- تشير إلى أن الممارسة المذكورة ليست سمة من سمات نظام الصرف.

(1) تنص المادة الثامنة - القسم الثاني - من إتفاقية صندوق النقد الدولي على أن تلتزم الدولة العضو بتجنب فرض القيود على المدفوعات والمعاملات الجارية وينص - القسم الثالث من المادة ذاتها على عدم الدخول في اتفاقيات تفضيلية ذات طابع تمييزي أو اتباع ممارسات تحد أسعار الصرف كما ينص - القسم الرابع - على ضمان تحويل أرصدة الأجانب الناجمة عن المعاملات الجارية.

(2) تنص المادة الرابعة عشر من اتفاقية صندوق النقد الدولي على إمكان استمرار الدولة العضو خلال فترة إنتقالية فقط في تطبيق القيود التي كانت مفروضة على المدفوعات الجارية والتحويلات سارية المفعول عند انضمامها للصندوق وأن تعدلها كي تنسجم مع الظروف المتغيرة.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014 وصندوق النقد الدولي، كتاب نظم الصرف والقيود على الصرف عام 2014.

الملخص:

لقد أثبت لنا الواقع بأن الثروة النفطية هي أساس التطور والتقدم الذي وصل إليه العالم وبدونها ستتوقف مجمل دواليب الحياة، فمصادر الطاقة النفطية هي الخيار الأفضل لتوفير الطاقة في العالم، ونظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري وباعتبارها مصدر رئيسي للفوائض المالية ولتكوين الاحتياطات الأجنبية، فإن مسألة التصدي للآثار المترتبة عن تدهور قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية تمثل تحدي يواجهه الاقتصاد الجزائري نتيجة تبعيته لقطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، العوائد النفطية، احتياطي الصرف، النمو الاقتصادي.

Résumé :

La réalité nous a prouvé que la richesse pétrolière est la base du développement et de progrès atteint par le monde sans eux, la vie serait arrêter la plupart des placards, les sources d'énergie de pétrole est la meilleure option pour économiser de l'énergie dans le monde, en raison de la grande importance que joue la richesse pétrolière dans l'économie algérienne et comme une source importante des excédents financiers et la composition des réserves de change, abordant la question des conséquences de la détérioration du dollar américain par rapport aux principales devises représentent un défi pour l'économie algérienne a la suite de sa soumission au secteur des hydrocarbures.

Mots-clés :Taux de change, Les recettes pétrolières, Les réserves de change, La croissance économique.